

# الربا والمعاملات في الإسلام

محمّد رشيد رضا

دار المنار

مكتبة الوفاء



# الربا

والمعاملات في الإسلام



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الربا والمعاملات في الإسلام

السيد الإمام محمد رشيد رضا  
صاحب المنار

كتب مقدمتها وخاتمتها  
فضيلة الأستاذ العلامة الشيخ  
محمد بهجة البيطار

**بطاقة فهرسة**  
**فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية**  
**إدارة الشؤون الفنية**

رضا، محمد رشيد  
الربا والمعاملات في الإسلام/ محمد رشيد رضا، كتب مقدمتها وخاتمتها  
محمد بهجة البيطار - ط1 - القاهرة  
دار النشر للجامعات، 2007.  
128 ص، 24 سم.

1- المعاملات (فقه إسلامي)  
أ- البيطار، محمد بهجة (كاتب مقدمة)  
ب- العنوان

253

• تاريخ الإصدار: 1428هـ - 2007م

• الناشر: دار النشر للجامعات - مصر

دار المنار - أمريكا

• رقم الإيداع: 2007/13136

• الكود: 3/393

تحذير: لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي شكل من الأشكال أو أية وسيلة من الوسائل (المعروفة منها حتى الآن أو ما يستجد مستقبلاً) سواء بالتصوير أو بالتسجيل على أشرطة أو أقراص أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن كتابي من الناشر.

*Dar Almanar*

0010 Bevil Ave N. Minneapolis, MN 55429  
612-730-7247 daralmanar@hotmail.com  
Printed in Egypt



دار النشر للجامعات - مصر

م.ج.ب (3) محمد رشيد) القاهرة 11514  
2634791 - 2644000  
تليفون

E-mail: daralmanar@jale.net

## تقديم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد...

هذا الكتاب هو أحد مؤلفات جدي السيد الإمام محمد رشيد رضا الحسيني الحسيني، صاحب المنار، ويتعرف سريعاً عنه أقول:

ولد محمد رشيد رضا عام 1282هـ الموافق 1865م، في بلدة القلمون، طرابلس، متمياً إلى أسرة كريمة النسب، من العترة النبوية الشريفة، حيث يصل نسبها إلى سيدنا "الحسين بن علي" (رضي الله عنه). وبيت آل رضا، بيت المشايخ، هو بيت علم ودين وقيادة وريادة، فكلمة (شيخ) في لبنان لا تعني فقط العلم والدين ولكنها أيضاً تطلق على من بايعهم الناس على الرياسة والزعامة، فلا فرق بين مسلم ومسيحي في هذا اللقب. غير أن بيت آل رضا تميز بأنه من البيوتات القليلة التي تحمل معنياً للقب.

نشأ والده على العلم، ثم التحق بالمدارس الدينية في طرابلس، مدينة العلم والعلماء، حيث تتلمذ على يد مشايخه: حسين الجسر، ومحمود نشابة، وعبد الغني الرافعي. وتأثر من عمه بكتاب إحياء علوم الدين لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي.

ولما ضاقت به حرية بلاده المخنوقة، لم يجد وسيلة لنشر أفكاره الإصلاحية سوى الهجرة إلى مصر للعمل مع الشيخ محمد عبده، تلميذ جمال الدين الأفغاني، بعد إعجابه بما كتب في مجلة "العروة الوثقى"، فسافر عام 1315هـ الموافق 1898م إلى الإسكندرية ولم يكفد يمضي شهر على وصوله القاهرة، حتى صرح الشيخ محمد عبده بأنه ينوي أن يجعل من الصحافة ميداناً لعمله الإصلاحي، ودارت مناقشات طويلة بين الإمامين الجليلين حول الصحافة وأثرها في

المجتمع، وأقنع التلميذ النجيب، محمد رشيد رضا، شيخه بأن الهدف من إنشائه مجلة المنار هو التربية والتعليم، ونقل الأفكار الصحيحة لمقاومة الجهل والشبهات والخرافات والبدع. فكان لمنار رشيد رضا الأثر الكبير في نهضة الأمة.

توفي محمد رشيد رضا يوم الخميس الموافق (23 من جمادى الأولى 1354هـ الموافق 22 من أغسطس - آب 1935م)، وكانت آخر عبارة قالها في تفسيره: "فتسأله تعالى أن يجعل لنا خير حفظ منه بالموت على الإسلام"، وذلك عقب تفسيره دعاء سيدنا يوسف عليه السلام ﴿ رَبِّ قَدْ أَتَيْتَنِي مِنَ الْمَلِكِ وَعَلَّمَتْنِي مِنَ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَأُطْرَسَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيُّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾ [يوسف: 101]

ونحن إذ نعيد نشر تراث السيد الإمام محمد رشيد رضا، نحرص على الالتزام بأمانة النص، وحق المؤلف الشرعي في نشر كلامه كاملاً كما كتب ويدون تحريف، بما له وما عليه، أو كما قال الإمام مالك بن أنس: كل أحد يؤخذ من كلامه ويرد عليه إلا صاحب هذا القبر - ويشير إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم.

والله نسأل أن بتقيل هذا العمل ويحمله خالصاً لوجهه تعالى إنه هو السميع المجيب.

فؤاد سعيد بن محمد شفيع بن محمد رشيد رضا

جمادى الأولى 1428هـ

يونيو - حزيران 2007م

## مقدمة

### رسالة الإستفتاء في حقيقة الربا

### لفضيلة الأستاذ العلامة الشيخ

### محمد بهجة البيطار

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أرسل رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

إن واجب العلماء هو مواجهة الحقائق التي ظهرت في هذا العصر، وبيان الحكم في استعمال جميع ما استحدثت من المخترعات إلى اليوم، على قاعدة جلب المصالح للأمة ودرء المفاسد عنها، أي أن تكون فتاوى العلماء الواقفين على أسرار التشريع، وكنه الزمن، وحاجة الأمة - هادية إلى حفظ وحدتها وتنمية ثروتها، وحماية حوزتها ودفع عوادي الشر عنها، مع إثبات أن ذلك هو الذي يقتضيه هدى الإسلام، وترشد إليه آيات القرآن، وأن المسلمين هم أولى بالمسابقة والسبق في هذا المضمار، فاستثارة دقات الأرض مثلاً واستخراج كنوزها ومعادنها وعلم الزراعة وفن الري، وإقامة الجسور والمعابر، وتشديد الدور والقصور، وإنشاء السكك الحديدية والحصون والقلاع هو عين ما يذكره الفقهاء في أبواب الركاز والمعادن وإحياء الموات، ومطابق لنصوص الآيات والأحاديث الواردة في ذلك، وصنع المصنفات والديابات والمناطيد والطيارات، والمدرعات والغواصات، والكهرباء وسائر ما ظهر في الوجود من المخترعات والمكتشفات النافعة، هو مما أرشد إليه الإسلام ودل عليه مثل قوله تعالى ﴿ وَسَخَّرْنَا لَكُمَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ [الحج: 13] قوله رد لنصوص القرآن وتعطيل لأحكامه. وهذا هو الفقه العام في الإسلام، وفقه الفروع والأحكام منبثق عنه أو هو جزء منه. فالفقه بإطلاقه سداد في العلم ودقة في الفهم. وإصاية في الحكم. وهو الذي دعا به الرسول صلى الله عليه وسلم لابن عمه عبد الله ابن عباس بقوله: اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل. فكان فقيه الأمة وترجمان القرآن.



وهذه الطريقة في فهم الدين والفقه فيه هي التي جرى عليها في هذا العصر إمامه السيد محمد رشيد رضا (تغمده الله برضوانه) فقد أخذ منذ نحو نصف قرن يحل في مناره وتفسيره عقد المشكلات الدينية الدنيوية، وينير لأمة وجه الحق فيها وطريق الخلاص منها، مستهدياً بهدى السنة والتزليل، وهما خير هادٍ ودليل، مسترشداً بسنن الوجود التي لا تبدل فيها ولا تحوّل وكانت فتاويه تبحث في أدق المسائل الإسلامية، وتحل أعقد المشاكل الاجتماعية حلاً يفي بحاجة العصر ويتمشى مع قواعد النصوص الشاملة، والمصلحة العامة الراجحة. وقد تكلم عن بعض المسائل الفقهية كسجدة التلاوة عند سماع القاري في المذبح، وكالمصارف المالية في معاملاتها وأفاض القول في تحريم ما حرم الله من الربا وتوعد عليه بأشد الوعيد، فبين وجه تحريمه، وعقد فصلاً مستقلاً في حكمته وانطباقه على مصلحة البشر، وموافقته لرحمة الله بعباده بما لم نره لغيره من المفسرين.

وقد ختم هذا الفصل بقوله: ما قاله الإمامان (أي الغزالي والشيخ محمد عبده) علم أن تحريم الربا هو عين الحكمة والرحمة، الموافق لمصلحة البشر، المنطبق على قواعد الفلسفة. وأن إباحته مفسدة من أكبر المفاصد للأخلاق وشؤون الاجتماع. زادت في أطماع الناس وجعلتهم ماديين لا هم لهم إلا الاستكثار من المال وكادت تحصر ثروة البشر في أفراد منهم وتجعل بقية الناس عالة عليهم. فإذا كان المفتونون من المسلمين بهذه المدنية ينكرون من دينهم تحريم الربا بغير فهم ولا عقل، فسيجيء يوم يُقر فيه المفتونون بأن ما جاء به الإسلام هو النظام الذي لا تتم سعادة البشر في دنياهم فضلاً عن آخرتهم إلا به، يوم يفوز الاشتراكيون في الممالك الأوروبية ويهدمون أكثر دعائم هذه الأثرة المادية، ويرغمون أنوف المحتكرين للأموال ويلزمونهم برعاية حقوق المساكين والعمال اهـ ج 3 ص 113 تفسير.

إن عرض السيد الإمام (كما صرح به في مواضع من تفسيره) أن البلاد التي أحلت قوانينها الربا قد عفت فيها رسوم الدين، وقل فيها التعاطف والتراحم، وحلت القسوة محل الرحمة، حتى إن الفقير فيها ليموت ولا يجد من يحود عليه بما

يسد رمقه، فمُنيت من جراء ذلك بمصائب أعظمها ما يسمونه المسألة الاجتماعية، وهي مسألة تُلَب الفعلة والعمال على أصحاب الأموال واعتصامهم المرة بعد المرة لترك العمل، وتعطيل العامل والمصانع لأن أصحابها لا يُقدرون عملهم حتى قدره، بل يعطونهم أقل مما يستحقون وهم يتوقعون من عاقبة ذلك، انقلاباً كبيراً في العالم، ولا علاج لهذا الداء إلا رجوع الناس لما دعاهم إليه الدين.

ولكن من الناس من يظن اليوم أن إياحة الربا ركن من أركان المدنية لا تقوم بدونه. (قال) وهذا باطل في نفسه، إذ لو فرضنا أن تَركت جميع الأمم أكل الربا فصار الواجدون فيها يقرضون العاديين قرضاً حسناً ويتصدقون على البائسين والمعوذين ويكتفون بالكسب من موارده الطبيعية، كالزراعة والصناعة والتجارة والشركات ومنها المضاربة، لما رادت مدنيّتهم إلا ارتقاء بناتها على أساس الفضيلة والرحمة والتعاون الذي يحبب الغني إلى الفقير، ولما وُجد فيها الاشتراكيون الغالون، والفوضويون المغتالون، وقد قامت للعرب مدنية إسلامية لم يكن الربا من أركانها، فكانت خير مدنية في زمنها، فما شرعه الإسلام من منع الربا هو عبارة عن الجمع بين المدنية والفضيلة، وهو أفضل هداية للبشر في حياتهم الدنيا.

### الشركة الاقتصادية الكبرى

قامت في مصر أكبر شركة زراعية سناعية تجارية أسست بأموال المصريين وأثبتت فوائد الشركات المالية والتعاون الاقتصادي، وأقامت هذه الشركة لها بيت مال كبير أنشأ المزارع والمصانع والمتاجر، وأوى إليه ألوف العمال ونجاهم من شرور البطالة ومفاسدها وزاحم الشركات الأجنبية في البر والبحر والجو، فأشعر مصر بعزة الاستقلال الاقتصادي الذي لا يتم الاستقلال السياسي بدونه، فهذا التعاون الاقتصادي الذي نهض بمصر هو نموذج من مدنية الإسلام الأولى التي قامت على أساس استثمار الموارد الطبيعية، وتنمية الثروة العامة، لا على نصب شبك المعاملات الربوية لسلب نقود الأمة وإفقارها، ثم الاستيلاء على مواردها ومالكها بحجة المحافظة على المصالح والأموال، كما

فعل الأجانب بملكنا وحكوماتنا من قبل

فنجس معشر المسلمين لو كنا متمسكين بقراءات الذي حرم الرب انقصي إلى  
إصاعة اشوة والملك وأعددا رجلاً (استحراج كور أرضه، وتعمير بلادها  
وتعزير شأنه، بكتا بقنا مستقلي بأنفس، أحر رأ في ملكنا، فكيف يكون الربا  
اندي كان الب في عصامنا وسيلة لإتقاضنا وإسعادنا؟

أشار السيد الإمام في هذه الرسالة إلى الفرق بين ربا السيئة الذي كانوا يفعلونه في الجاهلية مثل أن يُسح الذنائب (أي يؤخر) ثبته ويُرِيده المدين في المال وكلما أنساه أي أحر مدين في المدة راد في الما حتى يصير المائة عبده آلاف مؤلفة

ورب الفضل الذي كان تحريمه وسيلة لا قصداً ودل عليه حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين فإن أحاط البراءة» (أي الربا) فربا السيئة الجاهلي محرم لذاته وفي الصحيحين «إنما الربا في السيئة» وفي رواية لا ربا إلا في السيئة وربا الفضل محرم لسد الذريعة أي لكي لا يكون وسيلة إلى ربا السيئة وما حُرِّم لذاته لا يباح إلا لضروره كالميتة والدم ولحم الخنزير وما حرم سداً للذريعة أبيع للحاجة ولل مصلحة نرحمة وسي على ذلك لإمام ابن القيم في أعلام الموقعين حوار بيع الحصة من الذهب والفضة بنقد مسهما تريد على ورعها في مقابلة ما فيها من الصعقة واستدل على هذا الحوار بأدلة منقولة ومعقولة أيضاً واستشهد على حوار ربا الفضل لمصلحة الرجعة بإباحة النبي على الله عليه وسلم بيع العرايا وهو من بيع المتعادلين في الجنس مع عدم الفضل والمساواة فالعرايا جمع عرية كقصية وقصايا هي بيع ما على النحل من الرطب بي بخمر ويقدَّر به من التمر حاجة من يملكه إلى أكل الرطب، فيشتره به، فالتمر يدفع مره واحده، والرطب يبي بالدرج، وقد رخص النبي في بيعها وذكر ابن القيم من نظائره أيضاً بإباحة نظر الخصب والشاهد والطيب والمعامل إلى المرأة الأخصية وإباحة لس الخمر برجال لمع الحكمة أو لقصد، لأن الحاجة تدعو إلى ذلك

(قال رحمه الله) وأين مفسدة بيع الخلية بجنهها ومقابلة الصاعدة بحظها من

شمن من معسدة الخيل الربوية التي هي أساس كل مفسدة وأصل كل بلية وإذا  
حصحص الحق فليقل المتعصب الخاهل ما شاء وبالله التوفيق (2/ 275) وقال  
أصلاً فهذا محض النباس ومقتضى أصول الشرع، ولا تتم مصححة الدس إلا به  
أو بخيل، وأخير بطله في الشرع اهـ.

#### تفسير المنار لآيات الربا وهل المصارف

من العجيب العريب أن يُتهم لسيد صاحب المنار (رحمه الله تعالى) بتحسين  
ما حرم الله من الربا، وما أثرباه عنه من مفاصد الربا ومصارفه، هو قليل من كثير  
بح كتبه في تفسيره ومصارفه، وآخره ما جاء في المجلد الرابع والثلاثين من المنار  
وهو حتمها، فقد سئل عن أخذ الربا من اسوك لأصدقائه عن الفقراء، فقل من  
المعلوم من الدين بالضرورة أن الربا انقصي لا يجوز أحده لتصدق به ولا يعبره  
لأن التقرب إلى الله لا يكون بما حرمه الله فإن هذا ما قص بهي البطلان، وبكر  
لإستغلال المال في الشركات المائلة من المصارف وغيرها أعمالاً لست من الحرام  
انقصي قد بينها من قبل وسيكون كتابا الذي وعدنا بإكماله (هو هـ) حير  
مُقص لها إن شاء الله تعالى. وقد نقل عن من جرب ما قاله أئمة لتفسير من  
النصحية ولناهيين ومن بعدهم في الفرق بين هذا الربا الخاهل المحرم لذاته،  
ورب الفصل المحرم لغيره وتقدم بيان ذلك أما هذا لكتاب الذي وعدنا بإكماله  
وبشره (رحمه الله) فهو في مبحث الرد والأحكام المالية التي اشتدت الحاجة  
إليها في هذا العصر وفي الأصول والفروع العامة للحلال والحرام وقد رأى  
أن جمهور المسلمين في حرج شديد من هذه المعاملات المالية المصرفية وكلهم  
يتمنون لو يجدون لهم محرراً منه مع المحافظة على دينهم فعلى من الدين  
توسعوا باجتهادهم في أحكام المعاملات المالية حتى أدخلوا في معنى الربا كثيراً  
من صور السويع ولقروض والشركات التي لا تدخل في ربا القرآن لأصلي  
(السيئة) ولا في ربا الحديث لاحتياطي من رب ولا مفسد إلا بالتأويلات  
لمسشطة من التعاليف ولأقيسة ولصوابط لمذهبية الاجتهادية، كما قال، وليست  
هذا الكتاب ثم وأخرج لدس قبل وفاته يرى الناس سبيل لنجاه من هذا

انتحيط والاضطراب. ولقد علمنا الآن من هذه الأموال اليسيرة التي أثرهاها  
 عه أن عرصه الأول أن يجتنب المسلمون الربا الذي حرمه الله ورسوله وأن  
 تجري بيعهم وقروضهم وشركتهم على نحو ما سارت عليه في حيز  
 عصور هذه الأمة وأهدها، مع وضع حدود وصوابط للإضطراب وللحاجة إلى  
 المحطور في اتقاع المستطعة من الأمانة كتقاعدة اليسر ورفع الحرج والعسر،  
 وتكون الضرورات تبيح المحظورات، وتكون المحطور لسد لدرية يباح  
 للحاجة إليه ولمرحح المصلحة على المسددة، ولم يقدر هو ضرورة الأفراد ولا  
 حاجتهم بل وكل أهل الصيرة منهم إلى معرفتهم بأنفسهم (قال): وإنما المشكل  
 تحديد ضرورة الأمة أو حاجتها فهو لدي هو التنازع وعندي أنه ليس لفرد من  
 الأفراد أن يستقل بذلك وإنما يُرد هذا الأمر إلى أولي الأمر من الأمة، أي  
 أصحاب الرأي والشأن فيها ونعم بمصاحها عملاً بقوله تعالى في مثله من  
 الأمور العامة ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ  
 مِنْهُمْ﴾ [النساء: 83] (قال) فالرأي عندي أن يجتمع أولو الأمر من مسلمي  
 هذه البلاد (بلاد مصر) وهم كبار العلماء المدرسين والقضاة ورجال الشورى  
 والمهندسون والأطباء وكبار المزارعين والتجار ويشاوروا بينهم في المسألة ثم  
 يكون العمل بما يقررون أنه قد مسب إليه الضرورة أو أحاب إليه حاجة لأمة  
 فقوله. وإنما المشكل تحديد ضرورة الأمة أو حاجتها، وقوله وعندي أنه ليس  
 لفرد من الأفراد أن يستقل بذلك وإنما يُرد مثل هذا الأمر إلى أولي الأمر من  
 الأمة فهذا علم الأعلام لم يحرم شيء، بل صرح بأن أولي الأمر من المسلمين  
 وهم أصناف الأمة لديهم ذكرهم محمدين هم الذين يقدرون ضرورها فأين  
 قول المفتاين بأنه أبح الربا هو وشيحه الشيخ محمد عبده؟ وإنما تكلم عن  
 مسلمي مصر لأن البحث فيهم ولو كان الكلام عن ضرورة الإسلام لصرح  
 بوجوب اجتماع أو جمع أولي الأمر من المسلمين في أقطار الأرض على تحديد  
 ضرورة الأمة إداً فمرد الأمر إلى (المفكرين) من علماء المسلمين ليسعوا في  
 وسائل هذا الأمر ومقاصده ويسوا المعاملات لمالية على أسس الإسلام بمصاحة

لكل رمد ومكان، والتي يستين معها الموافق والمخالف أن قواعد الاقتصاد في الإسلام هي أرسى الإنسان، وأحق بثبوت دعائم اقتصاده، وعمركم

### البيع والمعاملات

أما ما وضعه بعض الفقهاء من شروط وقيود لبعض البيوع والعقود، مما ليس فيه نص صريح، ولا قرين صحيح، فالناس غير المرين به إذ أن لكل رس عرفاً وأهلاً ومصالح، وإنما سبى الرسول صلى الله عليه وسلم عن أنواع من المعاهدات واسوع كانت في خاضعة لما فيها من عن وعش وعور وصرر، وأمثلها معروفة في كتب السنة والمعاملات تصرف عن لعادات في كون الأصل فيها لإباحة والصحة حتى يقوم ادليل على التحريم والبطالان وأما لعادات فلا تكون صحيحة ما لم تكن قائمة على أمر الله وعلى الوجه الذي شرعه وأرضاه.

وفي الأعلام للإمام ابن القيم صاحب صافية في ذلك أكتفي منها بقوله (رحمه الله) (الخطأ الرابع) اعتقادهم أن عقود المسلمين وشروطهم ومعاملاتهم كلها على لطلان حتى يقوم دليل على لصحة فإذا لم يقم عددهم دليل على صحة شرط أو عقد أو معاملة استنصحووا بطلانها فأفسدوا بدت كثيراً من معاملات الناس وعقودهم وشروطهم بلا برهان من الله ناء على هذا الأصل، وجهور الفقهاء على خلافه وأن الأصل في العقود واشروط الصحة إلا ما أطله لشارع أو سبى عنه وحد القول من الصحيح من الحكم بطلان حكم بالتحريم والتأثير ومعوم أنه لا حرم إلا ما حرم الله ورسوله، ولا تأثير إلا ما أثم الله ورسوله به فاعله كما أنه لا واجب إلا ما أوجه الله ولا حرام إلا ما حرمه الله ولا دين إلا ما شرعه الله (بلى أن ول) فكل شرط وعقد ومعاملة سكت عنها فإنه لا يجوز لقول سحر بها فيه سكت عنها رحمة منه من غير بيان وإهمل وقد صرح بحد المصوص بأنها عن الإباحة فيما عدا ما حرمه. وقد أمر الله تعالى بالوفاء بالعقود والعهود كنها فقال تعالى ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾ [الإسراء: 34] وقال ﴿يَتْلُوهَا أَلَدِينٌ ؕ أَمْتُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1] وقال ﴿وَأَلَدِينٌ هُرْ

لَا مَسْئِلَتَهُمْ وَعَقْدُهُمْ رَعُونَ ﴿٨﴾ [المؤمنون: 8] وقال تعالى ﴿وَأَلْفُوفٌ يّعْتَقِدُهُمْ إِذَا عَصَوْا﴾ [البقرة: 177] [2-34 من أعلام الموقعين] وقال الإمام نجم الدين الطوسي المتوفى سنة (716) في بحث المصالح (وإنما اعتبرا المصلحة في المعاملات وبحوثها، دون العبادات وشبهها. لأن العبادات حق للشارع حاصل به) ولا يمكن معرفه حقه كماً وكيفاً وربما ومكناً إلا من جهة، بخلاف حقوق المكنتس فإن أحكامها أساسه شرعه وصحت لمصالحهم وكانت هي المعتبرة. وعلى تحصيلها المعنى اهـ باختصار. وتقام البحث في رسالة سر الإسلام وأصول التشريع للعم السيد الامام محمد رشيد رضا رحمه الله تعالى هذا وإن هذه الرسالة المسماة (الإستفتاء في حقيقة الربا) بما صمته من فتوى العلماء، وما نصمته من أقوال الحكماء، جديرة بالنشر، حقيقة بأن تكون مرجعاً في الأمور المالية لرجال هذا العصر وما بعده لتكون المعاملات الاقتصادية في الإسلام مبنية على أفصل قواعد العدل، على أدق نظام

وبما كانت هذه الرسالة محتاجة إلى مكملة وحاشية<sup>١</sup>، كتب إليّ أنشر المصالح<sup>٢</sup>، واقترح عليّ كتابة المطالب الثلاثة حفظاً له من الصيغ، وعميماً لنشره، وقد حسّن النظر في حواه الله خير أوليي طلبه إيماناً واحساناً وسأله سبحانه حسن الختام

محمد بهجة البطار

جمادى الأولى سنة 1379 هـ

نوفمبر/ تشرين الثاني سنة 1959 م

(١) كتب عصمه الشبح بهجة البطار رحمه الله هذه المقدمة وكذلك الخاتمة في اقتراح إنشاء مجلة

للأحكام الشرعية المعاصرة (عقود)

(٢) دار المنار، ورثه رشيد رضا، رحمه الله وأولاده. (عقود)

## الاستفتاء في حقيقة الربا تهديد المنار للرسالة

يعلم قراء المنار أن مسألة الربأ أنظم المشكلات الإسلامية المدنية التي شعلت بالاحكام والرعفاء والعلماء في هذا العصر ولدينا أسئلة كثيرة في معاملات انصارف المالية (البوك) والشركات ولعقود التي فيها شيء مما يعده انقهاء من معاملات الربوية، وزدت في توزيع مختلفة، وكما رجىء لآوب عنها إلى فرصة يندح بنا فيها حل هذه المشكلة بتفصيل يشمل هذه الفروع أو يسى عليه بيان حكمها. وقد فتحت له هذا الباب حكومة حيدر آباد الدكن اهدية الإسلامية مد أشهر قبيلة إاد شرب في الأمصار الإسلامية الكبرى رساله في حقيقة المسألة وهي فنوى لعص العلماء هناك في محاولة تحرير الموضوع، طبعها الحكومة الأصعية، ووزعت بأمر الصدارة العلية والمحكمة اشرعية فيها على لعفاء المشهورين في الأقطار الإسلامية طاسة منهم بيان أرئهم فيها بالدليل اشرعي وإرسال الأجوبة بعون (معين صدر الصدور محكمة الصدارة العلية) في تلك العاصمة، وقد أرسلت إلنا ثلاث نسخ من 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 197، 198، 199، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 215، 216، 217، 218، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 367، 368، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 840، 841، 842، 843، 844، 845، 846، 847، 848، 849، 850، 851، 852، 853، 854، 855، 856، 857، 858، 859، 860، 861، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 869، 870، 871، 872، 873، 874، 875، 876، 877، 878، 879، 880، 881، 882، 883، 884، 885، 886، 887، 888، 889، 890، 891، 892، 893، 894، 895، 896، 897، 898، 899، 900، 901، 902، 903، 904، 905، 906، 907، 908، 909، 910، 911، 912، 913، 914، 915، 916، 917، 918، 919، 920، 921، 922، 923، 924، 925، 926، 927، 928، 929، 930، 931، 932، 933، 934، 935، 936، 937، 938، 939، 940، 941، 942، 943، 944، 945، 946، 947، 948، 949، 950، 951، 952، 953، 954، 955، 956، 957، 958، 959، 960، 961، 962، 963، 964، 965، 966، 967، 968، 969، 970، 971، 972، 973، 974، 975، 976، 977، 978، 979، 980، 981، 982، 983، 984، 985، 986، 987، 988، 989، 990، 991، 992، 993، 994، 995، 996، 997، 998، 999، 1000.

وفي الأصل أعلاط لعظية صححا بعض لقطعي منها.

محمد رشيد رضا



﴿الربا والمعاملات في الإسلام﴾  
رسالة الاستفتاء الهندية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
(حامداً ومصلياً)

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أَنُوبُ﴾ (٨٨)  
[هود: 88]  
(وبه نستعين)

اعلموا أن الله حرم الربا في القرآن بقوله جل ثناؤه ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [اسفره 275] قال ابن كثير في تفسيره: باب الرب من أشكال الأئوب على كثير من أهل العلم اهـ فلو لم يفسره الفقهاء المجتهدون شكر الله مساعدهم لما انصح لنا حقيقته فعلمنا أن بهل م روي عن أئمتنا في تفسيره.  
فأولاً: الأمة نفقت على أن المعنى العلوي ليس مراداً في الآية لأن الربا

(١) قال فخر الإسلام البردوي في كشف الأسرار: أما لمجمل به لا يدرك به المعنى والدلت شرهاً - قال شارحه البخاري: كبر به اسم عريفه وهي نفسها ليست بمراة اهـ (ص 43-ح 1) وقال في موضع آخر: ثم لجعل به هو ما ربح به المعنى واشتهه امراد اشتهاً لا يدرك بهن العبارة بل بالر جوع به لاستفسر ثم الطلب ثم التأمل وذلك مثل قوله تعالى ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275] فإنه لا يدرك به المعنى اللغوي كذالك الصلاة والركه وقال شارحه: فإن مطلق الربا الذي يدل عليها نطق الربا وكذلك الدعاء والسماء الداء يدل عليها نطق الصلاة والركه م يعنى بمراة بهن بهل هذه الألفاظ إلى معان أخر شرعية مامع وعامة بحى المعنى أو بهن به فلا يوقف بهه إلا بالتوقف كما في الوضع لأوب (ص 155 ح 1) وقال أيضاً: لأن المجمل ثلاثة أنواع نوع لا فهم معناه لغة كسوء قبل التصير ونوع معناه مفهوم لغة ولكنه ليس مراد كالربا والصلاة والركه (شرح كشف ص 54 - ح 1 - وغاية التحقيق شرح الحسامي) ثم قال شارح الحسامي: كآية الربا فيها عجمة إذ الرب عبارة عن الفصل لغة والفصل بهل ليس مراد بفصل السع به شرع: إلا لاستباح وتخصيص الفصل فإن كل واحد من المتبعين ما لم ير فصلاً في بدل فطلب به لا بد من ملكة بمقابلة (قابه بتحقيق) قال العمى في البسه وليس مراد مطلق الفصل بالاجماع وإن فتح لأسواق في سائر بلاد المسلمين بالاستقصاء والأسرار اهـ (شرح هداية كتب البوع) وقال خصاص لاري به تصريح إجمال الرب لا يصح الاحتجاج بهن به وإسما يحسب إلى أن بهل حرامه ربا حتى بهه به الآية اهـ أحكام بقرا (ص 64 ح 1)

في المنة اربادة مطلقاً وهي أعم من كل ريبده وظاهر أن كل فرد من أفراد اربادة يس بحرام بل بعضها حرام وبعد مذاقهم عليه نشعوا هرفتين، فالأئمة وجهور العلما عيئوا هذه الأفراد بالسنة وهو الفصل الذي وردت اسمة بكونه رب فهو حرام عندهم أعني الفصل في البيع فالرب عندهم منحصر في بيع لا مير ودعب البعس إلى أن انلام في الرب سبهد والمراد به ربا الحاحية، فالماك عى هذا التفسير أن المران حرّم ربا الحاحية، وما لم تثبت صورة ربا الحاحية من حديث مرفوع متصل إلى الآن لم يلتفت الأئمة والجمهور إليه وقانو إن رب انقرآن مجمل والحديث مفسر له قال القاضي ساء الله في تفسيره المظهري قال جمهور العلما هذا مجمل لأن طلب لربادة بطريق التجارة غير محرم في الجملة فالحرم إنما هو ريبده على صفة مخصوصة لا يدرك إلا من قبل الشارع فهو

(١) ، وإنه ما زال الإمام الشافعي رضي الله عنه والشافعية وكث المالكة فان الخصاص إلى أي وطن الشافعي ان بعض الرب ما كان مجملأ به يوجد إجمال لفظ البيع (أحكام ص 469 ج ١ فان لامام الربا في تفسيره الكبير مدعب الشافعي أن قوله تعالى ﴿وَأَكْلُ الْبَلْعِ وَالْبَيْعِ وَحَرْمُ الْإِنْفِ﴾ [البقرة 275] من مجملات التي لا يجوز المصك بها - ثم قال ذهب هو المحدث عدي فوجب الرجوع في خلال والحرام إلى بيان الرسول صلى الله عليه وسلم (ص 536 ج 2) فان العلامة الشافعي في التنويح والمجمل وهو ما حفي افراد من نفس لفظ حفاء لا يترك إلا بيان من المجمل صوره كان ذلك فتراجم لعماني الشاوية الأقدام كاشرك أو لمرانه لفظ كاشع أو لانقاله من مدعب الظاهري إلى ما هو غير معلوم كالصلاة والركاة والربا - قال البصري في معالم الفتنين و عمن أن الرب في المنة اربادة فان الله تعالى ﴿وَمَنْ يَتَشَرَّ بِرَبِّهِ يُكَلِّمُوا فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ - أي يكلم في أموال الناس **كَلَّيْلًا عِدْلًا** ﴿الروم 39﴾ فكل الربادة بطريق التجارة غير حرم في الجملة إن محرم ياده على صفة مخصوصة في فان مخصوص بيب رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحسن الحديث - وأورد في لمس رحاله حديث عباده بين الصامت وقال في آخره. وهذا في ربا شافعية - قال الشيخ عبد القاهر المرحاني في جرح القبر الذين يأكلون الفضل في عبادتنا ، الربا في انبعا عبده عن ارباده والباء وفي الفشر عباره من سعد فاسد جفاد معهوده والأصل في حديث ابن سعد بخدي (اندهب الخبر بلفظه الفقهاء بالقول محسن في حير الواو اه وكذب بعل لسبوطي جمال الربا قال ابن رشد الفقيه المالكي في مقدمات قد خالف في قوله تعالى ﴿وَأَكْلُ الْبَلْعِ وَحَرْمُ الْإِنْفِ﴾ [البقرة 275] ، ﴿وَالْيُسُوفُ الْقَبُولُ وَالْإِنْفُ وَالْإِنْفُ﴾ [اسمة 43] ﴿وَالْقَوْلُ الْكَلْبُ جَعْلُ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران 97] ﴿كَلْبُ بَلْعِ كَلْبُ الْبَيْتِ﴾ [اسمة 83] من من الإلفاظ العامة المتجمنة؟ فمن أهل العلم من ذهب إلى أنها كلها مجمله لا يفهم المراد بها من لفظها ويصر في الربا إلى خبره (ص 171 ج 3) وفي مذهب آخر وهه خدام في أمنا الربا الزاوية في افراد من من لآلفاظ العامة يفهم المراد بها وتعمل على عمومها حتى يأتي ما يخصها أو من لآلفاظ مجمله شي لا يفهم المراد بها من لفظها أو تقتصر في بيان إلى غيرها؟ على قوين والذي يدل عليه من عبر من اختطت كان من آخر ما أنرب الله تعالى عن وصفه آية الربا فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم يعمره لئله، وبه من لآلفاظ مجمله، فاعتبره إلى البيان والتفسير (ص 41 ج 3)

محمل وم قد رسول الله صلى الله عليه وسلم انحقه بيده قال اختصاص الراري الخفي وهو (أي الربا) يقع على معاني لم يكن الاسم موضوعاً لها في لغة وبعد مرد الأدلة على إجمال الربا قد ثبت بذلك أن ارد قد صار اسماً شرعياً لأنه لو كان باقياً على حكمه في أصل اللغة لكان حقيقياً على عمر لأنه كان عاماً ما سماه اللغة لأنه من أمهاتها ثم قال وهذا كدلت على أن رسمنا صار بمرارة سائر الأسماء المعجمة المنتهية إلى الياء وهي الأسماء المنقولة من لغة إلى الشرع لمعاني لم يكن الاسم موضوعاً لها في لغة نحو الصلاة والصوم والركعة اهـ<sup>(1)</sup> وفي جواب استدلال الشافعية عن كون علة الربا مأكولاً قد اختصاص الراري بهذا عند لا يدل على ما قالوا من وجوه (أحدها) ما قدما من إجمال لفظ الربا في الشرع واعتباره في البيان فلا يصح الاحتجاج بعمومه وإسناد إلى أن يشتت بدلاله أخرى أنه ريب حتى يحرمه دلائله انتهى وقال صدر لشرعيه الخفي والمحمل كايه الربا فيه قوله تعالى ﴿وَحَرَّمَ الزُّبْنَ﴾ [البقرة: 275] محمل لأن الربا في اللغة هو انفصل ولبس كل فصل حراماً بالإجماع ولم يعلم أن المراد أي فصل فيكون محملاً ثم لما بين النبي صلى الله عليه وسلم الربا في الأشياء الستة احتج بعد ذلك إلى الطلب والتأمل ليعرف علة الربا في غير الأشياء الستة<sup>(2)</sup> وكذا في شرح لحرير لاس إمام وفي المسلم وفوائح ارحموت ومراقبة الوصول وشرحه مرآة الأصول وغيرها من كتب الأصول

قال العلامة السفي في كشف الأسرار وكذلك آية الرب محملة لاشتد المراد ودا لا يدرك معاني اللغة بحال فهو في اللغة انفصل ولكن الله تعالى ما أرته وقال العلامة نظام الدين الشاشي المحمل وهو ما احتمل وجوهه فصار بحال لا يوقف على المراد إلا بين من قبل لتكلم، ونظيره في الشرعيات قوله تعالى ﴿وَحَرَّمَ الزُّبْنَ﴾ [البقرة: 275] قال ابن جسيم في فتح انعمار وليس المراد أن كل

(1) أحكام القرآن ص 464 ح 1.

(2) توضيح قسم ثالث ص 125

يعمل بعد بيع المجمل يحتاج إلى الطلب والتأمل فإتصالة بياها شايه فلم تحتج إلى تأمل بعده وبيان أن الربا غير شايه صار به المجمل مؤولاً وهو يحتاج إلى الطلب والتأمل كما في الكشف فانرجوع إلى الاستفسار في كل مجمل، والطلب والتأمل إنما هو في البعض . قال صاحب فصول لبدائع في حكم المجمل . هو المتوقف إلى الاستفسار مع اعتقاد حقيقه ما هو المراد حالاً ثم الطلب والتأمل إلى احتيج إليهما كما في الربا فإن حديث الأشياء الستة خاص من الاستفسار معد بالإجماع<sup>1</sup> قال عبد العزيز الجاهلي في شرح الأصول للبردوي والحاصل أن المجمل قسماً . ما ليس له ظهور أصلاً كإتصالة والركاة والرب أو ما له ظهور من وجه كالمشرك<sup>2</sup> .

وإذا ثبت من هذه النصوص أن الربا الذي وقع في لربا مجمل وثبت أيضاً أنه لا يشتبه منه حكم بدون تفسير الشارع عنه السلام فحينئذ عينا أن يحرر التفسير الذي ورد عنه عليه السلام وهو ما روى عدة وأبو سعيد وأبو هريرة وعمر وغيرهم في بيع الأشياء الستة بصورة مخصوصة وقد جعله فقهاء أيضاً يرباً للربا كما قال ابن عبدبر في سبب الأسحار كبيان الربا بالحديث الوارد في الأشياء الستة وفي نور الأنوار<sup>3</sup> كالرب في قوله تعالى ﴿ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [البقرة: 275] فإنه مجمل بيبه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله «الحنطة باخططة» الحديث قال ابن أمير الحاج في شرح التحرير لأن إهمام كبيان الربا بالحديث انورد في الأشياء الستة في الصحيحين عن عمار بن الصامت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « نذهب بالذهب وننقصه بالنقصه والبر بالبر ولشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً مثل سواء بسواء يداً بيد » فإذا احتلت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد » ورواه مسلم عن أبي سعد الخدري

(1) تلمذ ص 79

(2) ح 2

(3) ص 4 ح

ولعظه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل يداً بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى الأخذ والمعطي فيه سواء» وكذا يُلحق في تفسير جمال الآية حديث أمية بن ريد «الربا في الشيئة» أخرجه مسلم<sup>(١)</sup>

ولا يصح تفسيره بالحديث الذي روي عن جابر وعمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم «ربا ما يربو» وأول ربا أصعبه ربانا ربا عبس من عند المطلب، لأنه لم يظهر تفسير ربا الجاهل من حديث مرفوع متصل إلى الآن حتى يكون بديلاً له وكيف وهو مجمل كربا القرآن؟<sup>(٢)</sup>



ففي هذا حقيقة الربا الفصل الذي يكون في السع، سواء كان فصل عن أو أجل وإذا بيع شيء من هذه الستة وما في حكمها من حصة الفصل والأجل كلاهما ربا، وإذا بيع بها شيء نجر جسده فالأجل فقط ربا وهو ربا نساء، وكذلك لريده على ائتمن المؤجل إذا لم يقص الثمن عند حلول الأجل ربا وهو ربا الشيئة.

(في الأولى) أي إذا وقع بيع جنس بجنس فلا بد لحواز البيع من أمرين، الأول لمساواة في الكيل أو الوزن، والثاني قص البدلين في المجلس

(وفي الثانية) إذ كان الخسائر من هذه الأشياء الستة وما في حكمها مختلفين فلا يشترط ههما إلا انقص في المجلس ولا يشترط المساواة كيلاً أو وزناً.

(وفي الثالثة) أي إذا كانت الأشياء من غير هذه الستة وما في حكمها لا

(١) وفيه دلالة على أن الفصل مطلقاً ربياً وهو من غير شرط

(٢) أي هذا اللفظ، وكذا، يُلحق به ربا في الشيئة، وسحاري يُلحقه لا ربا إلا في الشيئة، وكتبه محمد رشيد

(٣) هذا، غلط هو ما جاء به كان معروفاً بالعلماء، المجمل من صواب اللفظ، وكذا محمد رشيد

يجوز لفصل على الثمن المؤجل بعد حلول الأجل إن لم يقصر هـ الثمن بمقابلته الأجل

والأصل فيه أن المتبايعين يريدان المساواة في البذل وعليه مدار عقد السع فلهذا وضع هذا لشارع عليه لسلام أصحلاً وقوانين يُعرف بها المساواة والفصل اندي يحكم عليه اشترع بأنه رب (الأول) أن للقد مرة على السيئة (والثاني) إذا كان لبذلان كيلياً أو وريئاً فلا بد أن يكونا متساويين في الكيل أو الوزن (والثالث) إذا كان أحد البذلين غير المكمل والموردون في تراصي عنه العاقدان فهو بمنزلة الآخر ومساوٍ له ومن هذه الأصول يعلم ما جعل الشارع عليه انسلام من الفصل رباً في السع والشراء

فالفضل والأجل كلاهما رباً في بيع المكمل بالمتكامل والموردون بالموزون من حسبه لأنه فصل حقيقته أو حكماً ولا دخل فيه تراصي العاقدَيْن والبيعين في تراصي لتبيين في أمثال هذا السع بالفصل أو الأجل أو بكليهما لا يصحح هذا التبيع ويكون الفصل والأجل كلاهما رباً لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «من رادَّ أي أعطى لزيادة» أو «استردَّ» أي طلب الزيادة «فقد أربى» وفي الحديث أن أن بكر الصديق رضي الله عنه راطل أن يافع فوضع الخلدالحين في كفة فزححت اندراهم، فقال أبو رافع هو لث أن أحبه لك، فقال أبو بكر إن أحبلته لي هو الله ثم يحمله بي، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «الذهب بالذهب ورنَّ نورن، والورق بالورق ورنَّ نورن، البراءد<sup>١</sup> والمراد في النار»<sup>٢</sup>

وعند اختلاف الحسن من هذه الأشياء لم يجعل الشارع المساواة باعتبار

(١) فيه دلالة على أن الزيادة في القرض ليست برياً لأنه لو كانت برياً لم تحرم دون شرط أيضاً ولم يقل به الفقهاء على ما ثبت بالأحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم رادَّ وعت الأداة في القرض وأثنى على هذا كما سنأتي إن شاء الله تعالى، وقال ابن عبدبر في الدرر المختار: «إن الرادة بلا شرط رب أيضاً إلا أن يهبها على ما سنأتي (باب الرد كتاب النزع) ص 274 ح 4

اتساوي كَيْلاً ووزناً حتى لم يحرم في هذه الصورة الفصل كَيْلاً أو وزناً لأنه أمر غير معقول بل جعل المساواة المطلوبة ما تراعى عليها العاقدان والبيعان من كون أحدهم مساوياً للآخر، نعم جعل المقدم مريه على السيئة فيكون الأجل ربا ولا يعد التراخي فيه شيئاً بل يصير مباحي. وإذا اختلفت حسن البدين من غير هذه السئة بأن يكون المكمل في طرف وغيره في طرف آخر فالمساواة المطلوبة هي ما تراعى عليها العاقدان ولم يكن الأجل ربا في هذه الصورة لأنه خلاف لقياس وجوه ينحصر فيما ورد فيه النص بشرط أن يكون الأجل من أحد المتعاقدين لا من كليهما لهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع لكاليء بالكليء وإذا عين الأجل بالتراخي، فإذا حل لأجل ولم يقض المديون وطلب انظره ورادها في الثمن فتكون هذه الريدة ربا أيضاً لأنه فضل عن ما تراعى عليه البيعان أولاً وجعله مساوياً للآخر فهذه الزيادة لا محالة تكون مقاسة الأجل ولا قيمة للأجل مستقلاً عند الشارع فتكون هذه الريادة فصلاً محصاً وهو عين الرب.

حاصل أن هذه الأحاديث المفسرة بربا انقرآن تدل على أن في بيع أحد المتجاسين من الأشياء سئة وما في حكمها لفصل والأجل كلاهما ربا وفي بيع أحد المتجاسين منها بخلاف جسسه لأجل فقط ربا لا الفصل وهو ربا السيئة وفي البيع شئ يسير بل ما يرد على نسبة أي الفس المزج عند حلول الأجل بمقابلة الأجل ربا وهو لربا في السيئة، وجميع هذه لأقسام تنحصر في البيع. فالرب ثلاثة أنواع وكل منها حرم بالقرآن لأن المجمع من الكتاب إذا لحقه إبيان كان الحكم بعده مضافاً إلى الكتاب لا إلى البيان في الصحيح " لاثنان منها ما يفسره حديث عبادة بن الصامت وأبي سعيد وغيرهما وإثالث ما يفسره حديث أسامة بن زيد.

قال القسطلاني في شرح ابن حاري. وهو (أي الربا) ثلاثة أنواع ربا انفصل وهو البيع مع زيادة أحد العوصين على الآخر وربا أئيد وهو البيع مع تأخير قبضها أو قبض أحدهما ورب النساء<sup>1</sup> وهو البيع لأجل وكل منها حرام<sup>2</sup>

قال صاحب تفسير السراج المير وهو لغة الربدة وشرعاً عقد على عوص عوص غير معلوم انتماثل في معيار الشرع حالة لعقد أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما وهو ثلاثة أنواع: ربا لفضل وهو البيع مع زيادته أحد العوصين على الآخر وربا أئيد وهو البيع مع تأخير قبضها أو قبض أحدهما وربا النساء وهو انبيع إلى أجل وفي هذه الأقوال دلالة واضحة على أن الأنواع الثلاثة للربا محصورة في اسع فعلى هذا لا يوجد لربا في عقد حلا اسع قال ابن كثير في تفسير سورة لروم وقال بن عباس الربا ربا ان قريباً لا يصح يعني ربا البيع ورب لا بأس به وهو هدية الرجل يريد فصلها وأصلها<sup>3</sup> وقه نصريح منه رضي الله عنه على أن لربا لئني لا يجوز هو ربا البيع فقط ، وما حلا ربا البيع فلا بأس به قال العلامة لعبي في شرح الهدية وما فرع من بيان أبواب البيوع انني أمر للشارع بمباشرتها بقوله ﴿وَأَتَعَمَّرُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة 10] مع أبوابها صحيحها وفاسدها شرع في بيان أبواب البيوع التي هي للشارع عليها بقوله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الْكُتُبُ وَأَمْوًا لَا تَأْكُلُ الْإِبْرَآءُ﴾ [آل عمران 130] اهـ ثم قال وقال علماء هو نوع بيع فيه فصل مستحق لأحد المتعاقدين حال مح يقبضه من عوض شرط في هذا لعقد اهـ وكذا في العناية وهذا قال العلامة انس خسي في حده: وفي شريعة هو الفصل الخالي عن العوص المشروط في انبيع (مسووط) وما قال صاحب الهداية أعني الربا هو الفصل المستحق لأحد

(1) خازنه الرب في السبقة بقربة أنه سمي ربا التسيته برب اليد فلا محاله أن يسمى هذا برب النساء وهو البيع تسيته إلى أجل ثم الادة عند حلول الأجل وعدم قضاء الثمن بمقابلته لأجل

(2) (كتاب البيوع ص 22 - ح 4)

(3) (ص 348 ج 7)



المتعاقدين في المعاوضة الخالي عن عوض شرط فيه - فيؤول إليه حال شارحه. الرب هو الفصل الخالي عن العوض المشروط في البيع (عابه) وفي المتلقى الرب فضل مال حاي عن عوض شرط لأحد العاقدين في معاوضة<sup>١</sup> مال سهل وفي المعاكزية. الربا في الشريعة عبارة عن فصل مال لا يقابله عوض في معاوضة مال سهل

قال صدر الشريعة في التوضيح: وأما المحصوص بالكلام فعند الكروحي لا يعنى حجه أصلاً معلوماً كان أو مجهولاً كالربا حيث خص من قوته ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة 275] اهـ. يعنى أن البيع عام يشمل الربا وغيره، وخص منه الربا فلم يكن الربا فرداً من أفراد البيع وإحلالاً تحته كيف يصح تخصيصه من انبيع؟ قال فخر الإسلام الزدوي: وخص الربا من قوته ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة 275] اهـ. وقال ابن عابدين الشامي: كدرب حص من ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة 275] بقوله تعالى ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [سورة 275] (سياط)

قال املا أحمد جيون، نظير المحصوص المعلوم والمجهول قوله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة 275] فإن انبيع لفظ عام لدخول لام الحسن فيه وقد حص الله منه الربا وهو في اللغة الفصل ولم يعلم أي الفصل يراد به؟ لأن انبيع لم يشرع إلا لفصل فهو حيث نظير المحصوص المجهول ثم بيته اسي صلى الله عليه وسلم بقوله: «الحظنة بالحظنة والشعير بالشعير والتمر بالتمر» الحديث (نور الأنوار)

\*\*\*

خلاصه الكلام أن الرِّبَا حَرَّمَ الربا وكد لفظ الرب فيه مجملاً والسسه انصححة فسر به بالاقسام التي كدها ندرج في السع وهذا خصص الفقهاء الربا

(١) وسياقي أن القرض ليس بمعاوضة عالية

بالبيع. قال العلامة الشاشي في حده، الربا هو الريدة الخالية عن لعوض في بيع المقدرات المتجاسة - وفي النقيض - الرب هو فصل حساب عن عوض بمعيار شرعي بشرط أحد المتعاقدين في معاوضة (منح العفار شرح تنوير الأبصار)

قال محمد رحمه الله: والربا إنما يتحقق في السع لا في التبرع بعد قوله لأن انقرض اسرع حوازا من البيع لأنه مبددة صورة تبرع حكما اهـ (نشر العرف) قال شيخ الإسلام المرعياني: وهو لما يعمل في المعاوضات دون التبرعات (كتاب هبة) قال ابن عسدين ناقلاً عن الريلي: وهو (أي الربا) يختص بالمعاوضة المالية دون غيرها من المعاوضات والتبرعات.<sup>1</sup>

وقال العلامة الشيخ زادة في مجمع الأنهر في شرح منتقى الأبهر - وهو يختص بالمعاوضات المالية دون غيرها من غير امانيه والنسب وقيل ملك العلماء العلامة الكاساني فلا يتحقق الربا إلا هو مختص<sup>2</sup> بالبيعات وعنده يدل ما مر من المبسوط والهدية وغيرهما.

فحينئذ ظهر أن لبيع المعين المشروط في قرص ليس من الربا المنصوص لأن الآية كانت مجملة لا يفهم منها المراد والأحاديث المفسرة لها كلها في البيع لا في غيره ولهذا صرح فقهو أن الربا يتحقق في السع لا في التبرع ولعدم أنكروا<sup>3</sup> كونه ربا نصياً كما يدل عليه ما قاله عليك العلماء في السدائع ولأن

(1) (ص 273 ج-4) كما سيأتي وظاهر أن القرص من التبرعات عند الفقهاء

(2) (ص 193 ج-5) لأن الرب هو الفصل، والفصل والمثلة إضافتان تختصان بالعرفين فلا يخفى هي بطورهما كانتا نسب والإضافات ونظراً لا يوجدان بدون المعاوضة فلا يوجد ربا بدون المعاوضة أي بدون سع وظاهر أن الطرفين لا يوجدان في القرص لأن حكمه لا يثبت في قرص حكم الرب العين كما صرح به الفقهاء وأصوليون قال العلامة الشامي لم يثبت في قرص حكم الرب كونه ربا نصياً اهـ (ص 263 ج-4) وإدعاء تحقق الطرفين في القرص لا يتحقق الفصل فلا يوجد فيه الرب لأن الربا هو الفصل

(3) وكذا أنكر ابن رشد الفقيه المالكي كونه ربا منصوصاً حيث قال في المقدمات إن رجلاً أتى عبد الله بن عمر فقال له يا أبا عبد الله من أين أسلمت رجلاً واشترطت أصقل بم اسميه فقيل

أريادة مشروطة تشبه الربا<sup>1</sup> فلا يكون أشبه بالربا عين الربا وأيضاً يظهر من كلام علامة العيني أن هذا النفع عنده ليس هو الربا المنصوص لأنّه يظهر من كلامه لدي سيأتي أنّه لم يظهر بحديث صحيح في هذا الباب بعد تحشّمه وتفحصه مع سعة نظره وكثرة طّلاعه على الحديث وطرقه ولو كان منصّوصاً لم يصب إلى هذا الجنبين والنهض.

والحديث الذي أحرّجه صاحب (سوغ المرام) عن عبي وجري على ألسنة انعم و الحواص بلعط (كل قرض جر منفعة فهو ربا) لا يجوز أن يقع تفسيراً للقرآن لأنّه غير ثابت ولا أصل له قال ابن حجر فيه الخسارث من أسامة وإساده سافط، وقال الحافظ جمال الدين الزبيدي في نص الوانة ذكره عبد الحق في أحكامه في البيوع وأعنه بسوار بن مصعب وقال به متروك وكذا نقل عن أبي الخهم في جزئه أن إساده سافط وسوار متروك الحديث قال ابن حاري في كتاب الصعفة انصعب سوار بن مصعب مكر الحديث وقال يحيى بن يحيى ليس بشيء، وقال السائي وغيره متروك وكذا قال ابن الخهم

= عبد الله بن عمر حدث حديث بطورته وقال رضي الله عنه من أسلف مسلماً فلا يشترط أفصل منه وإن كان مضمناً من علف فهو ربا - فهذا الفقيه يكر كونه رباً منصّوصاً حيث يقر = نفسه حدث (أي قول ابن عمر فإنه ربا) أنه مضمّن على الربا المحرم بالقرآن (ص 149 ج 2) وكذا العلامة العنوي يكر كونه ربا معيّناً حيث ذكر بحث أنّه الربا حديث عنده ثم قال وهذا في ربا المبيعة ومن أقرض شيئاً بشرط أن يرد عنه أفضل منه فهو قرض جر منفعة صح مراده أن الآية في ربح السح، والسمع قد تحصل دلّهم من خارج عن حكم الآية فهو ربح حيث كل قرض جر منفعة، وكذا العلامة الصوفي شهير بالخيار يكر كونه ربا منصّوصاً حيث يقول (سأله لو ربحه) في القرض وهو من أرض شيئاً شرط أن يرد عنه أفضل منه فهو قرض جر منفعة وكل قرض جر منفعة فهو ربا - فإنه لم يدخل السمع المعين بشرط يحب ربا لقرآن بل أخذ في العرض لحد المنفعة يبي أثبت له حكماً آخر بدليل آخر وهو كذا عبد هؤلاء الأعلام أن دفع القرض هو الربا المنصوص به يحتاجوا إلى التأويل وأتله أخرى ومساكني نكلام عليه مفصلاً إن شاء الله تعالى

(1) (بدائع الصنائع ص 395 ج 7)

في الفتح ولقد قال: أحسن ما مهبا عن الصحابة<sup>(1)</sup> وعن السلف، لأن هذا الحديث عنده كان غير صالح للاحتجاج وعلم منه أنه ليس في باب حديث صحيح قابل للاحتجاج.

ونقل الخافظ ابن حجر في التلخيص عن عمر بن عبد الله قال في المعنى لم يصح فيه شيء هـ وأما ما قال لعرابي وشيخه أنه صح، قال الشوكاني في إنبيل لا حرة في هذا الفن ويدل على هذا المعنى ما قال المفسر الخازن (مسألة لراعية) في انقراض وهو من أقدم من شبتاً وشرط عليه أن يرد عليه أفضل منه فهو قرص جر منفعة وكل قرص جر منفعة فهو ربا ويدل عليه ما روي عن مالك قال بلغني أن رجلاً أتى ابن عمر إلح<sup>2</sup> لأنه لو كان عنده حديث (كل قرص) صحيحاً قبلاً للحجة لم يعدل عنه إلى أثر ابن عمر. وكذا العلامة العيني نقل أولاً تضعيف هذا الحديث عن غير واحد من الأئمة ثم قال قال الأنباري مع دعواه انعريضة والأصل فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن قرص جر مفعلاً وسكت عنه. وكذا فإنه الأكمل وسكت عنه مع أنه<sup>3</sup> كان في ديار الحديث وكنه بدوغة والله أعلم (شرح هدية) وفيه دلالة على أن [هذا] الحديث ليس له طريق صحيح ولا لأنني به وكذا لو كان في معناه حديث صحيح لم يترك إيراده في هذا المقام

(1) واتفقوا على كراهته وهو دليل على عدم كونه ربا، وإلا كان حراماً

(2) (ص 204)

(3) عرفه به أن هذا الحديث ضعيف لأنه لو كان صحيحاً في طريق أو كان شيء من الأحاديث في الباب صحيحاً لاطلع عليه وأورده لأنه كان في ديار الحديث وكنه بدوغة

وكذا لا يصح<sup>١</sup> تفسير جمال الآية باحدث<sup>٢</sup> الموقف عن عبد الله بن سلام اندي روه برودة عبد الحارث بن سفيان قال أتيت ابيه فبقيت عند الله بن سلام فقال: ألا تحيى فأطعمك سويقاً وتقرأ وتدخل في بيت؟ ثم قال: إنك بأرض الرب فيها فاشرب إذا كان لك على رجل حق فأهدى إليك حمل نبي أو حمل شعير أو حمل فلبا بأحده لأنه لابد للتفسير من ساد السارح عليه اسلام وهذا الحديث<sup>٣</sup> الموقف ليس في حكم المرفوع وثانياً أنه متروك العمل باتفاق الأمة ثالثاً نعارضه الأحاديث لصحيحة واربعاً ما قال العلامة عبد العزيز ابن حارث في شرح كشف الأسرار لبيروني في تفسيره لبيان المصاع الذي يلحق المحمل. حترار عما ليس بقاطع ثوتاً أو دلالة حتى لا يصير المجمع مفسراً بحر الواحد وإن كان قطعي الدلالة ولا يناد فيه احتمال وإن كان قطعي اثبوت وكذا أثر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الذي رواه يونس وحالد بن سيرين عن عبد الله بن مسعود أنه سئل عن رجل استقرض من رجل

(١) قال السيد الجرجاني في رسائله: الموقف وهو مطلقاً ما روي عن الصحابي من قول أو فعل متصلاً كان أو منقطعاً وهو ليس بحجة على الأصح اهـ

(٢) أخرج البخاري هذه الرواية عن سليمان بن حرب وعص شعبة عن سعيد بن برد عن أبيه وأخرجه أيضاً عن أبي كريب عن أبي أسامة عن يزيد عن أبي بردة وبنس فيه ذكر انقراض ولا ذكر الربا ولكن قال ابن حجر: وقعت هذه الرواية في رواية أبي أسامة أيضاً كمر أخرجه الإسماعيلي من وجه عن أبي كريب شيخ البخاري لكن باختصار عن اندي تقدم (ص 262-13) وأخرج البيهقي عن أحمد بن عبد الحميد عن أبي أسامة عن عبد الله بن أبي بردة عن أبيه ورافقه عن رواية البخاري ومنعه فقال: إنك في رخص الرب فيها عيش وإن من أبواب الرب أن حاكم يهرض الفرض إلى أجل فودع أنه به وسله فيها هديه فبقى نكث سله وبها وأخرجه أيضاً عن شعبة بخلاف يبر ومعه عن رجل ليس فأهدى است حببه من علف أو شعير أو حبله من نبي فلا يقبله وإن دنت من رب - قال ابن حجر في رويته أبي أسامة ذكر الربا لكن فيه اختصار عن رواه شعبة وروى البيهقي عن أبي أسامة فيه زياده عن روايه شعبة فافهم

(٣) قال ابن عسدين لأن قول الصحابي: كان لا يترك ما رأي أي بالاجتهاد له حكم المرفوع (رسم الفني ص 41) وسببجي: أن في هذا الحديث خيال القياس أكثر

دراهم ثم إن يستقرض أقرض من المقرض ظهر دأبه فقد عبد الله. ما أصاب من ظهر دأبه فهو رب - لما بيننا ولما قد لبهقي قال الشيخ أحمد هذا منقطع (إزالة) أو قيل لا يجوز أن يكون هذا الأثر الموقوف في حكم الحديث المرفوع؟ قلنا به شرط وهو أن لا يكون مدركاً بالقياس وهما هو مدرك بالقياس كما صرح العلماء بذلك قل إن رسد الفقه المادي في المقدمات. إن رجلاً أتى عبد الله بن عمر فقال له يا أبا عبد الرحمن إني أسلفت رجلاً واشترطت أفضل مما أسلفته فقال عبد الله بن عمر ذلك الحديث بطوله وقال رضي الله عنه من أسلف سلفاً فلا يشترط أفضل منه وإن كان قصصه من علم فهو ربا. هـ.

فهذا الفقيه أنكر كونه رباً منصوصاً وجعله رباً قياسياً كما يدل عليه قوله وتفسير ذلك (أي قول ابن عمر فهو رب) أنه مقيس على ابن الحر المحرم بالقرآن رب المحلولة. ما أن تفصي وإما أن تربي لأن تأخره يدين بعد حصوله على أن ير دله فيه سلف جر منعة<sup>1</sup> على أن الفقهاء لم يتمسكوا بهذا الحديث ولأثر من بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رمتنا هذا ولم يقتوا محرمة أمثال هذه المانع مطلناً، بل انتقوا على أنها لا تكون رباً إلا أن تكون مشروطة في الاعتد، وهذا خلاف ما دلت عليه هذه الآثار والأحاديث الواردة في هذا الباب لأنها تدل على حرمة كل منعة سواء شرطت أو لم تشروط مع أنها بدون انشراط حائرة بالاتفاق قد العبي وفيه ما يدل أن المقرض إذا أعطاه المستقرض أفضل مما افترض جنساً أو كميلاً أو رباً أن ذلك<sup>2</sup> معروف وأنه يصيب له أخذه منه لأنه صلى الله عليه وسلم أنشأ به عن من أحسن لقضاء وأطلق ذلك ولم يقيده (قلت) هذا عند جماعة العلماء إذا لم يكن عن شرط صحتها حين السلف

(1) (ص 149 ج 3)

(2) هذا يدل على الريادة في العرض لست من ولو كان ربا لم يعرض حكمها حين لاشرط ودعمه كما مر عن العلامة ابن عابد، وأيضاً هذه مقننى إطلاقاً لا حديث في هذا الباب حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم «الفضل ربا» مطلقاً بدون تفيد شرط ودعمه

وقد أجمع المسلمون نقلاً<sup>(١)</sup> عن النبي صلى الله عليه وسلم أن اشتراط ريبه في السلف ربا هـ<sup>(٢)</sup>

قال ابن حجر في باب استفرص لابن تحت حديث أبي هريرة: وفيه جور وهذه ما هو أفضل من المثل المقترص إذا لم تقع شرعية ذلك في العقد فيحرم حينئذ بفاقاً منه قال الجمهور اهـ. ولما كان هذا الأمر من عند الله من سلام محللاً ما عليه الجمهور تناول من حجر قوله رضي الله عنه: فإنه ربا وقال يحسن أن يكون ذلك رأي عبد الله بن سلام، إلا فالقهاء على أنه يكون ربا إذا شرط، يغم الورع تركه اهـ. وأيضاً لما أخرج البخاري هذا الحديث بطريق آخر وليس فيه ذكر الربا فهناك قال ابن حجر: زاد البخاري في مناقب عبد الله بن سلام ذكر الرب، وهما فسر لربا المراد في قوله رضي الله عنه بقوله وإن من اقترض فرصاً فتمصاه إذا حل فأهدى إليه المديون هدية كنت من حيلة لربا<sup>(٣)</sup> فثبت من هذه الأقوال أنه لم يقل أحد من العلماء إن الفصل والزيادة إذا كانت غير مشروطة في القرض عند العقد أنه ربا سواء كان في صورة الهدية أم في صورة العديرة أم في غيرهما فهذا الأثر وما ورد نحوه غير معمول به عند لأمه وهذا ذهب الجمهور إلى جور ما كان بدون شرط في العقد كدلت عليه الأحاديث الصحيحة والحسان المحتج بها بإعطاء الزيادة في ديون البيع واقرص أخرج الشيخان عن حابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لئلا «أعطه أوقية من ذهب وزد» فأعطاني أوقية من ذهب ورادني قيراطاً<sup>(٤)</sup>

(١) ر عمم أن العلامة العسي بعد شرحه لبخاري بكثير من إرمان شرح إهدياته حين بلغ من عمره تسعين سنة واعترف فيه بأنه لم يقبض في هذه الباب انتهى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو حذر لأنه آخر أقواله ويؤيده الدليل

(٢) (عمدة القارئ ص ٦٨٩ ج ٥)

(٣) هذا التصريح خلاف ما عليه الجمهور فلا بد له من بيان

(٤) مسلم ص ٢٩ ج ٢

ولفظ البحاري، عورثني بلال فأرجح في الميراث - قال النووي في شرحه، فيه استحباب الريادة في أداء الدين وإرجاح النور، وقد روى هذا الحديث فوق عشرة عن جابر وأيضاً قد صحح عن النبي صلى الله عليه وسلم إعطاء الريادة في قرص الخيول كما في حديث أبي رافع. قال استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بكرة فوجاهه أهل من الصدقة قال أبو رافع فأمرني أن أقضي الرجل بكرة فقلت لا أجد إلا حملاً خياراً رباعياً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أعطه إياه فإن خير الناس أحسنهم قضاء» أخرجه مالك ومسلم والأربعة وكما في حديث أبي هريرة أخرجه الشيخان وأبو داود وعنه مطولاً. أن رجلاً تقاضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاه له فهدم به أصحابه فقال «دعوه فإن لصاحب حسن مقلداً واشتروا له عبيراً فأعطوه يده قالوا لا نجد، لا أفصل من سه قال شروه فأعطوه إياه فإن خيركم أحسنكم قضاء»

وأيضاً قد صحح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعطى الرائد في قرص الأموال ربوية أعني المكيل والمورود كما روى أبو هريرة قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل يتقاضيه قد استسلف منه شطر وسق فأعطاه وسقاً فقال «نصف وسق لك ونصف وسق من عندي» ثم جاء صاحب لوسق يتقاضيه فأعطاه وسقين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «وسق لك ووسق من عندي» أخرجه المسند في الترمذي وقد رواه البراء وإسناده حسن

ومن حديث ابن عباس قال، استسلف النبي صلى الله عليه وسلم من رجل من الأنصار أربعين صاعاً فاحتاج الأنصاري فأداه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تفل إلا خيراً فأما خير من تسلف فأعطاه أربعين صاعاً وأربعين أسبقه فأعطاه ثمانين من السرار لم أسمع، لا من أحمد وهو ثقة



وأخرجه المندري وقال إسناده جيد وهذا اهتامي رجاله رجال الصحيح خلا  
شيخ لبرار وهو ثقة

ومن حديث أبي هريرة أخرجه البيهقي رجاله الصحيح في السنن الكبرى  
قال أنى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم سلف فاستسلف به رسول الله  
صلى الله عليه وسلم شطر وسق فأعطاه إياه فجاء الرجل يتقاضاه فأعطاه وسقا  
وقال 'أصفت لك قصاء ووصفت لك مثل من عدي' وهذه أحاديث صحيحة  
يحتج بها فلا يعارضها مثل حديث سوار المتروك والآثار النعير المرفوعة وأما  
كونه ربا عند الشرط فهو لا يصح أيضا لما روي من أن أبا بكر استصدق رضي  
الله عنه راطل أبا رافع فرجحت لدرهم فقال أبو رافع هو لك أنا أحله لك،  
فقال أبو بكر إن أحلته فإن الله لم يحله بي، سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول «الرائد والمردي سار» أو هكذا لأن فيه دلالة على أن الريادة تعبر  
شرط أيضا حرام، أعني أن الريادة التي هي ثوب شرعا حرام تُشرطت أو لم  
تُشرط فهو كالثوب الريادة في القرض ربا لكاتب حراما بدون شرط أيضا مع أن  
الريادة في القرض بدون اشترط مباح ما هو الأمانة، فثبت أنها ليست ربا

قال ابن نجيم في البحر إذا لم تكن الذمعة مشروطة فلا بأس به، وفي  
البرازية من كتاب لأصرف ما يقتضي ترجيح الثاني قال ولا بأس بمبول هدية  
العربم وإجابه دعونه بلا شرط وكذا إذا قضى أجودى فليس يحسن بلا شرط  
أهـ كتاب الحوالة.

وأما ما قيل أنه لا حجة في إعطاء النبي صلى الله عليه وسلم الريادة في  
الديون والقرض لأنه مخصوص به وهو إمام ولإمام حق العطاء فيكون ما  
يعطى لإمام حلالا، فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم يُعْتَدَى به في كل

(١) أنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم إسناده في القرض ونسب فيه أنه كان مع شرط أو  
بدون شرط فمن ادعى خروجه بالشرط لا بد عنه من ساب لأن الأحاديث في هذا الباب مطلقة  
ولا يجوز تقييدها بدون خصص

فعل حتى يفهم دليل على اختصاصه به وليس هما دليل على اختصاصه به صلى الله عليه وسلم

وكذا لا يصح تفسير إجماع الآية بحديث أس والآنثار المروية عن أبي بن كعب وابن عباس، أما أولاً فلأنه ليس فيها ذكر الرب فلا يتعين أن النهي والأمر بالاجتناب لكونه رباً، وما ثانياً فلي مر عن شرح كشف الأسرار بأنه لا بد أن يكون مفسر إجماع القرآن قطعي الدلالة وقطعي الثبوت، وحديث أس وآنثار أبي بن كعب وابن عباس ليس بهذه المثابة لا باعتبار الدلالة ولا باعتبار الثبوت

أما حديث أس فأخرجه ابن ماجه بسقط «إذا أقرض أحدكم قرضاً فأهدى إليه أو حملة على الدابة فلا يركبه ولا يقبضها إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك» والرواي فيه عن أس مجهول، وكذا فيه عنه بن حميد الصبي المصري قال أبو طالب عن أحمد هو ضعيف ليس بالقوي، وفيه إسماعيل بن عمار خمصي وهو مختلف فيه وضعيف بالإجماع إذا روى عن غير أهل بلده، وأخرجه ابن تيمية في المنتقى بسقط «إذا أقرض الرجل الرجل فلا يأخذ هدية» وقال أخرجه البخاري في تاريخه فما ظهرت على سنده حتى أحكم على جودته وصحته ليست منه حكمة وليس به بعد أن يكون مختصراً من حديث ابن ماجه فيعود الخرج والتعليل، مع هذا هو خلاف ما عليه لأمة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يوم هذا

أما أثر أبي بن كعب أنه قال لرب بن حبيش إنك سأرض الرب فيها كثير فاش فإذا أقرضت رجلاً فأهدى إليك هدية فخذ فرصك وردد هديته ففيه كلثوم بن الأقرع مجهول، وكذلك ما روى ابن سيرين أن أبي بن كعب أهدى إلى عمر بن الخطاب من تمر أرضه هزها فقال أبي لم ردتها علي هديتي وقد علمت أبي من أطيب أهل المدينة ثمرة فخذ عني ما ترد عني هديتي - وكان عمر

أسلفه عشرة آلاف درهم - قال البيهقي هذا منقطع، أي ليس بمتصل إلى أبي أيضاً

وكذلك ما روى أبو صالح عن ابن عباس قال في رجل كان له على رجل عشرة درهماً، فجعل يهدي إليه فجعل كلما يهدي إليه هدية باعها حتى إذا بيع ثمنها ثلاثة عشر درهماً فقال ابن عباس لا تأخذ منه إلا سبعة دراهم، لأن أبا صالح لم يسمع من ابن عباس الرواية منقطعة. وكذا ما روى سالم بن أبي الجعد: كان ب حار سقاء عليه لرجل خمسون درهماً فكان يهدي إليه اسماً فأتى ابن عباس فقال قاصه بما أهدى إليك، وأثر قصاصة من عيد مع صعه أيضاً ليس فيه لفظ الربا حتى يفسر به الإجمال، بل يقطعه كل فرض حر منقعة فهو وجه من وجوه الربا - فظهره يدل على أنه ليس برب بل له شه من الربا وهذه الآثار والأحاديث كلها أخرجها البيهقي في السنن

لبعض الأعلام مهمل كلام فلا بد عليه أن يذكره مع ما له وما عليه وهو أن انقرض ليس غير البيع ومبياً له بل داخل فيه، لأن القرض مبادلة انتهاء كما صرح به بعض الفقهاء فهو قسم من أقسام البيع لا غير، وإنما جُوز فيه السامع كونه من الأموال الربوية للضرورة ودفع حاجة الفقراء وهذا لا يخرج عن البيع قال القاضي بن رشد الحفيد المالكي: فإن لم يقرض تقسم أولاً بقسمين قسم يكون معاوضة وقسم يكون غير معاوضة كالمهبة والصدقات والذي يكون معاوضة ينقسم ثلاثة أقسام (أحدها) يختص بقصد المعاوضة وهي البيع والإحارة والتهور والصنح والامال المضمونة بعقد وغيره (والقسم الثاني) لا

(1) أخرجه البيهقي بسند يرويه عن سعد بن إدريس بن يحيى عن عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عباس بنكر الحديث ويرويه لم يعرف حاله كذا حال إدريس ويمكن أن يكون إدريس بن يحيى حلواً في ذكره ابن حبان في ثقافته وقال في تصنيفه حديث ابن عباس أنه قال قد وثقه ثقافت

يختص بقصد المعايبة وإنما يكون على جهة لرفق وهو انقرض<sup>(١)</sup> (وانقسم انثالث) فهو ما يصلح أن يقع على الوجهين جميعاً أعني قصد المعايبة وعن قصد انرفق كاشركة والإفالة وتوحيه<sup>(٢)</sup> قال الشافعي ولي الله في حجة الله البالغة في دليل انبوع لمهي عنده وكذلك الربا وهو القرض<sup>(٣)</sup> عني أن يؤدي إليه أكثر وأفضل مما أسدست<sup>(٤)</sup> ما طرأ من عتاة<sup>(٥)</sup> المقترضين بهذا النوع هم خصائيس المصطرون وكثيراً ما لا يجدون الوفاء بعد الأجل فيصير أضعافاً مضاعفة لا يمكن التخلص منه أبداً، وهو مظنة لمناقشات عظيمة، وخصومات مستطيرة، وإذا جرى الرسم باستثناء المان بعد توجه أقصى إلى ترك الزراعات والصناعات انني هي أصول المكاسب ولا شيء في العقود أشد تدقيقاً واعساء بالقليل وخصومة من الرب، وهذا الكسبان (أي الميسر و الربا) بمرارة السكر ما قضا لا أصل ما شرع الله بعباده من مكاسب وفيها فح وشناعة، ولا أمر في مثل ذلك إلى لشارع إما أن يصرب له حداً يرحص فيه دونه ويعمد النهي عني فوقه، أو يصد عنها رأساً، وكان الميسر والربا<sup>(٦)</sup> شائعين في العرب وكان قد حدث بسببهما مناقشات عظيمة لا انتهاء لها ومحاربات، وكان فليبيهما يدعو إلى كثيرهم، فلم

(١) ما جعل القاضي نقرض قسماً للبيع فهو دين على أن انقرض عبده غير البيع فلا يصح به الاستشهاد على كون نقرض بيعاً نكر أو ردها، هـ لأنه صرح بأن معاوضة تكون في القرض ايضاً ويمكن أن يتوهم منه أن كل عقد تكون فيه معاوضة هو قسم من أقسام البيع

(٢) (بداهة المجتهد ص 121 ج - 2)

(٣) قد حدد لم يغير مأثور عن السلف ولا دليل عليه بل هو خلاف نفي ان والسنة صحيحة وجهور العلماء

(٤) لا بد أن يقوم عليه دين من لشارع عبده السلام ولأداء أكثر وأفضل مما أحد ثبب عن النبي صلى الله عليه وسلم بطرق صحيحة مطبقاً

(٥) لا يمكن أنمال هذه التوقيعات المسماة لإبواب حكم شرعي بل لا بد أن يكون عبده نص عن الشارع عليه السلام

(٦) لا شك أن الربا كان شائعاً في العرب نكر الكلام في تعيينه، وم يظهر عن الآثار لمقومه عن النابغين ولا أنه كان في سجع أو عديس ولا أثر عن أحد منهم أنه كان في نقرض و نقرض بين السع والقرض والمعين شيئاً في شاء الله

يكن أصوب ولا أحق من أن يراعى حكم القبح والفساد مشوراً فنهى عنهما بالكلية [و علم] أن الرضا على وجهين حقيقي ومحمول عنه أما الحقيقي فهو في السيوف<sup>(1)</sup> وقد ذكرنا أن فيه قبيحاً موصوع لمعاملات وأن الناس كانوا منهمكين فيه في الحذلية أشد انهماك<sup>(2)</sup> وكان حدث<sup>(3)</sup> لأجله محاربات مستطيرة، وكان قليد يدهو إلى كثير، فوجب أن يسند بانه بالكلية وبذلك برز في القرآن في شأنه ما نزل (والثاني) رب الفصل والأصل فيه الحديث المستفيض (الذهب) الحديث هو [أي رب الفصل] مسمى برز تعليلاً وتشبيهاً<sup>(4)</sup> له بالرب الحقيقي على حد قوله عليه السلام [المنجم كهن] وبه فهم معنى قوله ﷺ: «لا ربا إلا

(1) والعجب أن ما يدعى أنه ربا حقيقي فلا ذكر له عن سائر الشرع وأما محمول عنه وأما أنه فهو مروي عن جماعة من الصحابة، وكذلك الفقهاء لا يدركون الرب الحقيقي إلا بعبارة واستطراداً ويأتون جميع لغزوغ والتفاصيل في باب الربا العير الحقيقي

(2) لا يمكن من أن الربا الحذلية كان في السيوف كما يدعى عنه بعض روايات التلخيص لكن المراد من السيوف في كلامهم ديون يبيع أي إذا ساعو سيئة فما ثبت في ذمتهم من الشئ لأجل هو الدين كما جاء مصرحاً في بعض الروايات وكم صرح بها لإمام الشافعي والبيهقي والبرجاني حيث حملوا الدين المظنون على ديون يبيع كما سيأتي معصلاً إن شاء الله

(3) م بر له أن في أيام العرب ووفائهم لا في خلافتهم ولا في الإسلام ووفائهم هذه الأيام لا تعرض عيباً لأن أعظم أسباب الخلاف والمناقشة هو نظام السياسية الخائفة وقد برى أن كثرة النواضع والمقدمات لا تختلف بهذا الباب.

(4) قال ذلك تبعاً لأبن القيم من أن الربا الثابت بالحديث ربا غير حقيقي وهذا ليس بصحيح لأن جمهور العلماء قالوا بوجوه الآية ويكون الحديث مصرأً للآية عهد، يكون ربا حقيقاً لأنه ليس في القرنين سورى ما ثبت كونه ربا بانه فلا نجة يده عن أن يقول إن ما ثبت كونه ربا من القرآن والحديث هو ربا غير حقيقي والذي لم يرد فيه حديث ولا أثر حال عن العدة يكون ربا حقيقاً

في السبينة <sup>١</sup> ثم كثر في الشرع استعمال الربا في هذا المعنى حتى صار حقيقة شرعية فيه أيضاً <sup>٢</sup> والله أعلم انتهى <sup>٣</sup>

وكذا قال العلامة الإمام ابن القيم الخنفي بعدما فسر الرب بقوله هو من البيوع <sup>٤</sup> انتهى عنها قطعاً قل - بقوله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الذِّكْرُ آمَنُوا لَا تُلَاقُوا أَلْرَبَّوْا﴾ [ك عمران 30] أي الرائد <sup>٥</sup> في القرض <sup>٦</sup> والسلف على القدر المدفوع وائرث في بيع لأموال الروية عند بيع بعضها بحسه وسذكر تفصيلها ويقال لفسر الريادة أعني بالمعنى المصدري ومنه ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [بقره 275] أي حرّم أن يراد في القرض والسلف على القدر المدفوع، وأن يراد في بيع ثلث الأموال بحسبها هدر ليس مثله في الآخر <sup>٧</sup> ردلت الكلام أتى في كتاب لصرف بحديث عمر «لذهب يا نوري ربا إلا هاء وهاء» ثم قال وقيل معنى قوله (ربا) أي حرام بإصلاق اسم المروم على اللارم ولا مانع من جملة في حقيقته شرعاً وأن سم الربا تضمن الريادة من الأموال الخاصة في أحد المعوص في موص أو بيع هـ الظاهر من مجموع كلامه أن الريادة في القرض رب والربا من البيوع لمهي عنها فيفهم منه أن القرض من البيوع.

(١) لعله أراد بها القرض وليس بصحيح لأن السبينة في سبعة هي التمس المتوجس به كل ما يخبو في الدعة من الدين أو القرض

(2) نطق (أيضاً) ليس على محله لأن في الشريعة ليس ربا لا ما ثبت بقوله من حديث

(3) ص 99 ج-2

(4) هو موافق لما عليه الجمهور من أن الربا داخل في البيع

(5) هذا خلاف ما قال أولاً من أن الربا بيع وأيضاً هو صريح نفسه في التحرير أن الآية مجمله والحديث يفسرها فكيف يصح منه هذا القول؟

(6) وكذا هـ الآية الشيخ سببه الله في تفسيره تبعاً له

(7) منح التقدير باب الرب

وفي الملتقى الرب هو فصل مال حاد عن عوض شرط لأحد العقدين في معاوضة مال بمال - وذكر العلامة الشيع رادة في شرح العقدين أي اللائعين أو المقرضين "فعلى هذا يكون الرب في القرض ايضاً فيكون بيعاً وكذلك الفقهاء بأجمعهم يذكر الرب في كتب البيوع والرب في القرض ايضاً فيكون القرض بيعاً قال العلامة الشيعي في شرح بهاري واحتلف في عقد الربا هل هو مسح لا يجوز محل أو هو بيع<sup>(١)</sup> فاسد إذا أُريل فسادته صح بيعه؟ فجمهور العلماء على أنه بيع مسح وقل أبو حنيفة هو بيع<sup>(٢)</sup> فسد إذا أُريل فسادته بقلب صحيحاً<sup>(٣)</sup> قال شيخ الإسلام المرعبي في باب البيوع الفاسدة من فدوى النجيس والمريذ رحل طلب من آخر قرص عشرة دراهم بأكثر لا يجوز لأن فيه ربا<sup>(٤)</sup> هـ<sup>(٥)</sup> يمكن أن يتوهم من هذه عبارات أن القرض بيع لأن القرض فيه الرب ، ولا ربا في غير البيع.

والجواب عنه أولاً تصريح العلماء والفقهاء بأن القرض غير البيع، قال الشرح وبالله عليه رحمة الله في شرح الموطأ بالفارسية معنى قرص ثلث شيء (امت بأن شرط كه رد كند بدن أو ان مع بست ملكه عقد يست كه بتداء معنى ترع دارد واحرا معنى مبادلة)<sup>(٦)</sup> قال ابن اتمام أن القرض ترع لأنه صلة في الاتداء وإعادة حتى يصح القرض بلفظ أعرتك اهـ (فتح القدير) قال نشاء

(١) راد بعضهم في تفسير العقدين تحت حد الربا عطف مقرضين بكن هذه الزيادة خلاف ما علمه

المحققون ولا دليل عليها وإنما هو قولهم في معاوضة مال بمال

(٢) لا يصح به الاستشهاد بل هو دليل على أن الرب بيع ويؤيد صريح بعض أعي ذكر الرب بأحكامه في البيوع لا في القرض

(٣) هذا يدل على أن أبا حنيفة رضي الله عنه ذهب إلى أن الرب بيع

(٤) كتاب البيوع ص 439 ج ٥٩

(٥) س في أنه ما معصوم يمكن أنه أراد به ربا فاسداً لأن الفقهاء لا يدكرون الأحكام الثابتة عن القياس معصولة عن الأحكام الثابتة بنص القرآن أو بنص الحديث

(٦) مسوي (ص 357 ج 2)

ولي الله رحمة الله عليه ميسى القرص على الترع من أول الأمر وفيه معنى الإعارة.<sup>1</sup>

قال ملك العلماء في البدائع لأن القرص للحد نزع ألا ترى أنه لا يقال له عوض للحد؟ فكان تبرعاً فلا يجوز إلا عن مجور منه الترع، وكذا قد في محدث تاجيل القرص لأن القرص نزع ألا ترى أنه لا يقاسه عوض للحد وأنه لا يملكه من لا يملك الترع؟ وقال الحداد في شرح القسوري في هذا المبحث لأنه (لقرص) اصطناع معروف وفي جوار تأجيله خبر على اصطناع المعروف، وقال الحداد في البيوع والبيع في النعم مبدله ما سأل آخر وكذا في النزع لكن بزيادة من الرعي في العمل من الله سبحانه **﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَّادَ﴾** [سورة 205] ويقال هو في النزع عاره عن إعجاب وقبول في ماله ليس فيها معنى الترع وهذا قول العرقين كالشيخ (أي أبي الحسن القسوري) وأصحابه، وقيل هو عارة عن مبدله للحد لا على وجه الترع، وهو قول الخراسانيين كصاحب الهداية وأصحابه اهـ.

فالقرص على أي الحمهود عقد نزع كما هو بخلاف البيع فإنه ليس به نزع على كلا الحذيين، فغير الترع لا يكون تبرعاً بل هما متباينان وأحكامهما مختلفة فالقرص معروف وصدقة وتبرع وعبادة، والبيع ليس كذلك؛ والمرص عارية في الانتداء، وبيع ليس بعارية لا في الانتداء ولا في الانتهاء، فالقرص شبه مانعارية من حيث الانتداء وشبه بالبيع من حيث الانتهاء ووجه الشبه المبدله لكن تكون في بيع ابتداء وانتهاء وفي القرص حين الأداء وبه لا تحرح عنه كونه تبرعاً قال انسرحسي في شرح السر الكبير<sup>2</sup> هو كلام يحتمل القرص

(1) حجة الله (ص 105 ح 2)

(2) (ص 268 ح 4)



ويجتمعت الصدقة فكل واحد منهما تبرع والقرص أقل التبرعين لأنه يوجب  
إسداءه ففيه تصريح أن المدل لم يُخرج القرص عن كونه تبرعاً

والحق أن المدلة في البيع ركن وفي القرص ليست مركب، نعم يستلزمه،  
وفرق ما بين الالتزام والتبرع، لأن مقصود المشتري هو المبيع ومقصود البائع هو  
النفس وعرض كل منهما إخراج ما في ملكه وتحصيل عوضه والأحكام تترتب  
على الالتزام لا على التبرع قال ملك العباء إن البيع مبادلة شيء مرعوب فيه  
شيء مرعوب فيه<sup>1</sup> وقال في (كتاب سيرة) أم ركن لبيع فهو مبادلة شيء  
مرعوب شيء مرعوب وذلك قد يكون بالقول وقد يكون بالفعل اهـ وطاهر  
أن القرص ليس به مبادلة شيء شيء مرعوب فيه بل القرص لأصلي الذي  
صنع به القرص هو نجاح حاجة المحتاج إليه ولذا قال الشيخ وبالله رحمه الله  
أن القرص بمنى الشيء ليسترد<sup>2</sup> مثله وهو ليس بيع بل هو عقد في أوله تبرع  
وفي آخره مبادلة<sup>3</sup> قال ابن عديدين رحمه الله ههنا أصلاً (أحدهما) أن كل ما  
كان مبادلة ما نال يعد بالشرط الفاسد كالبيع وما لا فلا<sup>4</sup> كالقرص<sup>5</sup>  
وأيضاً قال العلامة المذكور في شرح العرف في دليل محمد رحمه الله لأن القرص  
أسرع حراً من البيع لأنه مبادلة صورة وتبرع حكماً<sup>6</sup> فهذا تصريح به أن  
القرص ولو كان مبادلة صورة لكن ليس به حكم المبادلة شرعاً قال القاصي  
سأله الله في تفسيره لأن الشرع اعتبره عارية كان الموهوب عين المدفوع ولم

(1) مدائع، كتاب الأثر به ص 1، 6

(2) به دلالة على أن مبادلة بسبب فيه

(3) معرباً عن معنى شرح هو طاً الفارسي ص 397 ج 2

(4) به دلالة على أن القرص ليس به مبادلة وإلا لم يفسده بالشرط الفاسد مع أنه لا يعد بالشرط  
الفاسد بل يلغو الشرط ويبطل

(5) رد المحتار باب ما يبطل بالشرط لفاسدة ولا يصح تعليقه

(6) ص 122 حكم الشارع عليه السلام من كونه تبرعاً ولم يحكم بأنه مبادلة ولم يعتبره

باعتبار مقاصد المعقدين لأن الاعتبار في العقود للأغراض والمعاني لا بصورة  
ومن ذهب إلى أنه مبادلة انتهاء فهو صريح أيضاً أنه تسرع في الانتداء وانباع ما  
يكون مبادله في الانتداء كما هو مبادلة في الانتداء قال شيخ الإسلام رحمه الله أنه  
إعارة وصلة في الابتداء حتى يصح بلطف الإعارة ولا يملكه من لا يملك التسرع  
كانوصي ولصبي، ومعاوضة في الانتداء، وكذا قال الحدادي في شرح القنطري،  
والغرض ليس هو بمبادلة في الانتداء اهـ فعلى هذا لا يكون بيعاً لأن الفقهاء  
صرّحوا أن بيع مبادلة ابتداء كما هو مبادلة انتهاء وادّعت عن أحد الطرفين  
كونه مبادلة بقوت كونه بيعاً قال منك العلماء في البدائع في دليل قول الإمام أن  
ولي الصغيرة لا يملك الهبة بالعوض سديب أن أدلت فيها يعف على الفحص  
ودلك من أحكام الهبة وبها نصير معاوضة في الانتداء وهو لا يملك الهبة فلم  
تعقد هبة فلا تصور أن نصير معاوضة بخلاف البيع لأنه معاوضة ابتداء  
وانتهاء وهو يملك المعاوضة<sup>١</sup> اعلم أن منك العلماء أخرج الهبة بالعوض عن  
انباع بدليل أنها ليست بمعاوضة في الانتداء فعين هذا الدليل يحرم القرص  
أيضاً من البيع لأنه ليس بمعاوضة في الانتداء لا اتفاق كما مر عن العلامة  
انشائي أن القرص وإن كانت صورته بصورة المبادلة لكن هو في حكم التسرع  
شرعاً قال العيني في شرح الهدية والمعول على الكتبة الأولى<sup>٢</sup> لا على الكتبة  
الثانية<sup>٣</sup> لأن عمر الكتبة الثانية يلزم أن لا يصح القرص أصلاً اهـ قال صاحب  
العدة وهذا يقتضي فساد القرص لكن نسب الشرع إليه وأجمعت الأمة على  
حرمه فاعتمدا على الابتداء<sup>٤</sup> وقت مجاراه لالروم (باب المراجعة والتولية)

(١) (ص ١٥٣ ح ٥)

(٢) هي العارية

(٣) هي المبادلة

(٤) أي العارية

والحق في هذا الباب ما نقل المهستان عن النهاية وعبره لأنه موافق لدراية وهو أن القرض ليس فيه مصادره أصلاً لا في الانتداء ولا في الانتهاء بل في كسبه عارية لفظه إلا أن التعويل على أنه عارية ابتداء أو انتهاء قال الشلبي إن بدل انقرض في الحكم كأنه عين<sup>2</sup> المقبوض إذ لو لم يجعل كدث كان مبادلة انشيء بحسبه بسنة وهو حرام وإذا كان كذلك يكون عارية ابتداء وانتهاء<sup>3</sup> ويحصل من هذه أن الأصل في لبيع أن يكون عرض العاقدین الترام المدلة ولا يكون انقصد والعرض من طرف إلا المبادلة وأما العمود التي لا يكون عرض المتعافدين فيها الترام المبادلة بل يلزمها المبادلة فهي ليست ببيع كما في القرض لأن فيه ليس عرض المقرض ليتبادل دراهمه بدراهم المستقرض ولا عرض المستقرض أن يأخذ دراهم المقرض ليسادل دراهمه بدراهم بل عرض الطرفين إيجاب الحاجة فقط وروم المبادلة من غير قصد والرام فلا يصير من هذا لروم بيعاً، كما صرح ابن القيم في الأعلام لفظه وأما انقرض فمن قال إنه خلاف انقياس فشبهه أنه بيع ربوي بحسبه مع تأخر القرض وهذا غلط فإن انقرض من جس التبرع بالمنافع كالعارية وهذا سماه النبي صلى الله عليه وسلم مبيحة فقال: «أو منيحة ذهب أو منيحة ورق» وهذا من باب الإرفاق لا من باب المعاوضات فإن باب المعاوضات أن يعطي كل مهي أصل المد على وجه لا يعود إليه وباب انقرض من جس العارية والمسحة وإنما الظاهر لما أعطى منه من أصل المال ليتفع فيه أصل ادل بما يستحلف منه ثم يعيده إليه يعيه إن أمكن ولا فظيره ومثله فتارة يتمتع بالمنافع كما في عارية عقار، وتارة بمنحه ماشية يشرط لها

(1) (جامع الرموز ص 406 ح 2).

(2) فلا يتصور ربا في القرض لأن الربا هو الفصل والفصل والضمان ينفى انقرض بحيث لا يمكن وجوده بدون الطرفين وبما كان في القرض رد المثل في حكم رد العين كما صرح به الفقهاء لا يتحقق في القرض الطرفان فلا يتحقق الفصل

(3) حاشية تبين الحقائق شرح كبر قيل باب الربا

ثم يعيدها أو شجرة ليأكل ثمرها ويسمى عريّة فيسهم يقولون أعاره الشجر وأعاره المتاع ومنحه الشاة وأقره الطهر وأقرضه الدرهم واللس وتمر ولك كان يستخلف شيئاً بعد شيء كان يمر له المشاع ولهذا كان في الوقف يجري مجرى سدفع وليس هذا من باب بيع في شيء بل هو من باب الإرفاق ولتبرع وصدقة، وربما كان المقرض قد يسفع أيضاً بالمقرض كما في مسألة لسمجة ولهذا كرهها من كرهها والصحيح أنها لا تكره لأن المنفعة لا تخص<sup>1</sup> المقرض، بل ينتفع بها جميعاً<sup>2</sup> ولعلامة ابن القيم صرح فيه بأشياء (الأول) من شبه المقرض بالبيع فقد علق فردا كان تشبيهه بالبيع عبر صحيح فهو بيعاً أولى أن يكون غير صحيح (والثاني) أنه تبرع (والثالث) أنه ليس من باب المعاوضات (والرابع) أن المعاوضة أصلها أن يعطي شيئاً على وجه لا يعود إليه، والمقرض ليس على هذا النوع، فظهر به تسميحه أن يرشد حيث عدّ المقرض من باب المعاوضات

وثانياً بأن جمهور<sup>3</sup> الفقهاء يستدلون على حرمة سدفع المقرض بحديث سوار المدرك (كل قرص جر منفعة فهو ربا) ولو كان المقرض بيعاً لم يحتاجوا إلى هذا الدليل الضعيف بل الطريق أنوارح والحجة المستقيمة أن المقرض يبيع ومرتدة في بيع الأموال الربوية من فاستدلّاهم بهذا الحديث الضعيف وعُدّوهم عن الضرر السوي دليل على أن المقرض ليس يبيع ولو كان بيعاً عدّوهم ما تركوا هذا الدليل القوي والجهة المستقيمة وأيضاً يمتنع من استدلالهم بهذا الحديث الضعيف أنه ليس في هذا الباب حديث صحيح يحتاج منه وهو أحسن وأقوى من هذا كما مر بيانه

(1) يؤهم قلده أنه المنفعة لا تخص المقرض لا يجوز، فهو أنها كما يجوز فبيعاً لم يخص المقرض كذا  
تخيّر إذا خصص بالمقرض ومن فرق فلا بد عليه من ما في

(2) (ص 145 ج 1)

(3) وكذا العلامة البهوي والمفسر النووي مشهور بالخبر قد أخرج حكمه مع المقرض من ربا البيع وأثبت أنه حكماً من دين لكنه عبر ذلك من السع فتعريف الدينين يدل على أن المقرض عدّوهم أيضاً ليس بيع

وثالثُ بأن علامة الكاسابي قد ستنشأ على حرمة المنافع بدليلين لأول حديث سوار المروك واثني أن هذا شهاً بالربا حيث قال - وأما لندي يرجع إلى نفس القرص فهو أن لا يكون فيه جر منفعة فإن كان لم يجز لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن قرص جر نفعاً ولأن الزيادة المشروطة تشبه الرب لأنه فضل لا يقاسه عوض والجر عن حقيقة الرب وعن مسهة الربا واجبٌ فإن كان القرص بيعاً فكان الفصل (أي نفعه) ربا حقيقة لا شبيهاً له

وقد سلم بعض الأعلام لما شافهتهم في هذه المسألة أن القرص انطبق ليس بيع لكن إذا ريد فيه شرط النفع يصير بيعاً لأنه حينئذ يصوت فيه كونه ترعاً وصدقة فإذاً يكون سعاً وإذا صار سعاً يجزي فيه جميع أحكام بيع الأموال الربوية فيكون تفصل أيضاً ربا، أم قولنا فإذاً يكون بيعاً فلا أن القرص معاوضة حقيقة لكن لكونه ترعاً في الابتداء خرج عن حكم المعاوضات فإذا اشترط فيه النفع من أول الأمر فلم يبق إذاً الترع فيعود إلى حقيقته فيصير بيعاً لأنه يصدق عليه إذاً أنه معاوضة ابتداءً وانتهاءً

وهيه (أولاً) أنا لا نسلم أن يصدق عليه أنه معاوضة ابتداءً وانتهاءً لأنه لا عوض له في الحال كما مر عن ملك العلماء وقد أخرج ملك العلماء النسخة بالعوض عن البيع بدليل أنها ليست بمعاوضة في الابتداء وإن كانت معاوضة في الانتهاء فهذا الدليل يجري ههنا أيضاً ويخرج القرص عن اسبع بعين هذا الدليل فإن دليل أن المذنب فيها يقف على القصاص، وذلك من أحكام الهبة وإسما يصير معاوضة في الانتهاء وهو لا يملك الهبة فلم تعتقد فلا يتصور أن يصير معاوضة بخلاف البيع<sup>(1)</sup>

(1) بدائع الصنائع ص 395 ج 17

(2) بدائع ص 153 ج 5

(وثاباً) أن ملك لعنماء قد ذكر. أما ركن البيع فهو مبدلة شيء مرعوب شيء مرعوب. وفي انقراض الطلب والرغبة عند الطرفين موقوف. ألتة فلا يمكن أن يوحد البيع عند فوات ركنه على أن في انقراض يعطي انقراض ولا يريد ألا يعود إليه ما أعطى بخلاف البيع لأن كلاً منهما يريد ويؤي أن لا يعود إليه ما حرج عن يده

(وثاباً) أن انقراض وإن شرط فيه الزيادة فلا يصير بيعاً أيضاً لأموار (الأول) أن هذا انقراض خلاف مقتضى العقد لأن مبيع انقراض على لسرع وإذا انقراض في الزيادة فوات عنه كونه ترعاً ومن الأصول أن انقراض إذا كان خلاف مقتضى العقد يفسده ولكن انقراض من العقود التي لا تفسد بالشروط الفاسدة بل الشرط يصير ملغى والعقد صحيحاً إذا بقي انقراض على صحته لم يصير بيعاً قال الشافعي رضي الله عنه رحمه الله عليه وجائز يستأجر انقراض شرط ردة يرد صحيح عوض مكسباً إن كان في شهر ديكراً بذهب درين صورتها شرط لعوضه رداً إن كان عبد الله بن عمر يبطال شرط فرموده بطلان مقتضى<sup>1</sup> قد شيخ الإسلام في هدية. لأن انقراض انقراض في معنى الرب وهو يعمل في المعوضات دون انقراضات (كتاب الفقه) قال الإمام السرخسي في المسوط لو قال أقرضني عشرة دراهم بدينار فأعطاء عشرة دراهم بدينار فعليه مثلها ولا يطر إلى غلاء الدرهم ورخصها، وكذلك كل ما يكل ويورن، فالخاص هو أن المقصود على وجه انقراض مصموم بالمثل وذلك ما ذاب من ذوات الأمثال يحور فيه الاستعراض، وانقراض لا يتعلق بالثمن من شروط وانقراض من الشروط لا يطله ولكن بلغو شرط رد شيء آخر فعله أن رد مثل المقوض<sup>2</sup> فهذا تصرع منه أن انقراض انقراض لا تبطل انقراض بل يكون انقراض بائناً على أصله وتبقى فرصته ولا تروى أي لا يفلت بالشروط الفاسدة إلى بيع وقال في موضع آخر ولو ستأجره ألف درهم أو مائة درهم أو ثوب لم يجز قال لأنه ليس

(1) موسى ص 357

(2) ابن 30 ج 4

بناءً ويرد ألا يتمتع به مع بقاء عيبه ومثله لا يكون محلاً للإجارة ونه يرد عقد الإجارة على ما يتمتع به مع بقاء عيبه، وقد يثبت أن الإجارة في الدراهم والدينار لا تتحقق ويكون ذلك فرضاً فكذلك الإجارة<sup>1</sup> فإدام تقلب إجارة الدراهم والدينار بشرط النفع إلى النفع، فنقرض أولى بل لا يقلب إليه وإن اشترط فيه النفع

(والأمر الثاني) أن الفقهاء يصترحون أن النفع المشروط في القرض شبيه بدر ما ولو سحيل القرض بشرط النفع إلى البيع لصار هذا النفع ربا حقيقة لا شبيه به.

(والأمر الثالث) لو صار قرض بشرط النفع سعاً فكان بيع الصرف، وبيع انصرف إذا لم يكن فيه تقبض البدين في المجلس أو يكون فيه شرط الزيادة فيفسد ويتعين الفسخ في الصرف إذ فسدت مع الصرف فلا تكون هذه الدرهم والدينار ملكاً للمستقرض فلا يكون الربح والمنفعة الحاصلة منه طيباً مع أن الفقهاء صرحوا بأنه طيب في المالكية من سترخص من آخر ألت على أن يعطي المقرض كل شهر عشرة دراهم، وفي بعض الأنف وربع فيها طاب له الربح<sup>2</sup>

(والأمر الرابع) أن القرض إذا اشترط فيه النفع يكون مكروهاً عند الفقهاء قال محمد رحمه الله عليه في كتاب الصرف أن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يكره كل قرض جر منفعة قال الكرخي هذا إذا كانت المنفعة مشروطة في العقد ما أن أقرض غنة ليرد عليه صحيحاً أو ما أشبه ذلك فإن لم تكن المنفعة مشروطة في العقد فأعطاه يستقرض أحود مع عيبه فلا بأس به (عالمكبري) وأحرج الربيعي عن عطية. كانوا يكرهون كل قرض جر منفعة أهـ فلو يقبض القرض من شرط النفع إلى البيع لكان نفعه حراماً لكونه ربا لا مكروهاً لأن المكروه غير

(1) ابن 39 ح 4.

(2) ابن 274 ح 3.

أحرام ودليلها متعايران، قال الغبيي: أجمع المسلمون على تحريم الربا وعلى أنه من لكائنه<sup>1</sup> قال ابن الممام وأحسن ما هنا عن الصحابة والسلف ما رواه ابن أبي شبة في مصنفه حدثنا خالد الأحمر عن حجاج عن عطاء قال كانوا يكرهون كل قرص جر مفعة<sup>2</sup> أي الصحابة يكرهون النفع المستحصل من قرص فهذا دليل على أن العسنة أيضاً يقرض بين النفع المستحصل من قرص وبين الربا حيث يجعلون الأول مكروهاً والثاني حراماً. هذا ومن ادعى أن الفرض مطلقاً بيع أو شرط النفع فلا بد عليه من اليأس ودعوى الداهية في موضع الخلاف غير مسموعة وقد [من بعضهم] أن بيع خمس ربوي مست ربوي يكون ربا لا تنافي لكن إذا قرص خمس ربوي بشرط أن يرد عليه ست ربوي كيف لا يكون هذا ربا مع أنه لا فرق بينهما إلا في اللفظ؟ [ويرد] بأنه لا مجال للقياس فيما ورد به النص لأن الشارع عليه لسلام<sup>3</sup> جعل الأول بيعاً وروى لا إثني فإن ليس فيه اخوزية وكذلك صورة القرض وبيع الدراهم بالدراهم إلى أحسن صورتها واحدة وهذا قرينة صحيحة وهذا معصية باطلة بالنقصان<sup>4</sup>.

وكذا [من ظن] أن نفع القرص ربا حقيقه وداحل في نص القرآن وهو أمر بدعي لا يحتاج إلى إسان [مدفوع] بأن لو كان أمراً بدعياً لا يمكن أن يخص على الأئمة والفقهاء دحوى هذا النفع في نص القرآن ولم يحتاجوا إلى الاستدلال عليه بالحديث الضعيف تارة وبالقياس على ربا البيع تارة وبالقياس على ربا الجاهلية مرة ولا تثار حجة وكذلك ما يختارون في حمله ومثله يعارض هذه الدعوى

(1) عمدة القاري ص 434 ح 5

(2) فتح القدير كتاب الخوالة

(3) مثله كم يبيع خمس ربوي بخمس ربوي مسنة لا يجوز بخلاف من أفرض خمس ربوي لعندها بعد أيام فالأول بيع وفيه ربا وهو حرام ومعصية والثاني بيع وليس فيه ربا بل هو مودة وصدقة.

(4) أسلام ص 53 ح 2



هذه، كنه دليل على أنه ليس بهدّرج في نص القرآن عندهم ويؤيده أيضاً عدم ورود النقل عن واحد من الأئمة بأن هذا لمع هو ربا مخصوص.

وهذا المسلك أعني أن ربا محممة هو ما عليه الأئمة المجتهدون ولغفهاء المحققون لكن في الآية مسلك آخر وهو أن الآية ليست بمحممة حتى تحتاج إلى تفسير بل هي مفصلة واللام في (الرب) للعهد وأشير بها إلى ما هو لتعارف عند نزول القرآن بينهم أي رب الجاهلية.

وفي هذا المسلك (أولاً) أنه لم يتيقن إلى الآن بسند صحيح مرفوع ربا اخاهية في أي شيء كان فهو مجهول ولعل هذا وجه عدول الأئمة والمحققين عن هذا المسلك نعم آثار اتابعين تدل على تعيين ربا الجاهلية بمعناها يدل على أنه كان في البيع كما روى الطبري عن بشر بن يزيد عن سعيد بن قباد<sup>1</sup> أن رب أهل اخاهية أن يبيع الرجل لبيع إلى أهل مسمى فإذا حل لأجل ولم يكن عند صاحبه قضاء راد وأمر عنه فقال جل ثناؤه ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ﴾ [البقرة: 275] إلح قال السيوطي في ندر المنشور أخرج العربي وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم عن مجاهد<sup>2</sup> قال كانوا يتابعون إلى أجل فإذا حل لأجل زادوا عليهم وردوا في الأجل فقلت ﴿يَكْتَابُهَا إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: 130] إلح وفيه نصاً

(1) قال أحمد قتادة أعلم بالتفسير وباختلاف العلماء وأحفظ أهل البصرة ووصفه بالحفظ والفقه واجب وقال قل من تحد أن يغدمه قال الثوري أو كان في الدنيا مثل قدامة قال القتيبي مع حفظ قتادة وعلمه كان أسأ في العربية واللغة وأمام العرب والسب

(2) الإمام المكي المقرئ المصنف الحافظ لزم ابن عباس مدة وقرأ عليه القرآن وكان أحد أوعية العلم قال عروضة القرطبي على ابن عباس ثلاث عروقات أحب عند كل آية أمأله فيم نزلت؟ وكيف كانت؟ قال قدامة وخصف أعلمهم بالتفسير مجاهد وابن جرير لأن أكون أسمع من مجاهد أحب إلى من أهلي وعالي قال مجاهد ربي أعطني ابن عمر بالكتاب

أخرج عبد بن حميد وابن جرير عن الصحاح<sup>١</sup> في قوله تعالى ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 278] قال كان ربا يتشايعون به في الجاهلية فلما أسلموا أمروا أن يأخذوا رؤوس أموالهم اهـ. قال ابن جرير سمعت لـصـحاحك يقول في قوله ﴿فَمَطْلُوعُهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: 280] هذا في شأن الربا وكان أهل الجاهلية بها يتشايعون فلما أسلم من أسلم منهم أمروا أن يأخذوا رؤوس أموالهم قال لإمام الشافعي في تفسير أخذ رؤوس لأموال به تكون فسحاً للبيع اسدي وقع على الرب<sup>٢</sup> وقال لـرـقـاي في شرح الموطأ وهـر ايضاً يشبه حديث زيد بن أسلم<sup>٣</sup> في بيع أهل الجاهلية أنهم كانوا إذا حلت ديونهم قبلوا للدي عليه اسدين إما أن تعصي وإما أن تربي من فضلي أحدوا وإلا زادوهم في حقوقهم ورادوهم في الأجل، وقال بسبوطي في الدر المنثور عن سعيد بن جبير<sup>٤</sup> يعني اسدين نزل فيهم أنهم ﴿قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275] كان الرجل إذا حل ماله على صاحبه بقرب المطبوع للمطالب ردي في الأجل وأريدك على مالك فإذا فحل ذلك فإن لهم هذا ربا قالوا سواء علينا إن ردنا في أول البيع أو عند محل المال فهما سواء اهـ في قوله قالوا سواء علينا إن ردنا في أول البيع أو عند محل المال دليل على أن المراد بالمال ههنا هو ثمن المسع ولا كان الخواص منهم سواء علما اشتراط الريادة في أول العقد أو عند محل المال. في الفتح أن رب أهل الجاهلية

(١) قال سفيان حدثنا التميمي عن أربعة عن سعيد بن جبير وعطاء بن عكرمة وـصـحاحك (إتقان) قال الذهبي لو لا تأخر موته تذكر مع وكيع بن مع أسـ لما ذكره في عـه الخـاري وخـصـ ولـه وعنه يلقب بالليل قال ابن شبة والله ما رأيت مثله

(٢) كتاب المعرفة بلبيهي باب الرب قلمي

(٣) العفة المحدث كان له حلقة للعلم بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم

(٤) العفة الكوفي المقرئ أحد الأعلام إذا جمع أهل الكوفة وسأكره يعقود السن فكم سعد بن حمير<sup>٥</sup> ويقال به جهل بعفاء قال محمود ماب سعد بن حمير وما على الأرض لا وهو عبح إلى علمه قال قتادة كان سعيد بن جبير أسلمهم بالتفسير

بيع الرجل لبيع إلى أجل مسمى فإذا حل الأجل ولم يكن عند صاحبه قصاء رد وأخر عنه

و(أما ما قل) الخصص الراري الحضي. والربا الذي كانت العرب تعرفه وتعهه إنما كان قرص الدراهم والدينير إلى أجل بربذة ما استقرص على م براضون به وم يكونوا يعرفون البيع بالقصد ومتفاضلاً إذا كان من حسن واحد هـ ما كان لتعارف لشهور بينهم اهـ وقال أيضاً فأبطل الله تعالى الربا اندي كانوا يتعاملون به وأبطل صروناً أخر<sup>2</sup> من الساعات وسبها ربا اهـ وقال أيضاً إنه معلوم أن ربا الخاهلية إنما كان قرصاً مؤجلاً بربذه مشروطه هـ وقال أيضاً فمن الربا ما هو بيع ومنه ما يس بيع وهو ربا أهل الماهضة وهو انقرص المشروط فيه لأجل وربذة مال، عن المستعرض<sup>1</sup> (فلم يرد بها أثر) ولا دليل عليه بل في قول هذا الإمام ما يخالفه وهو دليل على أن المراد بالقرص هو الشئ المؤجل

وحالفه المفسرون أيضاً صراحة كما قل ان العربي المالكى احتلوا هل هي عامة في كل تحريم ربا أو محملة لا يبدلها إلا من غيرها؟ وانصحيح أنها عامة لأهم كانوا يتبايعون ويرسون وكان الربا عندهم معروفاً يبايع الرجل الرجل إلى أجل فإذا حل الأجل قال: أتقضي أم تربي؟ يعني أم تزيدني على ما لي عليك وأمرأ حلاً أم ر؟ اهـ ثم أتى بأداة على هذا المسمى ثم قال - وتبين أن معنى الآية وأحل الله البيع المطلق ندي فيه العوض على صحة القصد والعمل

(1) هذه فريضة على أن مرد بالقرض ههـ هو دليل لا الفرض الذي يوجد من غير بيع لأن الدرهم لثمنه في بيع السبينة دين على دمه لمشتريه ويست يقرض وكذلك لتأجيل فريضة على دين كما سيأتي

(2) علم به ان ههـ أن ههـ أن ههـ ماطلة من البيوع فكونه بعباً فريضة على ان ائراد بالدراهم هي الدرهم لثمة وبالقرص الدين

(3) (أحكام القرآن ج 1 ص 464 إلى 465)

وحرم منه ما وقع عن وجه الدامل وقد كانت اُحاهلية تفعله كما تقدم فتريد ريبه لم يقبها عوض وكانت نقوب إنا البيع مثل لربا أي ربا الريادة عند حلول الأجل آخر مثل أصل الشمس في أول بعد فرد الله تعالى قولهم وحرم ما اعتقدوه حلالاً عندهم (أحكام القرآن).

وقال الفرصبي في تفسير قوله تعالى ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾ [آل عمران 130] قال ابن عطية ولا أحفظ في ذلك شيئاً قلت قال مجاهد كانوا يبيعون البيع إلى أجل فإذا حل الأجل رادوا في الشمس على أن يؤخروا وأنزل الله حر وحل ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُتَعَفِّفَةً﴾ [آل عمران 130] (أحكام القرآن) و -دلالة- كما نقل عن حمير لأمه وسند المفسر بن عبد الله بن عباس رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى ﴿قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة 275] ريبه في آخر البيع بعدما حل الأجل كان ريبه في أول البيع إذا بيع ببلسية ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [سورة 279] الريادة الأولى ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ الريادة الأخيرة، قال الشيخ عاف نقاهر الحرجاني في روح الدرر ﴿قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [سورة 275] فاسوا أن الريادة في آخر العقد كهي في أول العقد، قال الواحدى في تفسيره الوحي ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ﴾ [البقرة 275] وهو أن المشر كين فاسوا أن لريادة على رأس المال بعد محل الدين كالزيادة في الربح

وقال الواحدى في تفسير قوله تعالى ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾ [آل عمران 130] قال المنقرون هو أنهم كانوا يريدون على المال ويؤخرون الأجل كما أحرم عن أجل إلى غيره ريد ريبه قال مجاهد يعني ربا اُحاهلية وقال في تفسير ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ﴾ [البقرة 275] وذلك أن المشر كين فاسوا الريادة على رأس المال بعد محل الدين كالزيادة في الربح في أول البيع اهـ

وفي فتح البیان فی إی بیع بلا ریدہ عند حلول الأجل كالبيع بزيادة عدد حلوله فإن العرب لا تعرف رب إلا ذلك ، وفي بیل المرام ومعنى الآية أن الله أحل البيع وحرم نوعاً من أنواعه وهو بيع المشتعل على الربا أهـ قال العلامة الطحطاوي في شرح معاني الآثار تحت تفسير حديث «إسم الربا في السبيطة» إن ذلك إربا لما عني به مفراد الذي كان أصله في السبيطة ودأبه أن الرجل إذا يكون به على صاحبه الدين فيقول له أجسي مه إلى كذا وكذا درهم أربذكها في ذيك أهـ فالعلامة الطحطاوي يقول إن الالام في (الربا) الذي رواه أسامة في الحديث بلعهده والمردية ربا القرآن فعند هذا الحديث لا يحمل على العموم بل أُخْرِجَ مخرج التفسير في تفسير ربا القرآن بدي كان أصله في السبيطة وقد عرفت أن السبيطة لا تكون إلا في البيع وهو الثمن المؤجل فتعريف العلامة الطحطاوي ربا الحذمية بربا البيع موافق للتفسير الذي أورد من ابن عباس في الرب أنه زيادة في آخر البيع بعدما حل الأجل إذ بيع نسبيته

\*\*\*

وبعض الآثار تلد على أن ربا الحذمية كان في ذين مؤجل وحق إن أجل أو جميع هذه الآثار متفق على أنه كان في ذين مؤجل ولذين المؤجل ليس بقرص لعة قد الإدم لرازي في تفسيره قال أهل اللغة القرص غير الدين لأن القرص أن يقرص الإنسان دراهم أو دنانير أو خباً أو تمراً وما أشبه ذلك ولا يجوز فيه الأجل والدين بخور فيه الأجل أهـ ثم قال والقول الثاني أنه (أي الدين) انقرص هو ضعيف لما يب أن قرص لا يمكن فيه أن يشترط فيه الأجل والدين المذكور قد اشترط فيه الأجل وفي المعرب هو (القرص) ما يقطع الرجل من أمره فيعطيه عيباً فأما الحق لذي يثبت له ديناً فليس بقرص وفي النكبات لأبي انقاء والدين بالفتح عبارة عن مال حكمي يحدث في الدعة بيع أو استهلاك أو غيرهما وإبناؤه واستيقؤه لا يكون إلا بطريق المقاصة عند أبي حنيفة والذين ما له أجل وانقرص ما لا أجل له أهـ ثم أورد ما قال صاحب المعرب وقد وهو

المعول عليه هـ (تحت لفظ ندين) وهل وأما إطلاق لفظ الأداء والفداء على الدين فليس لاتحاد معناه بل باعتبار أد له شيئاً بتسليم العين وشيئاً بتسليم المثل هـ (تحت بقط الرد) فشرط الأجل مضاف لحقيقة العرض فافترض لا يدرج في الدين المؤجل فلا يجوز أن يرد بالدين العرض إذا كان فيه أجل وأما ما ذكره الراغب، الأصناف، وابن الأثير ووجه الدين الإلهاني أنه يشمل الله رص فيه أولاً أنه خلاف التحقيق ومع هذا لا يدل على أن الدين المؤجل أيضاً يشمل انقراض

والحجة القوية على أن المراد في كلام الدين ذكره في تفسيره ما حذته لفظ الدين مطلقاً هو الثمن المؤجل هي أن شراح فوهم قد فسروه به قال البيهقي: قال الشافعي وكان من ربا الجاهلية أن يكون للرجل على الرجل الدين فيحل الدين فيقول له صاحب الدين أنقصي أم تربي؟ فإن أخره زاد عليه وأخره ثم بقل في توصيحه ثانياً (قول الشافعي وأحمد) وهذا فيه روه مالم يس أسس في الخوطأ عن زيد من أسلم أنه قال كان ربا الجاهلية أن يكون لرجل على الرجل الحق إلى أجل فإذا حل الحق قال له عريته أنقصي أم تربي؟ فإن فصاه أحد وإلا زاده في حقه وأخره في لأجل (قال الشافعي) فلما رد الناس إلى رؤوس أموالهم كان ذلك فسحاً لبيع الذي وقع على الربا. <sup>11</sup>

ظهر من كلام الشافعي أمران الأول أن ربا الجاهلية كان في لبيع والثاني أن المراد برأس مال الذي ورد في القرآن هو الثمن الذي جعل في ابتداء البيع وكذا المراد من حق إلى أجل هو ثمن المؤجل وكذا العلامة ابن رشد في أي بروية زيد بن أسلم في البيع حيث قال وهو أيضاً يشبه حديث زيد بن أسلم في بيع أهل الجاهلية إنهم كانوا إذا حدث ديونهم قالوا للذي عليه الدين إما أن تنقصي وإما أن تربي فإن قصي أخذوا وإلا زادوهم في حقوقهم وزادوهم في الأجل اهـ.

وأما ما قال الإمام بر ربي) وتبعه اليسابوري. أما رب السبيئة فهو الأمر  
الذي كان مشهوراً متعارفاً في الجاهلية وذلك أنهم كانوا يدفعون المال على أن  
يأخذوا كل شهر قدرًا معيناً ويكون رأس المال ناقصاً ثم إذا حصل الذين طالبوا  
المدينون برأس المال فودعوا عليه لأداء رادوا في الحق والأجل فهذا هو الربا  
الذي يعاملون به اهـ - فلا ثوب له من الثقل وهو أيضاً خلاف ما صرح به  
نفسه من أن الآية مجملة ولذين غير القرص - هذا.

فإن شئت من حكم لنضع المشروط في القرص شرعاً عند الفقهاء يجب أن  
يبيع القرص مكروه كما قال عطاء<sup>1</sup> كانوا يكرهون كل قرض جرّ منفعة وكما نقل  
الإمام محمد رحمه الله في الحاشية بسط قال محمد رحمه الله في كتاب الصرف أن  
أب حنيفة رحمه الله كان يكره كل قرض جرّ منفعة قال بكرخي هذا إذا كانت  
المنفعة مشروطة في العقد بأن أقرض عمة ليرد عليها صاحباً أو ما أشبه<sup>2</sup> ذلك  
فإن لم يكن المنفعة مشروطة في العقد فأعطاء القرص<sup>3</sup> حرم عليه فلا بأس به  
اهـ

واستدل<sup>4</sup> عليه بوجوه<sup>5</sup> الأول قياسه على الرب المنصوص والمقيس عليه عند  
انعاض الرب الذي يكون في بيع الشيء بحسبه متعاضلاً والأمر المشترك استدلله  
وهو كما يكون في البيع يكون أيضاً في القرض فكما يكون هذا الفصل في البيع رب  
نكون في القرض تبصاً رب كما صرح به ملك العبيد الخاسي وعند البعض  
المقيس عليه ربا جاهلية والأمر المشترك الرباذة في مفاصلة لأجل لأن في ربا  
جاهلية كما تكرار الزيادة بمفاصلة لأجل إذا لم يقص لئلا عند حلول لأجل  
كذا في القرض كما صرح به ابن رشد وفيه نظر وهو أن القياس لا يصح بغير  
بين المقيس والمقيس عليه أما في الأول فلأن القرض ليس فيه عبادة أصلاً عند

(1) أي بأن رد زائدة عن القدر المتعوض

(2) ولا يجوز أن يستدل عن حرمة بيع القرض بأنه حرم في السوراة وشرايع من حيث حجة عند  
حقية لأنها حجة بشرط انقل في شرعاً وعدم برد عليها وهو ينقل في شرعاً فلا حجة فيه

اشارع فكيف يصح هذا القياس مع هذا المارق؟ وأما في الثاني فلأن الريادة في  
الجهية كانت بعد حلول الأجل لا في اشتداء العقد وانكسار في الريادة التي  
تكون من أول لعقد وليس هذا من ذلك

(والثاني) حديث <sup>١</sup> لكل فرض حر منعة وهو وإن كان صعباً غير صالح  
لشئ الربوية لكن أدناه أن تثبت به الكراهة

(والثالث) قال النبي صلى الله عليه وسلم (الفرض صدقة) وقال ابن عمر  
اسلف على ثلاثة أوجه. سلف تريد به وجه الله فليث وجه الله وفي المدونة  
قال ابن وهب عن رجل من أهل العلم عن ابن شهاب وأبي الربيع وغير واحد  
من أهل نعم أن لسلف معروف أجره على الله فلا ينبغي لث أن تأخذ من  
صاحبك في سلف أسمنه شيئاً ولا تشترط إلا الأداء - فعلى هذا أي إذا كان  
انقرض عبادة وصدقة فحكم الاستحار والاستماع عليه كحكم الاستحار  
على الصدقات والعبادات كالاستحار على تعلم القرآن وتعليم الفقه والحديث  
والاستحار على قرآن التراويح والاستحار على سائر أمور الدين من الوعظ  
والتدكير والإفتاء وخدمة المدارس الدينية والأذان والإمامة وغيرها وعلم  
انصواب عند الله



(١) وأمر عبد الله من سلام مضطرب ومعلول كما مر تفصيله وأما لأن الأحرار مضطربون  
ومعظمهم مع ضيقه لا يدركون المانع به والكلام في حجة الآثار مشهور لا سيما إذا كان  
مدرك بالقياس وأما إثباته موضع تفسير إجماع القرآن فلم يقل به أحد



(ما قولكم أيها العلماء الكرم في أجوبة الأسئلة المذكورة؟)

(هل هي صحيحة أم لا؟ بيّنوا ونوّروا قولكم بالدين)

(الأسئلة)

(1) لعظ الرما في آية ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [القرة 275] محمّل أم لا؟ سيما عند الأخاف وعلى الإجمال ما التفسير لدي ورد عن الشارع؟ أعني في القرآن والحديث الصحيح

(2) بيّنوا معنى الربا من القرآن والأحاديث الصحيحة؟

(3) انمع المعنى المشروط في القرض رباً منصوص أم لا؟

(4) انمع المشروط في انقرض بوقيل هو رباً فيما الدليل عليه من لأدنة لمعتبة عند لعقهاء الكرام؟

(الأجوبة)

هو المصوب

(1) الرب المذكور محمّل عند الأخاف وغيرهم من الأئمة حتى يصح أن يقال اتفقت عليه الأمة وحديث عبادة وغيره تفسير له عند الجمهور (انظروا ص 10-14).

(2) الرب هو الفصل الخالي عن انعوض<sup>1</sup> في البيع (مسحوط = عبادة شرح هدابة - انظروا ص 281 و 282 منه) و بدليل على هذا المعنى ما روّه عبدة وغيره (الحنطة بالحنطة) إنش (انظروا ص 14 و 15).

(1) زاد العقهاء في تعريفه قيد المشروط لكن ينبغي تركه كما مر

وعلى هذا المعنى تدل أيضاً آية ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275] لأن على تقدير إحد الربا وكون الحديث تفسيراً له، لا يكون ربا القرآن غير ربا الشئ قرب القرآن عين ما ثبت كونه ربا بالحديث (انظروا ص 18)

(3) انتفع المشروط في القرض ليس هو ربا منصوصاً لعدم ثبوته من القرآن ومن حديث صحيح (انظروا ص 19 إلى ص 27)

(4) انتفع المشروط في القرض عام يشك كونه ربا بالقرآن والحديث استدلال على كونه ربا بآلة بالقياس (انظروا ص 45) ونارة بالحديث (كل فرض حرم مفسدة) وفي كليهما نظر أم في الأول فلأنه قياس مع الفارق (انظروا ص 46) فلا يصح وأما في الثاني فلأنه ليس بصحيح بل هو ضعيف فعير صحيح بالاحتجاج ولو سلم صحة القياس فعليه أن الأحكام القيسية "تقلل التعبير بتعير لأركان كما هو ثابت في موضعه ومن كان به وفوف على حان هذا الرمن وخبرة بأهله فلا محيص له بدوب أن يقتضي بحواره كما في الاستحجاز على تعليم<sup>2</sup> القرآن

(1) في محله لأحكام لا يشكر تغير الأحكام بتغير الأركان وفي شرحه كعلوباب المسعد في عبر وقت الصلاة بخور في زمان صيانة عن سرقة قال ابن عابدين في رد المحتار وأنت حير بأن أكثر الأحكام بتغير الأركان (كتاب الصوم ج 2 ص 147) وقال في بشر العرف فكثير من الأحكام تختلف باختلاف الرمن بتغير عرف أهله أو حدوث ضرورة أو فساد أهل الرمن بحيث لا يفي الحكم على ما كان عليه أو لا يبرم منه لشدة الضرر بالناس والخاصة قواعد الشريعة حسنة على التحصيف والتفسير، دفع الضرر والفساد لهذه العلام على اسم ذهب وأحسن وحكام (ص 25، وسائل ابن عابدين ج 2) وأيضاً وقد أسمعناك ما فيه الكفاية من اعتبار العرف والأركان واختلاف الأحكام باختلافه (128) ومن في هذه الرسالة أن العلامة شمس الأئمة نقل عن الإمام الفصلي في شرح الناس عن عبادهم حرج ثم قال ولعمد صدق الفصلي في قوله وهم في ذلك عادة ماهرة في شرح الناس عن عبادهم حرج فهو نظراً أن ذلك غير ممكن عادة فأثبت الضرر وقال إن المستحيل العادي لأحكام له وإن أمكن عملاً 140

(2) مع أن حرمة الامتناع في البعض منصوصة ولكن بحسب حاجة الناس أفنى الفقهاء الكرام بجواره فعلى هذا انتفع بشرط في القرض أي بأن يقتضي بحواره لأنه ليس منصوصاً عنه بخبره (إد الناس الناس ولرمن رمان)

والأدب والإمامة وغيرها والاستدلال عليه بالتعامل والتوارث عن السلف فيه  
أن التعامل مني عن لقياس لا على غيره من الأدلة ومن ادعى فعله البيان والله  
أعلم بالصواب. المستفتي

(تكلمة)

ما نسب الشيع مساء الله رحمه الله على أن يقع القرص المشرط لا يدحرج في  
أرباب المحرم بالنص على المسكين فقال مخالفاً له عليه الجمهور إن المراد بالرب  
معناه الدعوي وهو الزيادة وهي عباره عن فضل يدعو على المماثلة والمساواة  
وأوجب تعالى في المبيعة والمقدومة المماثلة والمساواة فالمعتبر فيها المماثلة بالأجر  
كياً أو وزناً إن اتحد حسن استدليل وكما من دوات لأمثال وعند اختلاف  
الحسن تكفي بمثله المعويه وهي القيمة وجعلت القيمة بمثابة بدل لأن مالكي  
استدليل رضي عليه عند لدله فيصير كل من استدليل مثلاً لمجموع<sup>21</sup> البدل  
الآخر باصطلاحهم انتهى مبحثاً عن عبارته الشريفة في التفسير المظهري  
ويحتلج في صدري أنه على هذا لا يجوز لمشتري أن يبيع ما اشتراه بأكثر من  
التمس لدي اشتراه به لأنه الفصل لغة مع أنه جائز باتفاق الأمة وعند الشيخ  
أيضاً

(1) قد مر أن المماثلة لا توجد في القرص لأنه ليس فيه وجود الطرفين

(2) فيه أن القرص ليس فيه إعادة عند الشرع وهذا الشيخ أيضاً أقام عليه الأدلة ثم قال أعطى  
الشرع مثله حكمه عنه (تفسير مظهري).

## جوابنا عن أسئلة الفتوى الهندية

(يقول محمد رشيد رضا) أشهد أن رساله الاستفتاء في مسألة الربا رساله مفيدة، وأن كاتبها المستفتي مفتي قد حقق لموضوع أحسن تحقيق في مذهب خفية، فهو حقيق بأن يُعَدُّ بها مجتهداً أو مرجحاً في المذهب - لا في الكتاب والسنة - على سعة اطلاعه في التفسير والحديث وإن ابن رجب عملاً مختصراً في المسائل الأربع التي لخص بها لرساله وأفتى فيها وعرض فتواه على علماء المسلمين في الأمصار مستغيباً عنها، ثم نعود إلى تحقيق لبحثها أرسا الله تعالى من فقه الإسلام، غير مفيد بمدى من مذهب أئمتة الأعلام، لأن الموضوع من المسائل التي تنازعوا فيها في حملتها والله تعالى يقول ﴿فَإِنْ لَّمْ تَرَوْهُ فَقُدُّوا إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: 59] وأحبوا العلامة الهندي الفقيه الحنفي قد حاول هداه وأراده ولكنه نظر في أدلة الكتاب والسنة مطراً الفقه الذي انطبع في نفسه وعلمت عليه ملكه، فأقول متوجهاً إلى الله تعالى داعياً صارحاً أن يلهمني الصواب ويؤتيني الحكمة وفصل الخطاب.

### (الفتوى الأولى)

(قال الربا المذكور (يعني في آية اسفرة) محمل عد الأحاب وغيرهم من الأئمة، حتى يصح أن يقال اتفقت عليه الأمة، وحديث عبادة وغيره تفسير له عند الجمهور

(أقول) قوله إن الربا المذكور محمل عد الأحاب صحيح وقوله يتفق الأمة عليه غير صحيح، وقوله إن حديث عبادة وغيره (الخطأ بالخطأ) تفسير له غير مسلم، بل المندر منه بحسب القواعد أن الألف واللام فيه للعهد،

والمعهود من الربا عند المحاطين به في عصر لتبريل شيثان (الأول) ربا جاهلية اندي وضعه وأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم وجعله تحت قدميه كدمه الجاهلية وثارتها، وهذا ما سمي في اصطلاح الحجة بالعهد الخارجي (الثاني) قوله تعالى ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ مَأْمُورُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ۖ ﴾ [ان عمراء 130] فهو قد نزل قبله بلا تراخ لأهم قنوا إن آيات واحر سورة انقرة في الربا وقوله تعالى بعده ﴿ وَأَنْقُرُوا يَوْمَ تَرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ۖ ﴾ [القرة 281] الآية آخر ما نزل من القرآن، وإن عمر رضي الله تعالى عنه قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي ولم يفسرها لنا ولو كان حديث عادة وغيره تفسيرها لما قل عمر هذا وهو من رواة هذا الحديث والعاملين بمضمونه كما هو مقرر في كتب السنة وإنما يعني رضي الله عنه أنه صلوات الله وسلامه عليه لم يقل فيها شيئاً تدأ على ما كانوا يعصونه من اية سورة آل عمران ومن ربا جاهلية وإبطانه صلى الله عليه وسلم له وهذا الربا هو الربا الذي يصدق عليه تعين التحريم بقوله تعالى ﴿ وَإِنْ تَبَيَّنَ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ [سورة 279] والقاعدة أو المعرفة إذا عيبت يكون المراد بالثاني عين لأول.

### (العوى الثانية)

(قال) (الرب هو الفصل الحلي عن العوض في البيع) وذكر أن الفقهاء رادوا فيه قيد (المشروط) وأنه لا حاجة إليه. و استدل عليه بحديث عادة و الآية بساء على تفسير الحديث المذكور لها

(أقول) هذا الحد غير مسلم لأن ما نبي عليه وجعل دليلاً له غير مستم كما تقدم، وقد ذكر هو في رسالته كغيره حدود أخرى أعم منه حتى لبعض عبء ختمية أنفسهم لم يقيدها فيها الرب بالبيع

### (الفتوى الثالثة)

قال (التمع المشروط في القرض ليس هو ربا منصوصاً بعدم ثبوته من القرآن ومن حديث صحيح).

(أقول) لو كان يريد بكونه غير منصوص نص القرآن لسُلم ما قوله فإن ربا انقرآن خاص بربا المسيئة الذي تكون الزيادة فيه لأجل تأخير الدين لا في عقد الأول فإن الزيادة فيه عوض مقابل للاصناع بفساد لا لأجل الإساءة وتأخير انقضاء، ولكنه يريد ما هو أعم منه، وقوله (ومن حديث صحيح) يعني به (ولا من حديث صحيح) كما يعلم من الفرائض (وهو على سعة فقهه غير دقيق في اللغة العربية كما هو شأن علماء الأعاجم الذين يتعلمون العلوم الشرعية والعقود العربية بترجمته، ولا يدرسونها درسه مستقمة) وقد بيّ هدا على ما جرم به من أن القرض عبر الدين كما أنه لا يدخل في معنى البيع الذي حصر لرب فيه، فهو موافق لاصطلاح الفقه عندهم، ولكن القرض في اللغة العربية ذين<sup>١</sup> والأصل في الربا أن يكون في الديون سواء كان أصلها ثمن مبيع أو عيأ كما سحفه وآفة العدم بالكتب والسنة مانعة من الاستعمال في فهمها تحكم اصطلاحات الفقهية الخادئة وغيرها من الاصطلاحات في لغتها العربية السي كان يفهمها أهلها منهم. وحديث النهي عن بيع النقدين وأصول الأقوات، لا يداً بيد مثلاً يمثل بفس تفسير ربا القرآن ولا حصر الربا في البيع وإنما هو لفس اندريعة لأركب ربا انقرآن، وإلا فهو لداته ليس فيه من المفيدة ما يقتضي هذا انوعيد الشديد في آيات البقرة.

(١) قال في حقة الأساس ودين وتدين وامتنعت ودينه وأدسه ودينه أرضه  
اه ونصوص سائر كتب اللغة في ذلك معروفة ومندكر تصون من علماء الشرع

### (الفتوى الرابعة)

(قال) انمع لشروط في القرص لم يشت كونه ربا ما نقرأ أن ولحديث  
استدل على كونه ربا تارة بانقياس وتارة بحديث (كل قرص جر منعة فهو ربا)  
وفي كتبها بطر، أما في الأول فلأنه قياس مع الفارق فلا يصح، وأما في الثاني  
فلأنه غير صحيح بل هو ضعيف فغير صالح للاحتجاج وبوسم صحة  
انقياس ففيه أن الأحكام انقياسية تقبل التغير بتغير الأزمان كما هو ثابت في  
موضعها ومن كن له وقوف على حال هذا الزمان وحرة بأهله فلا يحسن له  
بدون (كذا) أن يعتني بحواره كما في الاستتعار على تعليم القرآن والأدب  
والإمامة وغيرها، ولا يستدل عليه بالنعمة والسورث عن السلف ففيه أن  
النعمة مهي على انقياس لا على غيره من الأدلة ومن ادعى فعليه البيان والله  
أعلم بالصواب اهـ.

(أقول) الظاهر أن هذه الفتوى هي المقصودة باندت من وضع هذه  
الرسالة، وخلاصتها أن لنع شروط في الفرض ليس من الربا المنصوص في  
القرآن ولا الثابت بحديث صحيح، ولا بقياس صحيح، وعلى فرض صحة  
انقياس تجوز محالته للصورة أو الحاجة إليه في هذا الزمان كما هو الشأن في  
الأحكام القيسية، وقد أورد بعض أقوال الفقهاء على هذا في الحاشية، وهو  
اجتهاد في مسألة تختلف فيها الفقهاء له رجة فقهية ظهري، وحسبنا هذا بيانا  
لرأينا في المسوى، وأما آيا في أصل مسألة الربا فحققه في الفصول التالية هذا  
والله الموفق.

\*\*\*

## حقيقة الربا القطعي المحرم لذاته

(والربا لظني انهبي عنه لسد الدريرة، والبيع والتجارة)

لقد ورد في الشريعة الإسلامية مسألة منسوبة إليه وقع فيها الخلاف والاضطراب منذ العصر الأول ثم ما زالت ترد إشكالات ونقطة بكثرة بحث العلماء إلا مسألة الربا فهي تشبه مسألة الصدق في المعاش، وأما ما جاء من المصنوع القرابة في المسائلتين فهين كالشمس لا مجال للشبهات فيه. وأما المسألة العملية القطعية في مسألة الربا فهي تعيد لحكم لكتاب إلهي، وأما الأحاديث النبوية بقوله فهي قسم (الأول) نص صحيح برواية قطعي الدلالة في حصر ربا فيما حرمه الله منه في كتابه وهو (ربا النسيئة) الذي لم تكن العرب تهتم به غيره لأنه هو المعروف عندهم دون غيره وهو حديث أسامة المروقي المتفق عليه «الربا لا في النسيئة» هذا لفظ البخاري ولفظ مسلم «إنما الربا في النسيئة» والثاني «هي انبي صلى الله عليه وسلم عن يسوع انني قد تؤدي إليه لسد الدريرة دون اربكانه (كنهه صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله عن حلوة الرحمن بالمرأة الأحنية سداً لدريرة الربا المحرم بسن كتاب الله تعالى) وهو حديث عمادة وغيره الذي كرهه المهدي وهذا هو الذي سموه (رب الفصل)

ولما حرم الله الربا في كتابه وتوعد عليه قرن تحريمه بحد البيع وحل التجارة انني هي أعم من البيع، فعلم من ذلك أن حقيقة الربا المحرم غير حقيقة البيع وانحاره لمحللين، ودلت أن البيع والتجارة معاوصات في الأعيان والمافع بين طرفين من اصحاب اختيارهما على المنفعة فيها. وأما الربا المصنوع في لقرآن فليس فيه معاوضة بين متعاقدين في شيتين بل هو عين يأخذ أحده لطرفين من



الآخر يعبر مقابل له من غير ولا منفعة من لأجل تأخير قضاء دين مستحق عليه إلى أجل جديد لعجزه عن قضائه حالاً

وقد يئس بعض العلماء باستغليين في تفهم هذه المعاني كلها ولكن الذين أوعوا تنكثير لأحكام في الحلال والحرام وصعوا لأنفسهم قو عد للاسقاط ومطاب للشرع أدجوا بمقتضاها لربا المحرم انقصي بالنص الإلهي الموعد عليه فيه بدوعيد الشديدا لما فيه من الضرر المقطيع وانظلم العظييم- في البيع لمهي عنه سد التدريعة إدا لا صرر فيه يقتضي لوعيد الشديدا بحسب أصول انشر وحكمة الحكم لرحم منه، ومنهم من سؤى سهما وم يكتموا بدت من وصعوا بأرائهم أحكاماً جديدة في لربا لس فيها نص من الشرع قطعي ولا ظي ولا تنفق مع أصول الدين ولا حكم التشريع، ولا تعليل النص لتحريم الربا بقوله عز وجل ﴿وَإِنْ تَسْتَكْثِرُوا مِنْهُ فَيُضَاعِفْهُ وَلَوْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [اسرة 279] كقولهم إن علة الربا هي كون ما يتبايع به الناس مكيلاً أو موروماً، فكثروا بذلك مسائل الربا وخرجوا بها عن محيط العقول والمقول معاً فجعلوها من التعديبات التي لا تثبت إلا بنص صريح قطعي من انشار وحالوا بها أنفسهم وسلمهم الصانح الذين كانوا يتقون الجراءة على التحليل والتحريم بالاجتهاد والرأي لما ررد فيه من الوعيد الشديدا في كتاب الله تعالى.

#### قاعدة السلف في التحريم الديني

قال الله تعالى ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ نَقُولُ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يَخْلُفُونَ﴾ [الحل 116] وقال عز وجل ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ وَتَهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ أَرَأَيْتُمْ لَكُمْ أَمْرًا عَلَى اللَّهِ تَقُولُونَ﴾ [يوس 59] وقال جل جلاله ﴿قُلْ

إِنْسَاحَ رِيٍّ أَلْعَوْجَشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُرْسَلْ بِهِ مُسَاطَلًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾ [الأعراف: 33] وقال تبارك اسمه ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا نَمْ يَأْتِيهِمْ اللَّهُ﴾ [الشورى: 21] يعني أن شرع الدين هو حق لله تعالى وحده، حتى أن جمهور الأئمة المحققين على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحرم عن الأمة شيئاً برأيه وأن ما ثبت عنه من تحريم شيء غير منصوص في القرآن فهو استنباط من القرآن بما أراه الله تعالى فيه يذن الله له فيه بمثل قوله ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بِهِ نَزْلَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: 105] وقوله ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ لِيُذَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [سحل: 44] مثال ذلك تحريمه صلى الله عليه وسلم جمع بين المرأة وعمه وأختها في إسكاح أحده صلى الله عليه وسلم من تحريم الجمع بين أختين لعدم ما أبطلتهما وحكمتها عبد الله تعالى واحدة وتحريمه الشرب والأكل في تيه اندهب والعصاة أحده من قوله تعالى ﴿وَكُلُوا وَشَرِبُوا وَلَا تُفْسِدُوا﴾ [الأعراف: 31] بجعل الإسراف فيه بلاس الأكل والشرب كالإسراف فيها كما يظهر لنا وأما حبه صلى الله عليه وسلم عن أكل ذوات السب والمخلب من الوحش والطيير المخالف لنصوص القرآن من حصر محرمات الطعم في أربع فهو بلكرهة لا للتحريم كما فسده في تفسيره ﴿قُلْ لَا أَجِدُ مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ [الأنعام: 145] الآية فكل ما راده لعفاء على ما ذكر بقياس جميع أنواع استعمال اسدهب والقصة على الأكل والشرب يفي هذا الاستنباط على مخالفته للنص فمن اعفده فله أن يعمل به في نفسه، ولكن ليس له جعله حكماً عاماً للأمة فيكون شريعاً يأدبه الله، وهو مما عده الله تعالى شركاً في آية (الشورى: 21) وفي معناها قوله تعالى في أهل الكتاب ﴿أَتَحْكُمُونَ أَنْخَارَهُمْ وَرَبُّكَ هُمْ أَنْزِلَ بَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [البقرة: 31] روى أحمد والترمذي وابن جرير في حديث إسلام عدي بن حاتم وكان بصرياً أنه سمع النبي صلى الله

عليه وسلم يقرأ هذه الآية فقال له إنيهم م يعبدوهم فقال صلى الله عليه وسلم  
(بني إنيهم حرّموا عليهم الحلال، وأحلّوا لهم الحرام فتعبدوهم، فتذنب عبادتهم  
إياهم) وله ألفاظ أخرى وقال لربيع قلت لأبي عبد الله كيف كانت تدك  
الربوبية في بني إسرائيل؟ قال إنيهم ربها وجدوا في كتاب الله ما يخالف قول  
الأنبياء فكانوا يأخذون بأقوالهم وما كانوا يقلون حكم كتاب الله تعالى

وقال الراري في تفسيره بعد ذكر هذا الحديث والأثر في الآية: قال شيخنا  
ومولانا حقه المحققين والمجتهدين رضي الله عنه قد شاهدت جماعة من مقدمة  
انقضاء قرأت عليهم آيات كثيرة من كتاب الله تعالى في بعض المسائل وكنت  
مذاهبهم بخلاف تلك الآيات فتم يقلوا تلك الآيات ولم يمتثلوا إلهامهم وبقوا  
يطردون إني كنتعجب، يعني كيف يمكن العمل بطواهر هذه الآيات مع أن  
الرواية عن سلف وردت عن خلافها وهو أمت حق التأمل وجدت هذا البدء  
سارياً في عروق الأكثرين من أهل الدنيا اهـ

وأقول قد ذكرت في (رسالة اختلاف الأمة وسيرة الأئمة) التي بيّنت فيها  
مرايا كتابي المعني ولشرح بكثير في الفقه الإسلامي ثم جعلتها حقة لكتاب  
(يسر الإسلام وأصول التشريع لعام) أن أئمة الأمصار وغيرهم من عسمة  
اسلف لم يكونوا يجرمون بتحريم شيء سبي سبيل لقطع وجعله نشرعاً عاماً إلا  
إذا ست عندهم نص قطعي الرواه وإدلاله وأوردت شواهد من سيرتهم في  
ذلك ثم إني وجدت نصاً لفظياً صريحاً في الموضوع أعم مما ذكرت وهو ما في  
كتاب لأم الإمام الشافعي رضي الله عنه فإنه قال في مسألة (سباي الملك) من  
(كتاب سير الأوزاعي) ما نصه (ص 319 ج 7):

لقال أبو حيفة رحمة الله تعالى إذا كان الإمام قد قام من أصاب شيئاً فهو له  
فأصابه به رية لا يظوهر ما كان في دار الحرب وقال الأوزاعي له أن يظاها  
وهذا خلاف من الله عز وجل بأن (ولعله قال فإن) المسلمين وطئوا مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ما أصابوا من السبايا في عرة سي لمصطلق قبل أن يفعلوا،

ولا يصح للإمام أن ينقل سرية ما أصابت ولا ينقل سوى ذلك إلا بعد الخمس  
فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسره حسبه كان ينقل في السداة الربع وفي  
الرجعة الثلث

لأقال أبو يوسف: ما أعظم قول الأوراعي في قوله "هذا حلال من الله"  
أدركت مشايخ من أهل العلم بكرهون في لفتي أن يقولوا هذا حلال وهذا  
حرام، لا ما كان في كتاب الله عز وجل بياً بلا تفسيرٍ حدثنا أس السائب عن  
ربيع بن حشيم وكان أقصبل تنعش أنه قال: إنكم أن يقول الرجل إن الله أحل  
هذا أو رخصه، فيقول الله له: لم أحل هذا ولم أرعه، ويقول إن الله حرّم هذا،  
فيقول الله كذبت لم أحرم هذا ولم أنه عنه. وحدثنا بعض أصحابنا عن إبراهيم  
السجعي أنه حدث عن أصحابه أنهم كانوا إذا أفتوا بشيء أو جهوا عنه قالوا هذا  
مكروه، وهذا لا بأس به، فأما أن يقول هذا حلال وهذا حرام فيما أعظم هذا  
أمر

هذا ما نقله الشافعي عن أبي يوسف ثم نقل عنه أن ما قاله الأوراعي من  
حل السبية فهو مكروه وهو تفسير لقول أبي حنيفة (لا يظوها ما كانت في دار  
الحرب) ولم يستحل أحدهم أن يقول هذا حرام وقد رد الشافعي هذا لقول  
وصحح قول الأوراعي ولكنه لم ينكر ما نقله أبو يوسف عن السلف في التحليل  
والتحريم وإنما صحح قول الأوراعي بأن دار الحرب لا تحرم ما أحل الله من  
السبي والعائث في أول سورة الأنفال وفي آية الخمس منها ثم هو (فإن الخمس  
في كل ما أوقف عليه المسلمون من صعبه وكبيرة يحكم الله إلا لسلب للقاتل  
في الإقبال الذي جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن قتل أهلاً وتراجع  
عبارة هالك وإياها عرصا هذا أن الشافعي موافق لمعرفي يظهر لنا نقله أبو  
يوسف من سرية السلف في جتاب التحليل والتحريم إلا ما كان في كتاب الله  
بيناً بنفسه لا يحتاج إلى تفسير، والشافعي ممن قدوا أن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) نعه سقط من هنا أو هي منه بدليل ما بعده

لم يقل في الدين شيئاً إلا من كتاب الله تعالى، على أنه لا يصيره أن يحافه هو أو غيره بتحريم ديني بالقياس فالحق أن القياس غير حجة في التعبديات ولا إثبات عادة ولا تحريم ديني لم يرد به نص صريح من الشارع كما يتبين في التفسير وغيره ولا سيكتفينا بكتاب (يسر الإسلام وأصول أشرائع العدم).

وهذا أحد علماء الأصول في تعريفهم للمعرض أو للإيجاب بأنه خطاب الله المقتضي للحرام بأنه خطاب الله المقتضي للترك إقتضاء جارماً وقد مثلنا هذا في تلك الرسائل وغيرها بأن آية «بقرة في احمر» وبسر تدن على طلب تركها دلالة طيه راجحة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعلها شريعة عامة موجبة لتركها على الأمة حتى إذا ما أنزلت آيات سورة المائدة الصريحة في الأمر بجنبها تركها جميع لصحابة رضي الله عنهم وصار رسول الله صلى الله عليه وسلم يعاقب من شرب الخمر وكذلك جلعازة من بعده.

(قول قيل) إن ما ذكرت مخالف لفقهاء جمهور علماء الامة من أن الأدلة انقطاعية لا تشترط في العفد وأصول دين وأن الأحكام العملية تثبت بالأدلة انطية وأن علماء الأصول أدخلوا القياس في تعريف الإيجاب بأنه خطاب الله المقتضي للمعقل إقتضاء حارماً وتعريف التحريم بأنه خطاب الله المقتضي للترك إقتضاء حارماً بقوله أنه دليل على خطاب الله تعالى المقتضي لذلك.

(قلت) إن القياس الأصولي المعروف ليس من خطاب الله تعالى الذي ذكره الإمام أبو يوسف وغيره في موضوعات ولا مما هو أعم منه، وليس دليلاً عليه أيضاً، وأما ما أدخلوه في القياس الخلي من الأحكام السي نص الشارع على علها أو قطع فيها بنهي المارق فمفكر، وحجية القياس شرعاً لا يسمونه قياساً بل يدخلونه في معنى النص من مطلق أو مفهوم ويجد القارئ تفصيل هذا البحث في كتاب (يسر الإسلام وأصول الشريعة العام) وإنا ذكرناه هنا مقدمة تمهيدية وسعاد عند ذكر المسائل لعملية المتعلقة بالزهد في آخر هذا البحث إذا تمهد هذا أقول

**ربا الجاهلية المحرم بالقرآن**

كان الرب معروف عند العرب في احواليه بالمعنى الذي ذكرناه ومستقل  
الشواهد عليه فليس هو من الاصطلاحات الشرعية الخادثة في الإسلام وقد  
ذكره تعالى في سورة الروم المكية النبي رب رب قل الهجرة تصح حينئذ لم يقرأ  
بمذبح الركة قل فرض لركاة لدي كان في انسة اثنية من الهجرة وقيل تحريمه  
(الرب) بالهي الصريح عنه في أوامر مني الهجرة ثم بالوعيد الشديد عليه في  
آخر ما نزل من القرآن وما جاء في السور حكيمية بيان أصول الواجبات  
والمحرمات بوجه اجمال (كآية الأعراف 33).

قال تعالى في سورة الروم ﴿وَمَا آتَيْنَهُمْ مِنْ رَبِّكَ يَتُوبُوا فِي أُمُلُوتٍ لَأَنْتَ لَا تَرِيهِمْ أَعِزَّ اللَّهُ وَآلُ الَّذِينَ هُمْ يُحِبُّونَ وَكَفَى بُرْهَانًا لَكُمْ وَجْهَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُصْلِحُونَ ﴾ [الروم 39]

[illegible]

ثم برئت آيات سورة البقرة اشتمله على النوعين الشديد قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بقليل فكانت مع آية الوصية العامة بالتقوى المتضمنة بها آخر ما برز من انقراض كماله ورواه البخاري في كتاب السجود وكتاب التفسير من صحيحه وقد روي أنه صلى الله عليه وسلم مكث بعد سبع سنين وقبل تسعاً وقس 21 كما ذكره الحافظ في التلخيص، ورواه أحمد وابن ماجه نحو هذا عن عمر رضي الله عنه ورواه عليه أنه صلى الله عليه وسلم لم يقل فيها شيئاً

هذا وإن من أصول تشريع أن الوعيد الشديد لا يكون إلا على كبر  
الإثم والمواخش لئني أعظم صرامه وماسدها ولكس المعنى أهدي أخمي

اعتمد في فتوه قول من قال من فقهاء مذهبه وغيرهم أن لفظ الرب فيها محمّل بيّنه النبي صلى الله عليه وسلم سهيه عن بيع الأحسن المسته لا يندب مثلاً مثل كما تقدم شرحه، ومقتضاه أن من صرف قطعه الريال من الفضة بالأربع انقطع المساوية ها في الورد مع تأخير القبض يكون طناً محارباً لله ولرسوله صلى القرآن ومدعوياً مرتكباً لإحدى كدور الموقبات من لأحاديت لصحيحة انورده في حظر الربا - فهل يُعفى هذا في دين الرحمة وسنة سي الرحمة؟ فسنورد ما يخالف رأيه والأقوال التي احتج بها ثم بلخص الموضوع في مسائل معدودة فنقول.

### أقوال أئمة الفقه والتفسير والحديث في الربا والبيع

قد تقدم أن الأساس الذي بسى عليه المصنف الفاضل فواء هو أن لفظ الرب في آية البقرة محمّل لا يُعلم المراد منه إلا ببيان الكتاب أو السنة وأن هذا انبيان هو حديث عبادة وأبي موسى وغيرهم في بيع الأشياء الستة كما تقدم ولديك كتاب رب القرآن هو عين الرب المراد بهذا الحديث لا معنى له غيره

والحق أن القول بأن لفظ الرب في الآيات محمّل قول ضعيف مروجوح وأن أكثر علماء الأئمة المحققين والمتسقين إلى المذاهب المشهورة على خلافه فرعمه انصافهم عليه باطل بل ذكره بعضهم احتيلاً، وردّ الآخرون هذا الاحتمال وحزموا بطلانه، وأنه على فرض كونه محملاً لا يصح أن يكون حديث عبادة في بيع الأشياء الستة بدأً بيد مثلاً مثل بئالته، لأن هذا الحديث في الصرف وما في معناه ولا سطق عليه مصوص الآيات في أحكامها ولا في حكمها، ولا في تعليلها، ولا في وعيدها، فهو قد حرج بها عن موضوعها من كل وجه وجمهور علماء السلف والخلف على أن الربا في جميع الآيات مراد به رب الجاهلية وأنه كان في تأخير الديون المؤجلة، فإن شمس عيرف فيها يشمله مرسوم المصنف، ومنه ورد لشوهد على صحة قول من الكتب المشهورة المعصرة حتى كتب بعض ختمية أنفسهم ادين اعتمد المصنف الهندي على أقوال بعضهم دون بعض، ثم

بحق أصل الموضوع كما وعدنا وإن كنا قد سبقنا إلى هذا التحقيق في تفسيرنا  
للآيات من ردهاء ربع قرن كما يره انقارئي في الجزء الثالث من تفسير المدر فعسى  
أن يكون ما نحققه أنم وأيسر بما فيه من التطبيق ورد الشبهات والرجوع إلى  
أصول التشريع.

### ما قاله الإمام الشافعي في البيع

ذكر بعض العلماء عن الإمام الشافعي أن لفظ البيع في القرآن محمول بثبته  
انسته وقابو عنه أن لفظ الربا يحمل مثله بقول ذلك المفتي الصدي عن الرازي وأنه  
اختاره ولكن الشافعي ذكر في لأم أن لفظ البيع عدم أريد به الحاصر ويُحتمل أن  
يكون مجملاً وترجيحه بالأول هو المصرح به في كتب فقهاء الشافعية وهذا نص  
عبارة في كتاب البيع (ص 2 ج 3).

أحرما لربيع قال أحرما لشافعي رحمه الله قال قال الله تبارك وتعالى  
﴿يَتَأْتِيهَا الْوُكُوفُ ۖ اسْمُوا لَا تَقُولُوا آمَنَّا كَلِمَةً بَيِّنَةً لِّأَن تَكُونَ  
مُخْكَرَةً عَنْ قَرَابَةٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء 29] وقال الله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ  
الزَّيْوَ﴾ [البقرة 275] (قار الشافعي) وذكر الله البيع في غير موضع من كتابه بما  
يدل على إباحته فاحتمل إحلال الله عز وجل البيع معنيين أحدهما أن يكون أحل  
كل بيع تنافعه المتنافعان حائري، الأمر هما تنافعه عن ترادف منهما وهذا أظهر  
معانيه.

(والثاني) أن يكون الله عز وجل أحل البيع إذا كان مما لم ينه عنه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم المبين عن الله عز وجل معنى ما أراد فيكون هذا من الحاصل  
انتي أحكم الله فرضها بكتبه وبين كيف هي على لسان سبه أو من العام الذي  
أراده الخاص، فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أريد بإحلاله منه وما  
حرم، أو يكون داخلاً فيهما، أو من العام الذي أحله إلا ما حرم على لسان سبه  
صلى الله عليه وسلم منه وما في معناه كما كان بوصوء فرضاً على كل متوضئ لا



خمي عليه بسهمي عن كتمان بظهاره، وأبي هذه المعاني كان عقد أئرمه الله تعالى حلقه بها فرض من طاعه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن ما قُبل عنه فعن الله عز وجل قُلْ لَأَنَّهُ كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى قُلْ (قال) فلما سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يئوع تراصى به المتبذيعان استبدلنا على أن الله عز وجل أراد بما أحسن من النئوع ما لم يدل على تحريمه على لسان الله صلى الله عليه وسلم دون ما حرَّم على لسانه.

(قال الشافعي) فأصل النئوع كلها مباح إذا كانت برضا المتبايعين الحائري لأمر فيه تبذيع، لا ما سمى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم منها، وما كان في معنى ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم محرم بإذنه داخل في المعنى لمهني عنه، وما فارق ذلك أبجاء بها وصفا من إباحة البئع في كتاب الله تعالى اهـ.

#### ما نقله الحافظ في عموم لفظ البئع

قال الحافظ ابن حجر في شرح أول كتاب البئع وقول الله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزَّيْوَ﴾ [المرة 279] وهوله ﴿لَا أَن تَكُونُ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُ وَذَهَبًا يَبْنَعُكُمْ﴾ [المرة 282] من صحيح البخاري ما نصه

(رابئوع صح بيع رُئح لا اختلاف أراحد وبيع نقل سلك إلى السير شمس واشراء قوله ويُطلق كل مهيا على الآخر وأجمع المسلمون على جوار البئع، والحكمة بمقتضيه لأن حاجة لإسان تتعلو بها في يد صاحبه غالباً وصاحبه قد لا يبدله له فهي تشريع لبيع وسيلة إلى بلوع العرص من غير حرج والآية لأول أصل في حوار لبيع وللعلماء فيها أفعال صحها أنه عام بخصوص فبأن المصط لفظ عموم تناوب كل بيع فيقتضي إباحة الجميع لكن قد مع الشارع بيوعاً أخرى وحرمها فهو عام في الإباحة بخصوص بما لا يدل الدليل على منعه، وقيل عام أريد به اخصوص، وقبل محمل بئته السنة وكل هذه لأقول تقتضي أن

يُفرد المحلى بالألف واللام يعمم ولقول لرباع أن اللام في البيع للعهد وأنها برلت بعد أن أباح شرع بيعاً وحرم بيعاً فأريد بقوله ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة 275] أي الذي أحله لشرع من قبل ومباحث الشافعي وغيره تدل على أن البيوع الفاسدة تسمى بيعاً وإن كان لا يقع بها الحث لئلا الأيمان على لعرف والآية الأخرى تدل على إباحة التجارة في البيوع اخانة، وأولها في البيوع المؤجلة اهـ

## أقوال أشهر المفسرين في ربا القرآن

(من المجتهدين ومنتسبين إلى المذاهب المشهورة)

### ما قاله ابن جرير

قال الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة 310 في تفسيره (جامع البيان) في الكلام على قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾ [البقرة 275] إلح ما نصه:

«يعني بذلك كل شئ من الدين يُرْتَبُ والإرباء الربا على الشيء يقال منه أربى فلان على فلان، إدرد عليه يُرْبِي إرباء، والزيادة هي الربا وزك الشيء إد راد على ما كان عليه فعظم فهو يربو ربواً وإنما قيل للرابية لربادتها في لعظم والإسراف على ما أسوى من الأرض، جوحها من قولهم زك يربو، ومن ذلك قيل فلان في ربا قومه، يراد أنه في رفعة وشرف منهم، فأصل الربا الإضافة والزيادة ثم يقال أربى فلان أي أناف صيره زائداً.»<sup>1</sup>

«وإنما قيل للمُزْبِي مُزْبٍ لتصحيحه المان لدي كان على عريمه حالاً أو لربوده عليه فيه لسبب الأجل الذي يؤخره إليه فيريده إلى أجله الذي كان له قبل حين

(1) كذا في الأصل المطبوع في المطبعة الأميرية ويظهر أنه سقط منه مرجع الصصح المصوب في «صيره» ولعله مال

ديه عليه ولدت فان جل ثأؤه ﴿يَتَأْتِيهَا الذِّبْكُ أَمْوَالًا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً﴾ [آل عمران: 130] ومثل الذي قلنا قال أهل التأويل:

ثم روى عن مجاهد أنه قال في الربا الذي نهى الله عنه كانوا في حدة يكون للرجل على الرجل الذب فيقول لك كذا وكذا، وتؤخر عني، فيؤخر عنه وعن قتادة قال إن ربا جاهلية يبيع الرجل البيع إلى أجل مسمى عودا حل لأجل ولم يكن عند صاحبه قصده راده وأخر عنه [وهنا ذكر تفسير الوعيد بتشبيه آكلي الربا بمن يتخطه لشیطان من المس، ثم قال في تفسير ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275] ما نصه:

«يعني بذلك جل ثأؤه ذلك الذي أصفهم به من قيامهم يوم القيامة من قبورهم كقيام الذي يتخطه الشيطان من المس من الحبوب، فقال تعالى ذكره هذا الذي ذكرنا أنه يصيبهم يوم القيامة من مبع حطبهم ووحشة قيامهم من قبورهم وسوء ما حل بهم من أجل أنهم كانوا في الدنيا يكذبون ويفترون ويقولون بما يبيع لذي أحله الله لعاده مثل الرب. وذلك أن الذين يأكلون الربا من أهل الجاهلية كانوا إذا حل ما أحدهم على عريمه يقول لعريم لعريم الحق ردي في الأجل وأريدك في مائت. فكان يقد له، إذا فعلا دبت هذرا لا يحل فإذا قس لها ذلك قلا سوء علي دنا في أربا البيع أو عند من الما، فكذبهم الله في قلوبهم فقال ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [المرآة: 275] إلى آخر الآية ذكرها، وقال في تفسيرها ما نصه

«يعني جل ثأؤه وأحل الله لأرباح في التجارة والشراء والبيع، وحرم الربا يعني الزيادة التي يراد رب الما بسب زيادة عريمه في الأجل وتأخير ديه عنه يقول عمر وحسن وليست له يادان لبتان إحداهما من وجه البيع والأخرى من وجه تأخير المال والزيادة في الأجل سواء إلح

فأنت ترى أنه حصر الرب براد من الآية في ربا الجاهلية ويثبت أن ربا الجاهلية حصص بأحد الريادة من المال لأجل تأخير أجل الدين بعد استحقاقه، وهذا يشمل ما كان من الدين قرضاً، وما كان ثمن مبيع على قوت قتادة ومن المفسرين من يقول إن كل ديونهم في الجاهلية كانت قروضاً ولم يكونوا يعرفون البيع إلى أجل كما ستراه في القول الآية ولم يفهم المصنف الهندي هذا مع سدة ظهوره لما تمكن في نفسه من تقليد الخنفيه وما فهمه منه فحمله أصلاً يُرد إليه غيره فإن وافقه وإلا رده من أصله وحكم بأنه خطأ

### ما قاله الخصاص

قال لعلامة أبو بكر أحمد بن علي الرازي الخصاص الحنفي المتوفى سنة 370 في تفسيره (أحكام القرآن) بعد أن بيّن في تفسير آيات السقرة لفظ الربا في اللغة وإطلاقه لشيء صلى الله عليه وسلم إليه على رب النسبة في حديث أسامة بن زيد وجعل عمر من السهم في السن وقول جماعة الخنفيه إنه يحمل بيته أسامة، وبنيته صلى الله عليه وسلم نصاً وتوقيفاً بعد هذا قال:

«والرب الذي كانت العرب تعرفه وتعمله إنما كان قرص الدراهم والدينارين إلى أجل برياده على مقدار ما استقرض حتى ما يراصونه ولم يكونوا يعرفون انبيع بالقد وإذا كان متفاضلاً من حسن واحد (٩) هذا كان المتعارف المشهور سهم ولذلك قال تعالى ﴿وَمَا أَتَيْتُم مِّن زَيْلٍ زَبَوْاْ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرَوْنَ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [نوم 39] فأخبر أن تلك الريادة المشروطة إنما كانت ربا في المال لعين لأنه لا عوض لها من جهة المقرض وقال تعالى ﴿لَا تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم مِّنْ بَيْنِكُمْ أَعْصَبُ أَصْعَفَ﴾ [آل عمران 130] إحدراً عن الحد الذي حرج عنهما الكلام من شرط الرادة أصعباً مصاعفة، فأبطل الله الرب الذي كانوا يتعمدون به، وأبطل صروماً أحرى من البياعات وسبهاه رب ما سظم قوله تعالى ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة 275] تحريم

جميعها لشمول لاسم عديها من طريق الشرع، ولم يكن بعد ملهم بالربا إلا على الوجه الذي ذكرنا من قرص دراهم ودينار إلى آخر مع شرط الريدة اهـ. وقد ذكر بعده ما يدخل في عموم اللفظ من المعاني بناء على قول أصحابه بأنه محمول بيته الأحاديث.

### ما قاله الكيا الهراسي<sup>1</sup>

قال لعلامة لكيا الهراسي من محققي الشافعية في تفسيره لآيات سورة البقرة من كتابه (أحكام القرآن) المحفوظ في المكتبة المصرية العامة ما نصه

«الرب في اللغة الريدة ورب لا نعرف العرب يبيع درهم بالدراهم ستة، إلا أن الشرع أثبت زيادات حائزه وحرم أنواعاً من لريدة، فجوز زيادة من جهة الحدود ولم يجوز (الزيادة) من جهة لمدة وإذا احتلف الحسن يجوز بيع بعضه ببعض متاصلاً بقدر ثلثيئته وكل ذلك لا يقتضيه لفظ الربا ولكن ذلك لا يمنع انغلاق عموم اللفظ، وعموم اللفظ يقتضي تحريم الزيادة مطلقاً إلا ما خصه الشرع

قال ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: 275] يقتضي جواز ما لا زيادة فيه إلا ما خصه الشرع فمن نحتاج إلى لدن فيه لم يرد باللفظ، وفي تخصيص بعض ما

(1) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي نظاري وكان به عماد الدين ثم اشتهر بكنى الكيا الهراسي والكنيا بكنى الكاف وفتح الياء المثناة ومعه بالغة العجمة انكبير القصر مخم ببراس قاله ابن حنكاه وم يذكر (هراسي) بن أي بيـ يسـ ولد سنة خمس وأربع مائة وبقي سنة أربع وخمسة قال النجاسكي في طبقات الشافعية الإمام شمس الإسلام أبو الحسن الخويبي الكيا الهراسي تلف عماد الدين أحمد محزون بعماء ورووس لأئمة فقهاء وأصولاً وحديثاً وحققه شتون حديثاً لأحكام ثم ذكر أنه تخرج بتمام الحرمين وقال كس حنكاه وكان نبي العربي من أئمة وأئمة في النظر الصوب، وأبى في العبارة والتقرير منه، وكان العربي أحد وأصوب حنكاه وسرع ساء عبارة منه ومي قالاؤه وكان يحفظ الحديث وينظر فيه وهو القائل: إذ جانت مرساة الأحاديث في ملبدين الكفاج، هذرت رؤوس المقاييس في مهابد الرياح

أريد باللفظ والله تعالى حرم الربا، فمن الربا ما كان يعتادونه في الجاهلية من إقراض الدنانير والدرهم بزيادة، والنوع الآخر إسلام الدرهم في الدرهم والدنانير من غير زيادة

(قال) ورأى من عباس أن سياق الآية يدل على أن المذكور في كتاب الله ربا النساء لا ربا الفحل فإنه قال ﴿فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾ [النقرة 275]، ﴿وَدَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ أَرْبَائِهِمْ﴾ [البقرة 278]، وقال ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ دُونَ عَشْرِ فَنَظِيرَةٍ إِنْ مَسَرَقْتُمْ﴾ [البقرة 280]، وقال تعالى ﴿وَإِنْ تَبَيَّنْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة 279]، وقال عليه الصلاة والسلام في خطبة اودع (كل ربح موضوع ولكم رؤوس أموالكم ... (ذكر الحديث)

(ثم قال) وإذا كان الربا يقسم أقساماً، فإحدى في القرآن يدل على تحريم الرائدة من غير نظر في جنس بل لأن ذلك يعد ريادة في الشيء ولا يقال كل الرب (؟)

ومن أجل ذلك جاز بعض العلماء وهو مالك الأجل في إقراض إلا أنما منع من ذلك لا من جهة الآية، بل من جهة أخرى والذي كان في الجاهلية كان إقراض ريادة وما كانوا يؤجلون إلا أنه في نفس الشيء

ونقل عن الشافعي أن لفظ الربا لما كان غير \* معلوم أوردت إجمالاً في البيع. والصحيح أن الرب غير محمل ولا البيع كما ذكرناه فإن ما لا ريادة فيه جاز على حكم عموم لبيع نعم حص من الرب ريادة أبيحت و حص من أبيع بيعات نهي عنها وعموم اللفظ معتبر فيها سوى المخصص

(1) هي كلمة مطبوعة أيضاً ولعلها سببه

(2) قد طمس أول هذه الكلمة

ورد الله تعالى على مشركين في قلوبهم ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة 275] وذلك أنهم رعموا بأنه لا فرق بين الربا المأخوذة على وجه الربا وبين الأرباح المكتسبة بضروب لبيعات من حيث عاب عنهم وجه المصلحة وتحريم الربا على وجه دون وجه فنادى الله تعالى أنه عر وجل إذا حرّم الربا وأحل البيع فلا بد أن يشمل المنهي عن مفسدة والمباح عن مصلحة وإن عائباً عن مرأى نظر العباد فعلى هذا كل ما وجد فيه حد البيع فيجوز أن يحتج فيه بمصرم البيع اهـ فـ قاله الكلب عرسى في المصروع، وقد علمت أن الإمام الشافعي رجّح أن لفظ البيع عام لا يحمل

### ما قاله القرطبي

قال علامة سبيح عبد الله بن محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي في معنى 671 وهو من محقق المالكية في مسائل آيات البقرة من تفسيره المشهور (جامع أحكام القرآن) وهو المتعلق بموضوعنا:

(الرابعة عشرة) قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة 275] أي أن الربا عند حلول الأجل أحد ركعتين من أصلين في أول العقد وذلك أن العرب كانت لا تعرف ربا إلا ذلك، فكانت إذا حل ذبيها قالت بلعريم إما أن تقضي وإما أن تربي - أي تربي في الذين حرّم الله سبحانه ذلك ورد عليهم قلوبهم بقوله الحق ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة 275]. وأوصح أن الأحل إذا حل ولم يكن عنده ما يؤدي أنظر إلى المسرة وهذا لربا هو الذي سمحه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله يوم عرفه «ألا إن كل ربا موصوع وأول ربا أصعه ربا ربا انعام من عند المطلب فإنه موصوع كرهه فبدأ صلى الله عليه وسلم بعنه وأخص الناس به.

(ثم قال) (الخامسة عشرة) قوله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة 275] هذا من عموم العرب والألف واللام للجنس لا للمعهد إذ لم يتقدم بيع مذكور يرجع

إليه كما قد تعدى ﴿وَأَنعَصِرَ﴾ ١ ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَشِيرٌ﴾ ٢ ﴿[لعصر] ثم امشى ﴿إِلَّا الْبَرَّاءَ أَسْمَاءَ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [المصر 3]، وإدشت أن البيع عام فهو مخصوص بما ذكر من الرب وغير ذلك مما هي عنه ومع لعقد عليه كخمر والميتة وحبل الخبث وغير ذلك مما هو ثابت في السنة وإجماع الأمة الهي عنه وبطريقه ﴿فَأَقْضُوا الشَّرَائِكِ﴾ [التوبة 5] وسائر الظواهر هي التي تقتضي العمومات ويدخلها التحصيل وهذا مذهب أكثر الفقهاء وقال بعضهم هو من يحمل القرآن الذي فسر بالمحلل من البيع والمحرّم من الربا فلا يمكن أن يستعمل به إبطال البيع وتحريمه إلا أن يقتصر به بيان من سنة الرسول صلى الله عليه وسلم وإن دس على إباحة لبوع في الحملة والتفصيل وهذا فرق ما بين العموم والمحمل، فالعموم يدل على إباحة البوع في الحملة والتفصيل ما لم يخص ببديل، والمحمل لا يدل على إباحته في التفصيل حتى يقتصر به بيان، والأول أصح والله أعلم.

(مسألة ثمانية عشرة) قوله ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [لقره 275]، ألف واللام هما العهد وهو ما كانت العرب فعلة كما بيّناه ثم، أول ما حرّمه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي عنه من البيع الذي يدخله الرب وما في معناه من البوع لمهي عنها.

#### ما قاله الطبرسي

قال لعلامة أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطبرسي المتوفى سنة 561 في تفسيره (مجمع البيان) وهو من محققي الإمامية:

﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [سورة 275] معناه نسب هوهم بما بيع الذي لا رب فيه مثل لبيع الذي فيه الربا، قال ابن عباس كان الرجل منهم إذا حل دينه على عريمه فعليه به قال المطلوب منه ردي في لأجل وأريدك في المال، فيتراضيان عليه وبعملاّن به، فإذا لم يتم هذا ربا قالوا هم سواء يعون



بذلك أن الزيادة في الثمن حار لبيع والزيادة فيه بسبب الأجل عند محل الذين سواه، فدمهم الله به وألحق الوعيد بهم، وحطهم في ذلك بقوله ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275] أي أحل الله البيع الذي لا ربا فيه وحرم الذي فيه الربا، ولفرق بينهما أن الزيادة في أحدهما لتأخير الدين وفي الآخر لأجل البيع وأيضاً فإن البيع بدل بدل، لأن الثمن فيه من الثمن، والربا زيادة من غير بدل للتأخير في الأجل أو زيادة في الجنس وللصوص عن النبي تحريم التعاضل في ستة أشياء: ذهب، فضة، الخنطة والشعر، والتمر والملح وقيل الزبيب قال عليه السلام «إلا مثلاً بمثل يداً بيد من راد أو استزاد فقد أرسى» لا خلاف في حصول الربا في هذه الأشياء الستة وفي غيرها خلاف بين الفقهاء اهـ.

### أقوال المحدثين في ربا القرآن

روى مالك عن زيد بن أسلم في تفسير آية آل عمران قال كان الربا في الخديعة أن يكون للرجل على الرجل حق إلى أجل فإذا حل قد أنقصي أم تُربى، فإن قصاه أحد ولا زده في حقه وراد الآخر في الأجل ذكره الحافظ في الفتح وذكر الحنابلة عن أحمد مثله وأنه مُثل عن الربا الذي لا يُشك في فإجاب بمثله وروى الطحاوي محدث الحنفية في أول باب الرب من كتابه (معاني الآثار) حديث ابن عباس عن أسامة بن زيد رضي الله عنهم «اسم الربا في السنة» (وسياقي) ثم قال.

(قال أبو جعفر) فذهب قوم إلى أن بيع الفضة بالفضة والذهب بالذهب مثله جائر إذا كان يداً بيد، واحتجوا في ذلك برواية عن أسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم وحالهم في ذلك آخرون فقالوا لا يجوز بيع الفضة بالفضة، ولا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل سواء يداً بيد.

وكانت الحجة لهم في أوّل حديث ابن عباس عن أسامة رضي الله عنهم أني ذكرناه في الفصل الأول، أن ذلك الرب بما عُني به رب القرآن الذي كان

أصله في السبئية، ودلت أن الرجل كان يكون له على صاحبه الدين فيقول أجلي منه إلى كذا وكذا، وكذا وكذا درهماً أزيدكها في ذلك، فيكون مشرباً لأجل سعال فنهاهم الله عز وجل عن ذلك بقوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة 278]، ثم جاءت أسامة بعد ذلك بتحريم الرب في إتصاص في الذهب بالذهب والفضة بالفضة وسائر الأشياء المكيالات والموزونات على ما ذكره عبادة بن لصامت رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها رويته عنه في تقديم من كتابها هذا في باب بيع الخطبة بدشعير فكان ذلك رباحاً حراماً بالسهة وتورات به الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قامت بها الحاجة، والدليل على أن ذلك الربا المحرم في هذه الآثار هو غير الربا الذي رويته ابن عباس عن أسامة رضي الله عنهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رويته ابن عباس رضي الله عنهما إلى ما حدث به أبو سعيد رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما قد ذكره في هذا الباب ولو كان ما حدث به أبو سعيد رضي الله عنه من ذلك في المعنى الذي كان أسامة رضي الله عنه حديثه به إذاً لم كان حديث أبي سعيد عنده بأولى من حديث أسامة رضي الله عنه، ولكنه لم يكن علمٌ بتحريم رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الربا حتى حدث به أبو سعيد رضي الله عنه فعلم أن ما كان حديثه به أسامة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في ربا غير ذلك الربا المحرم.

أقول أب حديث أسامة فقد روى الشيخان وغيرهم كما تقدم ومنهم انطحاوي من طريق ابن عباس وكان ابن عباس يفتي به وروى مسلم أن أبا بصرة سأله عن الصرف فقال أيداً بيد؟ قلت نعم قال فلا بأس ورووا أن ذلك ذكر لأبي سعيد الخدري رضي الله عنه وأب أسامة سأل ابن عباس عن قوله أسمعته من النبي صلى الله عليه وسلم أنه حديثه في كتاب الله تعالى؟ فقال كل ذلك لا أقوه وأنت أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن أخبرني أسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا ربا إلا في السبئية» هذا لفظ البخاري، وذكر الطحاوي أن

أب سعيد قال له، أشهد أبي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «الدينار بالدينار ودرهم بالدرهم لا فصل بينهما» وذكر أنه سارع عن هذه الفتوى وروى للحاكم من طريق حياد العذوي أن أبا سعيد ذكر له حديث انتمر بالتمر إلخ فاستغفر وتب عن ذلك، وحياد ضعه غير واحد.

قال الحافظ في الفتح، وانفق العلماء على صحة حديث أسامة واحتلوا في إجماع به وبين حديث أبي سعيد فقيل مسح، ولكن النسخ يثبت بالاحتياط وقبل المعنى في قوله «لا ربا» الربا الأغلط المتوعد عنه بالعقاب الشديد كما تقول، «عرب لا علم في البند إلا ريد» مع أن فيها علم غير، وإسما «يقصد بصي الأكمل لا بصي الأصل» وأيضاً فهي تحريم ربا الفصل من حديث أسامة إما هو بالمعهوم، ويهدم عليه حديث أبي سعيد لأن دلالة بالمطوق ويحمل حديث أسامة على الربا الأكبر كما تقدم والله أعلم اهـ

وهذا الأخير هو الصحيح المعتمد كما، صحة المطحوي والقول بأن دلالة حديث أسامة على نفي ربا الفصل دلالة مفهوم غير صحيح فإن قوله «لا ربا» هي لجس الربا فيدخل في عموم ربا الفصل بأسرها، وقوله «إلا في السيئة» استثناء من العموم ففي غيره متصياً، وهو يقول الحافظ أن بصي كلمة التوحيد لألوهية غير الله تعالى بالمعهوم؟

## تتمة البحث في حقيقة ربا القرآن

نموذج من أقوال الفقهاء المحققين

موضوع علم الفقه، أحكام المروع العملية، فمن الفقهاء من يذكرها عقرونة بأدلتها المعتمدة في مذهبه، ومنهم من لا يعنى يذكر دليل مطلقاً ومنهم من يذكر دليل ترجيح بعض أقوال علمائه على بعض. ولكنهم يعنون بذكر أدلة في كتب الخلاف العام أو الخاص بعض المذاهب دون بعض كتبت الحنفية لثني تُعنى بترجيح مذهبهم على مذهب الثنفي وحده، إما كان بين علماء اذهبيين من

انتارح على الماصب في لدولة، وليس من مسائل هذه الماصب تحقيق مسألة ربا انقرآن وحده والتميز به وبين الربا الوارد في الأحاديث أو المستسط بأفيسه انقعه، وإلما يأتي ذلك في كلام بعضهم دون بعض ولا سيما المحققين مهم عنقل شيت مما ذكروه في مسائلنا.

### ما قاله بعض الحنفية

أما الحنفية فقد بقت في فصل كلام المصربين والمحدثين ما قاله الإمام اخصاص في بيان ربا القرآن من مفسره - وما قاله الإمام لطحوي في ذلك وهما من أئمة فقهاءهم أهل الدليل وأما فقهاؤهم الأقحاح فكلام كله في اسرد عليهم.

### ما قاله بعض المالكية

وأما المالكة فقد تكلم بعضهم في المسألة في كتب انقعه مذكر أهم ما اطلعا عليه منه

قال الإمام قصبي الجماعة أبو الوليد ابن رشد المتوفى سنة 595 في كتابه (انقدمات الممهدات، له اقتضاه رسوم الدونة من الأحكام الشرعية) يعي مدونة الإمام مالك رحمه الله، وذلك بعد (فصل ما جاء في تحريم الرب) قال ما بعه

«وأصل الربا الريادة والإفاة يقال ربا الشيء يربو إذا راد وعظم، وأرى فلان على فلان إذا راد عنه - يُرَبَّى إرباء وكان ربا الحاهلية في مديوب أن يكون للرجل عى برجل ابنين إذا حلَّ فإن له أنقصي أم تُربى؟ فإن قضاه أخذه ولا راد في الحق وراده في الأجل، فأمر الله في ذلك ما أمر فقبل للمُزْبِ مُزْبٍ لريادة التي يستريده في ديه بتأخيرها إلى أحل فمن ستحل الرب فهو كافر حلل الدم يُستتاب فإن ناب وإلا قُتل قال الله عز وجل ﴿وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ﴾

أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿ [البقرة: 275] وقال ﴿ يَتَأْتِيهَا الْوَيْلُ مَأْتُوا نَشُوءًا

اللَّهُ ﴾ [المرعة: 278] - إلى قوله - ﴿ فَادْعُوا بِحُرْمَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [البقرة: 279] إلح

ثم عقد فصلاً للحلاف الأصولي في لفظ الربا في القرآن هل هو عام أو محمل واسدل بحديث عمر في عدم تفسير النبي صلى الله عليه وسلم له على أنه محمل - وهذا الاستدلال مردود بالبداهة لأنه لا يجوز أن يترك النبي صلى الله عليه وسلم هذا المحمل يعرب بين مع الحاجة إليه وإنما اختلف علماء الأصول في تأخير اليبال لا في تركه فإن الله تعالى قال ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيِّنَاتُنَا ﴾ [القيصة: 19] وقال لرسوله ﴿ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْنَا الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [الحج: 44] على أن إقفا بحواره وتركه للاجتهاد صارت مسألة اجتهادية وم تكن مما ثبت بالنص، وما اعتمده أخوان المفتي الهندي من كون حديث عبادة في بيع الأصناف الستة بيماً له فقد يبا بطلانه بالإجماع وما نحن فيه من بتصيل

ثم ذكر هذه المسألة في كتابه (بديهة المجتهد) فقال الباب الثاني من كتاب انبيوع (ص 106) ما نصه:

«واتفق العلماء على أن الربا يوجد في شيئين: في السع، وفي تقرر في الذمة من بيع أو سلف أو غير ذلك فأما الربا في تقرر في الذمة فهو صنمان، صنف مسوق عليه وهو ربا الحاهلية الذي يهي منه وذلك أنهم كانوا يسلفون بالريادة ويظنرون (أي يؤحرون) فكانوا يقولون أنظري أردك وهذا هو الذي عناه عبه انصلاة: لسلام بقوله في حجة المدع «لا وإن ربا الحاهلية موضوع، وأول ربا أصعه ربا العباس من عند المصلب» والك في «صبع ونعحر» وهو يختلف فيه ومستذكره بعد.<sup>(١)</sup>

(١) المعتمد أنه ليس بربا لأنه لفتق في الذمة لتعجيل المدع والربا ريادة فيه

(قال) وأما الربا في البيع فإن العلماء أجمعوا على أنه صنفان، سبئية وتفصيل، إلا ما روي عن ابن عباس من إنكاره الربا في التفاضل، رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «لا ربا إلا في السبئية» وبما صار جمهور الفقهاء إلى أن الربا في هذين النوعين لثبوت ذلك عنه صلى الله عليه وسلم اهـ.

فهو قد صرح بأن ربا الجاهلية حاصرات حير ما ثبت في الدعة مهما يكن منه إلى أجل بزيادة في المال، وأنه هو الذي وضعه النبي صلى الله عليه وسلم في حجة انوداع لنهي الله تعالى عنه وأن ربا التفاضل لذي أثبت جمهور الفقهاء بما ثبت بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، أي لا ينص القرآن

وتفقي على هذا حكمه أخرى لبعض محققي المالكية وهو الإمام الحنفية الأصولي بقرينة أبو اسحاق إبراهيم الشاطبي المتوفى سنة 790، صاحب كتاب (الموافقات) في أصول الدين ومقاصده و(كتاب الاعتصام) وهما الكتابان اللذان لم يسبقه بمثلهما سابق، ولم يلحقه عباره فهما لاحق، وقد ساعده على الاستئصال فيه وفي غيره أنه لم يكن يطر في كلام الفقهاء المعاصرين، بل يعتمد على كتب المتقدمين، وقد ذكر هذه المسألة في اشواقه التي جاء بها في صحت لأصول انكالية من لموافقات، وهي التي تدور عيها أحكام القرآن في حجب المصالح ودفع المفاسد من الضروريات والحجيات والتحسينيات، وكوب كل ما في السنة يرجع إلى المراسن ويبذل له، في الضروريات الخمس نكليه، وهي حفظ الدين والنفس والمال والعقل والعرض، وأورد الأمثلة على ذلك في كل منها فقد في أصل المان ما نصه (ص 20 ج 4 طبعة تونس).

«أحدها أن الله عز وجل حرم الربا وربا الجاهلية الذي يربل فيه ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقره 275] هو فسح الدين في الدين، يقول الطالب إما أن نصفي وإما أن نربي وهو الذي دل عليه قوله تعالى ﴿وَلَا تَبْتَغُوا فَلَاحِكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَقْلِبُوهَا وَلَا تَقْلِبُوهَا﴾ [البقره 279] ههنا عليه السلام «وربا الجاهلية

موضوع ، وأول ربا أصعبه ربا لعباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله» وإذا كان كذلك وكان المص في إسماء هو من أحسن كونه زيادة على غير عوص ، أخفت السنة به كل ما فيه زيادة بذلك المعنى فقال عليه السلام (الذهب بالذهب) إلح فهو قد أتت أن الربا المحرّم ينص القرآن هو ربا الجاهلنة فقط ، وأن السنة أخفت به ربا الفضل بالعباس عليه عى قاعدته التي قدمها ، وأضرح منه ومما قبله قول القرطبي من كبار فقهاءهم وقد تقدم.

### ما قاله بعض الشافعية

قال الإمام الحافظ الفقيه أبو ركري عبيد الدين النووي محرر فقه الشافعية المتوفى سنة 676 في شرح المهذب وهو أجمع كتب الفقه واخلاف ما يصح (ص 391 ج 9)

أقال الماوردي حثف أصحاب فيما جاء به القرآن من تحريم الربا على وجهين (أحدهما) أنه يحمل فطرته السنة وكل ما جاء به لسنة من أحكام الربا فهو بيان لمجمل القرآن بقداً كان أو نسبته (وإثباتي) أن لتحريم الذي في القرآن إسماء ما كان معهوداً للجاهلنة من ربا النساء وطيب الرباة في المال بزيادة الأجل وكان أحدهم إذا حل أجل فيه ولم يوفه العريم أصعب له المال وأصعب الأجل ، ثم يفعل كذلك عند الأجل الآخر ، وهو معنى قوله تعالى ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ فَمَا مَضَىٰ عَنْهُ﴾ [آل عمران 130]

قال ثم وردت السنة نزدة لربا في النقد مصفاً إلى ما جاء به القرآن قال وهذا قول أبي حامد لمرودي ه وأقره لنووي على هذا النقل

أقول إسماء القول الأول حتم أحده القائلون به من لشافعية من عبارة الشافعي في الأم في آية ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة 275] وهذا ذكرها عبارته في الأم وأن المعتمد عنده رضي الله عنه العموم لا الإجمال في الآية. وقد

ذكر الشمس الرمي دلت في شرح المذهب، وأن المعتمد عندهم عدم الإجماع وهو الذي حققه انكيا الهراسي من فقهاءهم.

وقد أطل في أول كتاب السبع من شرح المذهب في كلام الشافعية في الآية من جهة العموم والإجمال وذكر لهم فيها أربعة أقوال، ويرجعها من شاء

وقال العلامة فقيه الشافعية في عصره أحمد بن حنبل المتوفى سنة 973 في انكلام على كبيرة الربا من كتابه (انزواجر عن اقتراف الكبائر) بعد افتتاح الكلام بآيات سورة البقرة وذكر أنواع الربا عند الفقهاء وهي أربعة ما نصه (ص 124 ح 1 طبعة سنة 1292) «وربما السبئية هو الذي كان مشهوراً في الجاهلية لأن أبو حنيفة كان يدفع ماله لغيره إلى أجل عن أن يأخذ منه كل شهر قدر معيناً ورأس المال يبق بحاله فإذا حل صدقته برأس ماله فإن تعدد عليه الأداء ردد في حق والأجل وتسمية هذا سبئية مع أنه يصدق عليه ربنا المفضل أيضاً (أي بعة) لأن السبئية هي المقصودة منه بالذات. وهذا النوع مشهور الآن بين الناس وواقع كثيراً، وكان ابن عباس رضي الله عنه لا يحترمه إلا ربنا السبئية محتجاً بأنه هو المتعارف بينهم فيصرف النص إليه، لكن صححت الأحاديث بتحريم الأسواع الأربعة السابقة من غير مطعن ولا تراخ لأحد فيها، ومن ثم أحجموا على خلاف قول ابن عباس عن أنه يرجع عنه إلخ.

فهو قد يرى أن ربا الجاهلية هو المحترم بنص القرآن وأن ما عداه قد حُرِّم بها ورد من الأحاديث فيه كما تقدم عن غيره.

#### ما قاله بعض علماء الصنابلة

قال العلامة المحقق المفسر المحدث الأصولي الفقيه الحلي صاحب انصاف المشتق عن حلالها أبو عبد الله محمد شمس الدين بن قيم الحوزية المتوفى 751 في كتابه أعلام الموقعين عن رب العالمين ما نصه



رب نوعين حلي وحفي (الحلي) حُرْم - فيه من الضرر العظيم (والحفي) حُرْم لأنه دريعة إلى الحلي، فتحریم لأول قصداً وتحریم الثاني وسيلة فأم الحلي ربا السيئة وهو اندي كانوا يفعلونه في لخدمة مثل أن يؤخر ذبته ويريد في المال وكما أخره زدي المال حتى تصير لمائة عمده ألاف مؤلفه، وفي انعاس لا يفعل ذلك، لا معدم خاسح، هذا رأى أن المسحق يؤخر مطالبه ويصبر عليه يريد يدها له تكلف يدها ليفتدي من أسر المطالبة والخس ويدافع من وقت إلى وقت، فشتد ضرره وتعظم مصيبته، ويعده الذين حتى يستغرق جمع موجوده، فيربو المال على لمحتاج من غير دفع يحصل له، ويريد مال المرابي مع غير دفع يحصل منه لأحبه، يأكل مال أحبه بالباطل ويحصل أحوه على عابة انصرر فمن رحمة أرحم الراحمين وحكمتة وإحسانه إلى خلقه أن حرّم الربا ولعن آكله ومؤكله وكتابه وشاهده، وآذ من لم يدعه بحره وحرّب رسوله، ولم يحن مثل هذا الوعد في كبيرة غيره وهذا كان من أكبر الكبائر.

وسئل الإمام أحمد عن الربا الذي لا شك فيه فقال هو أن يكون له ذنب فيقول له أنقصي أم تربي؟ فإن لم يقضه ربه في إجاب ورده هذا في الأجل وقد جعل الله سبحانه الربا صد الصدقة فالمرابي ضد المتصدق قال الله تعالى ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة 276] وقد ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رَّبٍّ لَّيْرٍوًا فِي أَمْوَالِ الْيَاسِ فَلَا يَرِيوًا عِندَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضِلُّونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الروم 39] وقد ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٣٠﴾﴾ وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَوَكَّلْتُمْ عَلَيْهِ لَنُغْنِيَنَّكُمْ وَاللَّذِينَ فِي الْأَنْفُسِ أَكْفَرُ مِنَ الْأَنْفُسِ ﴿١٣١﴾﴾ [آل عمران 130] ثم ذكر الحجة التي أعدت للمتقين الذين ينفقون في السراء والضراء، وهؤلاء صد لمرابين فهي سبحانه عن الربا اندي هو ظلم للناس وأمر بالصدقة التي هي إحسان إليهم

وفي لصحيحين من حديث ابن عباس عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إني الربا في السيئة» ومن هذا يراد به حصر الكمال وأن الربا

اكامل بها هو في النسبة كما قال تعالى ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُ اللَّهِ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [البقرة 2] إلى قوله - ﴿ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ [البقرة 4] وكقول ابن مسعود إنما العالمُ اندي يخشى الله

(فصل) وأما ربا الفصل فتحريمه من باب سد الاندفاع كما صُرح به في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تسعوا بدينهم بالدرهمين في أي أحاف عليكم ارماء» والرماء هو الربا فمعهم من ربا انفضل لما يخافه عليهم من ربا النسبة وذلك أنهم إذا باعوا درهمًا بدرهمين ولا يُعمل هذا لا يلتصقوا بدين بين اسوعين إما في الحدود وإما في المسكة وما في انقل والخفة وغير ذلك تدرجوا بالربح لمعجل فيها إلى الربح المؤخر وهو غير ربا النسبة، وهذه ذريعة قريبة جدًا من حكمه اشارة أن سبباً عليهم هذه اذ ربة، ومعهم من ربع درهم بدرهمين هذا وسبباً، فهذه حكمة معمولة وهي تسد عليهم باب المفسدة، وإذا تبين هذا فتقول:

اشارع نص على تحريم ربا الفصل في ستة أعيان وهي الذهب والفضة وشر وشعير والتمر والسلح، فاتفق الدس على تحريم التفصيل فيها مع اتحاد الحسن وتباعوا فيها عدداً فطائفة قصرت التحريم عليها، وأقدم من يروى هذا عنه قتادة وهو مذهب أهل الظاهر واحتج ابن عقيل في آخر مصنفاته مع قوله بالقياس قبل لأن عمل القياسيين في مسألة الربا على ضعية، وإذا لم تظهر فيه على امتنع لقياس هو المراد منه هنا

### نتيجة ما تقدم

في حقيقة ربا القرآن أو الربا المحرم القطعي المراد بالوعيد الشديد

إن هؤلاء العلماء الأعلام من محققي المصنفين والمحدثين والأصوليين وافتقهاء قد صرحوا بأن الربا الذي حرمه الله تعالى بنص كتابه العزيز، وتوعد

أكله أشد الوعيد، هو ربا الذي كان مائياً في الجاهلية ومعروفاً عند المحاطين في زمن التبرس، وهو أحد مال في مقابله تأجيل دين مستحق في انتمه من قبل، وهو المسمى [ربا السيئة] لأن أحد الريدة على رأس المال إنما سسه إساءة أحسن الدين المستحق أي تأخيرها لا في مقابلة منفعة ما لمعطيها. وهو قور الحرس عانس في تفسير آيات سورة البقرة وسدل عليه بصوص الآيات بإساحة ما سلف منه وإيجاب الاكتفاء برأس المال على من باب كما يقدم عنه رضي الله عنه ويؤيد هذا أمر (أحدهما) الاستعمال اللعوي ووجهه أن هذا اللفظ كان مستعملاً عند عرب الجاهلية من المشركين وأهل الكتاب وغيرهم وذكر في بعض أسور المكينة فهو ليس من الأنماط التي وصعت وصعاً جديداً في الشريعة فكانت عمدة ثم فسرت بعد ذلك بالأحاديث عند الحاجة إليها في التشريع العملي، بل السلام في (الربا) بلعهد كي صرح به بعضهم

(ثانيهما) أن الله بوعد على أكل الربا بصروب من الوعيد لم نعهد في التبرس ولا في سنة ولا ما يماثلها إلا في الترهيب والرجز عي عظم إثمه وفحش صوره من الكبائر، ويؤكد الوعيد لوارد في الأحاديث أسوية، وهاك الإشارة إليها بالإيجاز:

(1) قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ﴾ [البقرة 275] أي من قورهم يوم البعث والنشور ﴿إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة 275] وهو الحنون، وقد ورد أن الربا يبعث على ما مات عليه، فإذا كان هذا حال أكل الربا عند البعث وهل الحساب، فكيف يكون حاله بعد ذلك في انثار؟ وهو:

(2) قوله تعالى فيمن عاد إلى أكل الربا بعد تحريمه ﴿فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّكَارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة 81] وقد حملوه على استجل له لأن استجلاله كفر

(3) قوله تعالى ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ [البقرة: 276] أي يمحق بركته

(4) قوله تعالى بعد ذلك ﴿وَيُزِيهِ الصَّدَقَاتُ وَاللَّهُ لَا يُؤْتِي مَالًا يَكْفُرُ أَتَمِّمُ﴾

[البقرة: 276] وحرمانه من محبة الله تعالى بسلبه بعضه ومقنه عر وجل

(5) قوله تعالى ﴿أَيُّ مَالٍ فِي شُكٍّ﴾ [البقرة: 276] وقوله على ما اجزى الآية واستعماله لما يعرض له من الضرورة بدلاً من إبطائه وتأخير قبته إلى الميسرة، أو إبعاده بالصدقة

(6) تسميته أثيماً، وهي صيغة مبالغة من الإثم وهو كل ما فيه ضرر في النفس أو ائد أو غيره وأشدّها لضرر والمعاسد الأجتماعية

(7) إعلانه بحرب من الله ورسوله، لأنه عدو هي في قوله تعالى بعد الأمر بترك ما بقي للمرايين من الربا بعد التحريم ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: 279]

(8) وصفه بالظلم في قوله ﴿وَإِنْ تَتُوبَا فَلَكُمْ دُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: 279]

(9) عبد النبي صلى الله عليه وسلم إياه من أهل الموبقات وهي أكر الكبائر نسي الصحيحين وسيرهما من حديث أبي هريرة مرفوعاً «اجسوا السبع الموبقات» أي المهلكات، قلوا وما هن يا رسول الله؟ قال «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال لستم، واستولي يوم الزحف، وقذف المحصنات عافلات المؤمنات»

(10) ورود عنه أحاديث صحيحة في لعنه صلى الله عليه وسلم لأكل الربا وموكله، وفي بعضه زيادة كآته وشاهدته.

(11) في غير الصحاح أحاديث كثيرة في التوعيد الشديد عيه، منها أن درهم ربا أشد من ثلاث وثلاثين رية في الإسلام، وفي بعضها 36 زنية، وفي

بعضها بصح وثلاثين ربية، وفي بعضها «الربا اثنان وسبعون باماً أدياناً مثل اثنين انرجل أمه، وإن أربى الربا استطاعه الرجل في عرص أحينه» روه الطبراني في الأوسط من طريق عمرو بن راشد وقد وثقه ابن حبان على نكارة حديثه هذا

وحملة القول أن هذا النوع الشديد كله لا يمكن أن يكون على ربا المصن انور في حديث عبادة وابي سعيد وغيرهما لأنه لا صرر فيه ولذلك اضط بعض الفقهاء إلى القول بأن تحريمه تعدي لا يعقل معاه ومن المعلوم من الدين بالضرورة بصراحة أدلت في الكتاب والسنة أن الإسلام يسر لا عسر فيه ولا حرج، وأنه الخفيف لسمحة، وقال بعداء إن من علامه الحديث الموصوع أن يكون فيه وعد ثواب عظيم على عمل نافع أو سهل قبل انشأه أو وعد شديد على عمل ليس فيه صرر في الدين ولا في الدنيا أو فيه صرر قليل

هذا وإن بيع الأحاساس ستة بعضها بعض مع التقاض المعناد بالتراضي أو بيع حسن باخر مع تأخير لقض ليس فيه من الصرر والفساد ما يستحق عليه شبه من أنواع ذلك النوع فلا يفهم له علة إلا سد ذريعة ربا السبته الذي هي لله عنه وتوعد معه بما لخصاه انفاً، فهو كنهية صلى الله عليه وسلم عن حذوة انرجل باخرأة لأجنبيته، وعن سفرها لا مع دي رحم محرم، وعن الاتساد في الأوابي لتي يسرع فيها اختيار المبيع لميلود منها من ثمر أو ريب، وعن الخلدوس على مائده يشرب عندها الخمر، لأن هذا وذلك على سهل وجود الخمر ويجري على شربها تأثير الألفة ولقدوة، ومثله أو أشد شرب القليل من الشراب الذي لا يسكر إلا الكثير منه وأنفع من هذا في الهي لسد الذريعة هي الله عز وجل للمؤمنين عن سب آهة المشركين وأصنامهم مع تعديله ابدال على دين وهو قوله ﴿وَلَا تَقْسُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْئَلُ اللَّهُ عَنْهُمْ بَعْضُ جُلُودِهِمْ﴾ [الأنعام، 108].

وأما نسمة ذلك ربا في بعض الرويات فمن باب المجار المرسل تقونه تعالى حكاية عن أحد صاحبي يوسف في السجن ﴿رَبِّ أَرِنِي أَتُحِبُّ خَمْرًا﴾ [يوسف، 36] وقد صرح ابي صلي الله عليه وسلم بما يند على هذا في بعض

روايات هذه لأحد حديث ابن عمر عند الإمام أحمد والطبراني «لا تتبعوا انبياء بالديارين ولا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين فهي أحاف عليكم الرِّبا» وقد ورد في روايات متعددة إطلاق لفظ الربا أو أشد الرِّبا على استطالة لرجل في جرح أحبه يعني بالعبية، وإطلاق لفظ الربا على مقدماته في حديث مرفوع معروف.

وروى مالك وعبد بن حميد وابن جرير والبيهقي عن ابن عمر قال: قال عمر بن الخطاب لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تسعوا الورق بالذهب أحدهما عتق، ولا حر دحر، وإن استطرك حتى يبح بينه فلا تنظره إلا بدأ بك هاب وهاء، إني أخشى عليكم الرِّبا والرِّبا هو الرِّبا

وروى مالك والبيهقي عن نافع قال قال ابن عمر يحدث عن عمر في انصرف ولم يسمع فيه من النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً قال قال عمر لا تتبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل سواء سواء ولا تشعوا بعضه على بعض إني أخاف عليكم الرِّبا

ولكن أبو عبد الله شديد في الرب وما يقتضيه من الورع واتقاء الشبهات أوقع الناس في مشكلات من هذه المسألة منذ ذلك العصر إلى اليوم، فترى أن عمر (رضي الله عنه) عني به عن ربا الفصل حواً من إصابته إلى الربا وعلى نصرة بجه بأن آية لقرة آخر ما نزل يعني من آيات الأحكام وأنه صلى الله عليه وسلم توفي ولم يقل هم فيها شيئاً غير ما كانوا يعمونه من ربا الخاهلية، ومن وضعه وبطله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة، وقوله فدعوا لرب والريبة - براه عن هذ قد قال فيها رواه عنه ابن أبي شيبة لقد خفت أن نكون قد زدنا في الرب عشرة أضعافه بمحافه، ولقد صدق رضي الله عنه فكل من حاور حدثي وقع في صده

#### فصل مهم في إلحاق الفقهاء ذرائع الربا وشبهاته بالربا القطعي بالنص

قال الحافظ ابن كثير في تفسير الآيات: وإما حرمت المحاربة وهي المراجعة بعض ما يخرج من لأرض، والمراصة وهي اشتراء الرطب في راء والنحل

بالتمر على وجه الأرض، والمحاكمة وهي اشتراء الخبز في سبيله في الخقل بالحب على وجه الأرض - إنني حرمت هذه الأشياء وما شاكلها حسماً لمدة الربا لأنه لا يُعلم التساوي بين شيئين قبل الحذف، ومن هذا حرّموا أشياء سبها فهموا من تصديق المسائل المفضية إلى الربا ولو سئل الموصلة إليه، وتفوت نظرهم بحسب ما ذهب الله بكل منهم من العلم، وقد قال الله تعالى ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عِلْمٌ﴾ [يوسف 76] وباب الربا من أشكال الأنواع على كثير من أهل العلم. وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثلاث وددت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد إليّ فبهن عهداً تنتهي إليه: الحد، والكلالة، وأبواب من الربا يعني بذلك بعض المسائل التي فيها شبهة الربا ولشريعة شاهدة بأن كل حرام فالوسيلة إليه مثله لأن ما أقصى إلى المحرام حرام، كما أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب اهـ كلام ابن كثير. وأورد بعده حديث السعمان في الحلال والحرام والشبهات وهو معروف وميثاقى البحث فيه

أقول إن العماد ابن كثير رحمه الله تعالى قد قطع لنا عمل عنه جمهور العلماء وقصروا في بيانه في هذه المسألة الخطيرة ومكنه لم يسلم من مجاراتهم في بعض ما أخطأوا فيه بل أمرهم عليه واحتج بهم بما لا حجة فيه، ويؤخّده وما قدمه عليه أمور يجب تدبرها لتحرير هذه المسألة المشككة فنقول:

(1) إذا كان عمر أمير المؤمنين (الذي قال فيه عبد الله بن مسعود من أكرم عليه الصلوة أنه قد مات بموته سبعة أعشار العلم) قد حشي أن يكون مسلمو عصره قد رادوا في الربا عشرة أصعاف من شدة خوفهم من الوقوع في شيء منه، فإن من بعدهم قد رادوا عنهم أصعاف ما وقعوا فيه من باب الاحتياط واتقاء الشبهات، فإنهم عاينوا ما شئى عنه من البيوع مهما تكن صفة الهي ومهما يكن صفة، وعذرا من البيوع الباسدة عندهم، وإن يكن مسبب ما قالوه في مسددها رأي بعضهم ما أقرن الله به قرآن، ولا ذكر الرسول صلى الله عليه وسلم فيه بساً، وصارت هذه الأنواع التي لا تكاد تُحصى مقرونة في أذهان الجميع بذلك

ابوعبيد الشريد في كتاب الله تعالى وفي الأحاديث الصحيحة وكذا الصعيقة والمكبرة والشادة والموصوعة التي رويها في ذلك، ويقس في المسلمين في هذه الأعصار من يميز بين ما يصح منها وما لا يصح فأوقعوا المسلمين في أشد الحرج لمنفي بنص كتاب الله تعالى المحكم عن دينه.

(2) إن قوهم ندي جعلوه أصلاً تسلي منه فروع لا تحصى في الربا وهو إن اجهل بالمائلة كحقيقة المفاصلة غير مسلم فالجهل ليس كالعلم ولا يصح أن يُجعل دليلاً على التحريم الذي تقدم أن سلب الصالح لم يكونوا يقربون به لا نص قطعي لروايه وندالة بل نقل الإجماع أبو يوسف عنهم اشترط وروده في كتاب الله تعالى نص حي لا يحاج إلى تفسير وقد عذب أن الله تعالى لم يحرم في كتابه إلا ربا السيئة الذي هو أخذ لريدة في المال لأجل تأخير ما في الدمة منه اندي من شأنه أن يتضاعف ويكون محرراً للبيوت ومفسداً للعميران، ومبطلاً لمصائل التراحم وانتدون بين الناس ومن اعرب أن يوه العباد رحمه الله تعالى لعلم هؤلاء الدين قال فيهم اهم «حرموا أشياء مما فهموا من تصيب المسالك لمقصية إلى ربا» وغفل عن كونهم إنما ضيقوا ما وسعه الله تعالى وعسروا ما سره، مخالفين في ذلك نص كتابه ولسة رسوله الذي أمر أصحابه وعلماء وأمنه بالتيسير وسهالهم عن التفسير كما هو ثابت في أحاديث الصحاح والسنن المشهورة.

(3) قوله في توجيه مسئلتهم إن الشريعة شاهدة بأن كل حرام فالوسيلة إليه مثله لأما أفضى إلى الحرام حرام فيه بطر من ثلاثة وجوه (أحدها) أن انوسائل ليست كالمقاصد في نفسها بل هي دونه في الخير والشر والنفع والضرر والحلال والحرام كما يظهر من الأمثلة التي ذكرنا بها أن النصوص وردت في انهي عنها لأنها خريفة إلى الحرام القطعي.

(ثانيها) أن تحديد الوسائل في المسائل ودرجة إقصائها إلى المقاصد من أشق الأمور فإذا لم تكن مقصورة حتمت باختلاف الأفهام والآراء



(ثالثها) جهة الدلالة فيها على من أحكام المقاصد مما لا يشت إلا بالنص  
انقطاعي كأصل لعدة والتحرير الديني فالوسيلة له أولى بذلك، ومنها ما يشت  
بالدين الظني واعتبر ذلك بقوله تعالى في الزواج ﴿فَإِنْ جُفِيَتمُ الْأَسْهُلُ فَأَوْجَدَةً أَوْ مَا  
مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَقُولُوا﴾ [النساء: 3] فقد أوجب تعالى على من خاف  
على نفسه عدم العدل بين الزوجين أو لأرواح أن يتزوج واحدة لأن العدد  
وسيلة للعدل وهو الظلم محرم لذاته. وكون تعدد الزوجات وسيلة إليه عند  
أكثر المعددين في هذه الأمانة مشاهد، ويدل عليه من النص قوله تعالى ﴿وَلَنْ  
تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [نساء: 129] الآية، ومع هذا لم  
يمن أحد من هؤلاء لفهاء بتحريم التعدد وعدم ثبوت الزوجية وما يربط  
عليها من الأحكام به.

(4) استند العميد على القاعدة الكلية التي ذكرها بحديث النعمان بن بشير  
مرفوعاً «إِنْ الْحَلَالَ بَيْنَ وَإِنْ الْحَرَامَ بَيْنَ، بَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ  
مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ تَقَى اشْهَاتٍ فَقَدْ اسْتَرَأَ بَدِيهٍ وَعَرَصَهُ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشَّهَاتِ  
وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَأَرَاغِي يَرَعَى حَوْلَ الْحَمَى يَوْشِكُ أَنْ يَمُوتَ فِيهِ، أَلَا وَدَّ لَكِنْ  
مَلِكٌ حَمَى، أَلَا وَدَّ حَمَى اللَّهِ عَظَمَهُ» الحديث، وهو في الصحيحين وهذا اللفظ  
هو الذي أحاراه النووي في الأربعين وقد روي عن غير النعمان بألفاظ تختلف  
بعض الاختلاف وهو لا يدل على تلك القاعدة الكلية لإجماع المسلمين على أن  
من رعى سائمته أو ذاته حول حمى وأمكنه احتساب الوقوع فيه لا يكون رعه  
حراماً كالرعي في حمى، وأن اتقاء لرعي حول الحمى إنما يطلب تزواً  
واحتياطاً وللعلماء في تفسير «ومن وقع في شهات وقع في الحرام» تفصيل لأنه  
إما أن يكون من الكثيرين الذين لا يعلمونهم، وإما أن يكون ممن يعلمون الحكم  
ولا يشتبهون فيه، فإن كان ممن يعلمون أن هذا المشتبه فيه الحرام في وجه حله أو  
حرمته حلال فإنه لا يأثم به، وإن كان ممن يعلمون أنه حرام فإنه يأثم، وأما من  
يضع في المشتبه مع اشتباهه عليه فإنه لا يأثم أن يكون من المحرم فكأنه تجرأ على

أحرام، وكذا من علم أنه دريعة إلى الحرام كإندي يتروح عن أمراته وهو لا يشق من نفسه بالعدل لكرهته للأولى وجه للتأنيبه فإنه لا يلبث أن يظلم، فهذا محمول للحكم بوقوعه في الحرام وليس المعنى أن نفس المشتبه فيه حرام لأنه يخرج هذا عن كونه مشتبهاً فيه.

قال الحافظ ابن حجر في شرح الحديث من فتح الباري واحتجف في حكم الشبهات قبيل التحريم وهو مردود، وقيل لكرهه، وقيل الوقف، كاختلاف فيما قبل الشرع وحاصل ما عساه أن يعلم الشبهات أربعة أشياء (أحدها) تعارض الأدلة كما تقدم (ثانيها) اختلاف العلماء، وهي مترعة من الأولى (ثالثها) أن المراد بها مسمى المكروه لأنه يجتنبه جوارح الفعل والترك (رابعها) أن المراد بها المباح ولا يمكن قائل هذا أن يحمله على متساوي الطرفين من كل وجه، بل يمكن حمله على ما يكون من قسم خلاف الأولى بأن يكون متساوي الطرفين باعتبار دانه راجع لفعل أو تركه باعتباره أمر خارج إلح

ومن ألفاظ الحديث ما هو صريح في أن الوقوع في الشبهات مدرجة بوقوع في الحرام لا وقوع فيه كحديث ابن عمر «الخلال سبب والحرام سبب ويسبها مشبهات فمن اتقأها كان أبره لبيبه وعرضه، ومن وقع في الشبهات أوشكت أن يقع في الحرام».

وقال الحافظ من ربح في شرح الحديث. وقد مر الإمام أحمد أنشئه بأنها مبرنة بين الخلال والحرام - يعني الخلال المحص والحرام المحص - وفسرها تارة باحلاط الخلال والحرام وذكر أن أصحابهم الجنبلة اختلفوا فيه هل هو مكروه أو محرم؟ على وجهين وأن مهم من حل ذلك على الورع.

وذكر هو وأن منلج في الآداب الشرعية آثاراً عن كبار علماء السلف في ذلك (مها) ما رواه الحديث عن علي رضي الله عنه أنه قال في جوارح السلطان لا بأس بها ما يعطيكم من الخلال أكثر مما يعطيكم من الحرام (ومها) كد السي

صلى الله عليه وسلم وأصحابه يعاملون المشركين وأهل الكتاب مع علمهم بأهم  
لا يجتسئون الحرام كله

قال الخطيب ابن رجب، وإن اشتبه الأمر فهو شبهة والورع بركه، قال  
سلمان لا يحصي ذلك وتركه أعجب إليّ، وقال البرهري ومكحول لا بأس أن  
يؤكل منه ما لم يعرف أنه حرام بعينه، فإن لم يعرف في ماله حرام بعينه ولكن علم  
أن فيه شبهة فلا بأس بالأكل منه، نص عليه أحمد في رواية حسن، وذهب  
إسحاق بن راهويه إلى ما روي عن ابن مسعود وسليمان رضي الله عنهما وعمرهما  
من الرخصة، وإلى ما روي عن الحسن بن سيرين في إباحة الأكل من بقية  
من الرضا ولقار، ونقله عنه ابن منصور وقال الإمام أحمد في المأكل المشبه لحلاله  
بحرامه إن كان المد كثيرٌ أخرج منه قدر الحرام وتصرّف في الباقي، وإن كان  
المال قليلاً جتته كله، وهذا لأن يقلل إذا تناول منه شيئاً فإنه يتعذر معه  
السلامة من الحرام بخلاف الكثير

ثم قد ومن أصحابنا من حمل ذلك على الورع دون التحريم، وأباح  
انتصرّف في القليل والكثير بعد إخراج قدر الحرام منه، وهو قول الخليفة  
وعيرهم، وأخذ به قوم من أهل الورع منهم بشر الحافي، ورحص قوم من  
السلف في الأكل من ماله حرام ما لم يعلم أنه من الحرام بعينه كما تقدم  
عن مكحول والبرهري، وروي عنه عن الفضيل بن عياض، وروي في ذلك أن  
عن السلف فصّح عن ابن مسعود أنه سئل عن من له حمار يأكل الرضا علانية لا  
يخرج من مال خبيث يأخذه يدعو إلى طعام؟ قال: أجيّبه فإنها اهتبه (أو  
لمهنة) لكم والوزر عليه اهـ. المراد منه.

فَعَلِمَ بهذا كله أن من الجهل المبين أن يُعَدَّ ما يشبه في أمره ولا يتبين وجهه  
بالحسن والحُرمة فيه من الحرام المحض ولو من الصغائر، فكيف يجوز أن يعد من  
أكبر الكبائر التي أندر الله مرتكها بأشد الوعد ولعه رسولُه صلى الله عليه  
وسلم؟ وإنما يكثر منه في كلام المفيدين الذين يأخذون بالتسليم كل ما يروونه في

كتب من قبلهم ولا سيما علماء مذهبهم، ولا يعنون بالطر في أدبتهم، بل بأحدويهم بالتسليم على علانهم، وعن من يعتر في الأدب أن يستقصي ما قاله أهلها لمستقلون ويتحرى في البحث عن غيرها ويصعب المبر أن المستقيم لترحيح بعضها على بعض، لا كما فعل أحنوا المفتي الهدي في مسألة أربا.

إذا تمهد هذا طهر به أن الحق في أمر الذي هي الله تعالى عنه في كتبه وتوعده فاعله بما لم يتوعد بمثله على ذب آخر أنه رب النسبته الذي كان معروفاً في احدهما كما قال من ذكرنا عاراضهم من أعلام العلماء المستقلين ولتابعين لبعض الأئمة في النظر والاستدلال، لا مجرد لتعدد الآراء والأقوال، فمن لا تُعد آراءهم وأقوالهم حجة بإجماعهم وإجماع الأمة كلها

وامام هؤلاء القائلين بذلك حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وعبد نقول ويكرره بأنه هو ما يؤخذ من المان لأجل تأخير الذين المستحق في الدمة إلى أجل آخر منها يكن أصل ذلك الذين من بيع أو قرص أو غيرهما، فلا يدخل في مفهومه ما يراد في أصل الذين عند عقده على ما يعطى للمدين رجلاً له، وإما هو ما يعطى لأجل تأخير الذين المستحق هذا هو معه في اللغة قال لفيومي في المصباح المير والسيء مهور على فعيل - ويجوز الإدغام لأنه رائد - وهو التأخير، والسبب على فعيلة مثله وهما اسمان من نساء الله أجله من باب قطع، وأنساء بالالف إد أحره، فيقال نساء الله في أجله وأنساء فيه - إلى أن قال - وأنساءه لذين أحرقه الله وهذا النوع هو الذي كان يتصاعف بعجز المدين عن بقضاء مرة بعد أخرى حتى يصير أضعافاً مضاعفة ويستهدك جميع ما يملكه المدين في كثير من الأحيان

وهذا تظهر حكمة التعليم الحكيم في ذلك الوعيد الشديد عليه وفي تسجيته ظلماً، ولا يظهر هذا في كل قرص حر موعاً، ولا في بيع أحد الأجاس لسنة مثله متصلاً بقداً أو بسنة، فصلاً عن تمييز الأموال بالشركات التجارية انني لا نلتزم شروط المعهات فيها كما يأتي بعد وإنما يظهر من سبب النهي عن هذه

ابن يونس أنه سد للربعة الربا المحرم القطعي، وهذه الربعة مصونة لا قطعية، وقد ذكرنا أن بعض ماها في انشريع من الامثله، ومن المنهيات في الأحاديث ما هو محرم وما هو مكروه أو خلاف الأولى، وما هو لمحض الإرشاد لا بتشريع انديبي، وإني يكون التمييز بين هذه الأنواع بالأدلة الخاصة أو القواعد العامة أو المعارض بين مخصوص ورجيح الأفتوق كالههي عن أكل لحوم سماع النوحس واطير مع حصر مخصوص لمرآن لحرمان الصعام في امية و لدم المصفوح وخم الخثير، ما أهل بغير الله به، وقد حقت أن الهي فيه للكرهة وفاقاً لذهب ماث حمأيه وبين مخصوص المرآن لمطعية الرواية والدلالة بصعني الحصر، وبه فيه أن تعبر في بعض الروايات بالتحريم قد يكون رواية بالمعنى مهم الراوي أن المراد من الههي التحريم

وكذلك يفاق في الههي عن بيع النقذين وأصول الأعدية المذكورة في حديث عادة إلا يبدأ بيد مثلاً يمثل إد التحد حسن، والاكتفاء بالتفاهس إذا احتلف

ومما يدل على أن هذا النهي غير مفصود بالدات ما صرح في إحاحة بيع العرايا وفي بيع الكثير من اتمر الرديء نقيل من اتمر الجيد بأن يجعل العقد على بيع كل منها ناشمن وهذا أصل من أصول أدلة من جوروا الحيلة في الشرع ولكس لا يصح هذا الاستدلال إلا في المسائل التي لا تصيح فيها علة الحكم وذهب حكمه الشارع فيه كمسأله التفصي من بيع اتمر بالتمر التي أفتى فيها النبي صلى لله عليه وسلم وبني أعفد هذا اسحت فصلاً حصاً إتماماً بتحقيق مسألة الربا العامة من كل وجه

### فصل في الحيل في الربا وغيره

الحيلة سم أو هية من حال الشيء تحول إذا تغير حاله أو لونه أو صمعه أو وضعه أو مكانه، وأصلها حوله كحكمه فعبت بوياء تكسر ما فلها حال في الأساس حال الرجل يحول حولاً إذا احتاب ومه «لا حول ولا قوة إلا بالله» وحال الشيء وهو حال تغير، وحال لونه، وحال عن مكانه تحول - إلى أن قال -

وحاوله طلبه بحيلة اهـ. وفي المصباح المير و خيلة الخدق في تدبير الأمور، وهو تقليب الفكر حتى يهتدي إلى المقصود، وأصنه الواو، واحتال طلب خيلة هـ

وقال الرابع في مفردات القرآن والخيلة والخويلة: ما يتوصل به إلى حانية ما في حفية، وأكثر استعمالها في تعاضيه خث، وقد تستعمل فيه حكمة، ولها دق في وصف الله عز وجل ﴿وَهُوَ شَدِيدُ الْحَالِ﴾ [الرعد 13] بكسر الميم - أي لتوصل في حفيه من اناس إلى ما فيه حكمه، وعلى هذا النحو وُصف بالمكر والكيد لا على الوجه المذموم، تعالى الله عن الفصح اهـ وذكر قبل ذلك أن من الأمثال «لو كان ذا حيدة لتحول»

وأقول أنه ما في مكر والكيد كما ما في الخيلة والاحتال أنه بكسر استعماله فيما فيه خث أو صخ، وسه كما ساء في التفسير أن أكثر ما يُخفي البس هو ما يعد عدوهم فيحاً أو صاراً ولو بأعدائهم وحصولهم، وما هو طهر لخط وهمد عليهم وعجروا عن إتقانه كما تقع في الحرب وشئون السياسة ولم يرد لهذا الخيلة في القرآن إلا في ما هو واجب منها وهو قوله بعد وعيد الذين يتركوا الحجرة من دار الكفر ولطم إلى الإسلام وانعدل ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَمْتَدُّونَ سَبِيلًا﴾ ﴿١٨﴾ فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿١٩﴾ [النساء].

وأول من أدخل الخيل في الشرع أبو حنيفة وأصحابه، وأول من ألف فيها صاحبه لقاضي أبو يوسف ألف كتاباً مستقلاً سَمَّاهُ (كتاب الخيل) ثم محمد بن الحسن وبعها فقهاء مذهبهم فهم يذكرون في كتب فقهم أبواباً للخيل التي يصعوب بالشرعية، ووافقهم الشافعية في أصل حور الخيل، وقد يحظرها فقهاء المالكية والخبيلة

وفي الجامع لصحيح لبيحاري كتاب خاص سماه (كتاب الخيل) فتح فيه أبو نأورد فيها ما صحح على شرطه متعلقاً بالخيل والدلالة على كراهه لشرعها أولها (باب في ترك الخيل، وأن لكل امرئ ما بوى في الأيما، وغيرها) وأورد فيه حديث «إنا لأعمال بالسية» الذي افتتح به صحيحه برواية «بالسيات» أشد هذه الترجمة إلى أن جمع لأحكام السرعة من فعل وسركه مدحل في عموم هذا الحديث خلافاً لمن حصّه بالعداات وما في معناه كالأيمان. وسائر أبوابه في الصلاة، والزكاة، والكاح، والبيع، والعصب، وهبة، والشفعة، ولاحتيال للفرار من الطاعون، واحتيال معمل (أي عامل لسلطان) ليهدى له. وقد كتب الخافض اس ححر على عنوان (كتاب الخيل) في شرحه له (فتح ابيري) ما يسه.

(الخيل) «جمع حيلة وهي ما يتوصّل به إلى مقصود بصريق خفي، وهو عند العلماء على أقسام بحسب العمل عنيها، فإن توصل بها بطريق مباح إلى إبطال حق أو إثبات باطل فهي حرم، أو إلى إثبات حق أو دفع باطل فهي واجبة أو مستحبة، وإن توصل بها بطريق مباح إلى سلامة من وقوع في مكروه فهي مستحبة أو مباحة، أو إلى ترك مندوب فهي مكروهة

«ووقع الخلاف بين لأئمة في القسم الأول هل يصح مطلقاً وينهد طاهر وباطناً أو يطل مطلقاً أو يصح مع الإثم؟ ولم أجارها مطلقاً أو أبطلها مطلقاً أدلة كثيرة فمن الأول قوله تعالى ﴿وَعَذِّبْكَ بِنِعْمَتِنَا تَرْجِيءُ وَلَا تَحْنُثُ﴾ [ص 44] وقد عمس به صلى الله عليه وسلم في حق الضعيف الذي زنى وهو من حديث أبي أمامة بن سهل في بسس ومنه قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً﴾ [لطلاق 2] وفي ليل محارح من لمصايق، ومنه مشروعة الاستثناء فإن فيه تليصاً من حيث، وكذا لك الشروط كلها من فيها. سلامه من لوقوع في المحرح.

ومنه حديث أبي هريرة وأبي سعيد في قصة بلان «بع لجمع بالدرهم ثم بتع بالدرهم جنيهاً»<sup>(1)</sup>

«ومن الثاني قصة أصحاب السبت وحديث «حرمت عليهم الشحوم وحملوها فدعوه وأكثروا ثمنها» وحديث النهي عن السحش وحديث «عن المحلل والمحلل له».

والأصل في اختلاف العلماء في ذلك اختلافهم هل يعتبر في صيغ العقود القاطعة أو معاينتها؟ فمن قال بالأول أجاز الخيل، ثم احتلقوا قصتهم من جعلها تعد ظهراً ووطئاً في جميع الصور أو في بعضها، ومنهم من قال تعد ظهراً لا بطناً، ومن قال بالثاني أبطلها ولم يُجرِ منها إلا ما وافق فيه اللفظ بمعنى الذي تدل عليه القرائن الخالية وقد شهر القوم بالخيل عن الخبثية لكون أبي يوسف صنف فيها كتاباً لكن المعروف عنه وعن كثير من أئمتهم تقييد أعماها بمصدق، قال صاحب المحيط:

«أصل الخيل قوله تعالى ﴿وَحُذِّرْتُمْ بَيْعُهَا﴾ [ص 44] الآية وصاطعها إن كانت بقرار من الحرام والتباعد من الإثم وحسن، وإن كانت لإبطار حق مسلم فلا، بل هي إثم وعدوان» اهـ

أقول إن هذا لأصل لا بقصدهم فإنه تحريف من الله عن بيعة أبيه عليه السلام فهو نص إلهي استثنائي لا يصح أن يقيس عليه من قد أن شرع من قبيل شرع لنا فصلاً ممن يقول ليس شرعاً له وهو الحق بصل القرآن، أو هو من قبيل خصائص بيت صلى الله عليه وسلم في شرعاً ومثله احتياج يوسف عليه السلام لأحد أخيه مع علم المخالفة لشرع منكم مصر، وهو مما يستندون به على شرعية خيل، فإن الله تعالى قال ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الْيَهُودُ﴾ [يوسف 76] فهو إدبار منه

(1) لجمع والمقتل المبرر الرديء والجسب نوع من أجوده وسعود إلى الحديث



تعالى، فلا يفاس عليه ما يعمل مخالفة شرعه. وسيأتي الكلام على ما أشار إليه  
الحافظ من الأحاديث في أدلة الفريقين

ثم كتب الحافظ في الكلام على حديث لثة منه ما نصه متعلقاً بالموضوع

«واستدل به من قال بإبطال الخيل ومن قال بإعهاف لأن مرجع كل من  
الفريقين إلى بية العامل وسيأتي في أثناء الأبواب نتي ذكرها المصنف إشارة إلى  
بيان ذلك، وانصابط ما بعدت الإشارة إليه إن كان فيه خلاص مطلوب مثلاً  
فهو مطلوب وإن كان فيه فوات حق فهو مذموم، ومن الشافعي على كراهة  
تعاطي الخيل في نفويت الحقوق فقال بعض أصحابه هي كراهة تبره وقال كثير  
من محققهم كالغزالي هي كراهة تحرير وبأثم بقصده، ويدل عليه قوله «ورنما  
لكل امرئ ما نوى» فمن نوى عقد البيع الربا وقع في الرب ولا يخصصه من الإثم  
صورة لبيع، ومن نوى عقد نكاح لتحليل كان محدلاً ودحر في الوعيد على  
ذلك باللعن ولا يخصصه من ذلك صورة نكاح، وكل شيء قصد به تحرير ما  
أحل الله أو تحليس ما حرم الله كان إثماً، ولا فرق في حصول الإثم في التحليل على  
الفعل المحرم بين الفعل الموضوع له وبين الموضوع لغيره إذ جعل ذريعة له

«واستدل به على أنه لا تصح لعادة من لكاfer ولا المجنون لأهمل لسا من  
أهل العبدته وعلى سقوط القود في شبه العمد لأنه لم يقصد انقسل، وعلى عدم  
مؤاحدة المحطى والناسي والمكره في انطلاق والعناق ونحوهما وقد تقدم ذلك  
في أبوابه، واستدل به لمن قال كالدنية أيمن على بية المحضوف له ولا تنفعه  
النورية، وعكسه غيرهم، وقد تقدم بيانه في الأيمن

«واستدلوا بها أخرجه مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً «أيمن على بية  
المستحب» وفي لفظه «أيمن على ما يصدقك به صاحبك» وحمله الشافعية  
على ما إذا كان المستحب الحاكم واستدل به لذلك على القول بسد الدرائع  
واعتماد المقاصد بالقرائن كما تقدمت الإشارة إليه.

أو صيغ بعضهم ذلك بأن الألفاظ بالنسبة إلى مقاصد المتكلم ثلاثة أقسام .  
 [أحدها] أن تظهر المطابقة إما يفيد إيجاباً أو طبعاً [وإثباتاً] أن يظهر أن  
 المتكلم لم يرد معناه إما يقصاً وإما صفاً [وإنشأ] أن يظهر في معناه ويقع لتردد  
 في إرادة غيره وعدمها على حد سواء ، فإذا ظهر قصد المتكلم لمعنى ما تكلم به أو  
 لم يظهر قصد يحاط به كلامه وجب حمل كلامه على ظاهره، وإذا ظهرت إرادته  
 بخلاف ذلك ، فهل يستمر الحكم على الظاهر ولا علة بخلاف ذلك أو يعمل  
 بما يظهر من إرادته؟

«فاستدل بالأول بأن البيع لو كان يفسد بأن يقال هذه الصعة فيها ذريعة إلى  
 انزاعه، ونية المتعاقدين فيها فاسدة فكان إفساد البيع مما يتحقق تحريمه أو أن  
 يفسد به البيع من هذا الظن، كما لو نوى رجل شراء سبب أن يقبل به رجلاً  
 مسماً بغير حق فإن العقد صحيح وإن كانت نيته فاسدة حراماً، فلم يستلزم  
 تحريم القتل بفساد البيع وإن كان العقد لا يفسد بمثل هذا فلا يفسد بالظن  
 والتوهم بطريق الأولى

«واستدل بشي بأن نية تؤثر في الفعل فيفسد بها تارة حرماً وتارة حلالاً  
 كما يصير العقد بها تارة صحيحاً وتارة فاسداً كندح مثلاً فإن الخسوف يحل إذا  
 دبح لأجل الأكل ويحرم إذا دبح لغير الله والصورة واحدة، والرجل يشترى  
 الحارية لو كبه فتحرم عليه، ونفسه فتح له وصورة العقد واحدة، وكذلك  
 صورة بقرص في ندمة وبيع النقد مثله إلى أجل صورتهما واحدة، والأول قرصة  
 صحيحة والثاني معصية باطنة، وفي الحملة فلا يرم من صحة العقد في الظاهر  
 رفع الخرج عن يعاطى الحيلة الباطنة في الباطن والله أعلم. وقد نقل لسفي  
 الحنفي في لكائي عن محمد بن الحسن قال ليس من أخلاق المؤمنين القرار من  
 أحكام الله بالحيل الموصلة إلى إبطال الحق»

هذا ما كتبه الحافظ في الفتح في حديث البية وبقوله كنه ما فيه من القوائد

ويقول إن فقهاء المذهب كعلي القرايين الوضعية يستطيعون الأحكام من عبارات نصوص المذهب من غير نظر في النيات الباعثة على الأعمال، ولا في موافقة حكم التشريع وعدله البدئية، وما يرضي الله ويشيب عليه، وما يُسحطه ويعاقب عليه، ويسمون هذه الأحكام شرعية فيهم الناس أنها شرع الله الذي حاطهم به ويحاسبهم عليه، فيما صححوه منها فهو الحلال الذي يرضيه، وما أظلموه فمخالفته حرام يُسحطه، وليس الأمر كذلك بإطلاقه، بل الحق ما عدم اتفاقاً بالإجمال محملاً، وهذا تحقيق القول فيه مفصلاً مؤصلاً

### التحقيق الفلسفي في المسألة

تحقيق في هذه المسألة أن الأحكام الشرعية لها نصوص تبينها وتضبطها، وجنم هي المقصودة بالتشريع والمراد منه، وعليه الحقوقي وعلمة القوانين يعبرون عن هذه الحكم بروح القانون، وعن الأول بحرفية القايوب أو بالنعى الخرفي به، وهم متمقون على أن انقاضي العدل هو من يجمع في أحكامه بين موافقة نص القانون ومدلوله للفظي الذي هو هيكله الظاهر، وبل روحه والمقصود منه في الباطن، وهو الحق والعدل والإصلاح بين الناس في القصايا الشخصية، سواء كان الخصم الشخصي فيها فرداً أو جماعة كالشركات أو مصلحة عامة كالحكومة، فإذا تعارض نص القانون الحرفي هو وروحه الذي تحقق به حكمه بسرع ونرضه إليهم يسمون من يرجح الأول قاضي بقايوب، ويسمون من يرجح الثاني قاضي العدل والإنصاف، والفقهاء يفرقون أيضاً بين ما يشت قضاء وما يجب تذيي

فالمراتب ثلاث أعلاها الجمع بين مدلول اللفظ وحكمته المقصوده منه، وهي كالحسد والروح للشخص، ودونها المحامد على الحكمة وإرجاع للفظ إليها ولو بصرب من التأويل، ودونها الحمود على انطواء اللفظية وإصاع به الحق والعدل

وموصوع الجنب في الشرائع والفرائض والعقود والمعهود والوعود والأيمان والدور بيان وإفتاء وحكماء وتعبداً دون هذه اشلاث وهو تتحول عن مدلول اللفظ الحرفي تأويل أو تحريف أو معارضة تقتضي ترجيح غيره عليه، وإس يفعله الإنسان هرباً وتقصياً مما يوجهه عليه النص، والمؤ حدة في القضاء اندبوي إنما مررت على عاتقه نص النبي سمي عصياناً للسر والقانون، فإن كان النص قطعي لدلالة فلا مهر من العمد على محلفته، وإن كان غير قطعي بأن كان محتملاً لمعبر أو أكثر كان انتر حيج لأحد معانيه بالاحتياط، وكان أقوى وحوه انتر حيج مراعاة عرض بشارع وحكمته من النص ومفهاه الشرع وانقدون متفقون على هذا الأصل، ومن كان يدين الله بعلمه وعمله فهو أقوى بمراعاته عندما يؤلف أو يفني أو يحكم

فمن رَجَّح معنى على معنى بالاحتياط المظني امدحاف سروح ائتشرع وحكمة لشارع منه كان مبعاً للهوى لا للحق، والله تعالى يقول لبيته داود عليه السلام ﴿فَلْتَحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَعْصُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كُفَرُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص. 26] وهذا الأمر وانتهي من أصول اشرع الديني الإلهي لدي لا يُنسخ ولا يتغير بتغير اشرائع، فهو كائنو حيد في العوائد.

وقد يرب في التفسير وغيره أن نصوص الكتب والمسة قسما (أحدهم) ما كان قطعي الدلالة كالأرواية وهو اندي عليه مدار التشريع العام اندي يجب اعتمده و يعمل به على جمع أفراد المتكلمين، وبه تتحقق وحدة الأمة الواجبه، ولا يعدر أحد بالخلاف فيه و (ثسهما) ما كان ظني انروية أو الدلالة وهو الذي عبه مدار لاجهاده، والنواجب أن يعدر المحتمون بعضهم بعضاً فيه حتى لا يكون الاختلاف سبباً لفرق والعداء، وقد سس اسبي صلى الله عليه وسلم هذا الأصل لأمنه، وجرى عليه خلفاؤه وعلماؤه صحبته، وأئمة السلف الصالح من بعدهم قبل حدوث عصبيات المذاهب والشيع

مثال ذلك أنه لم يرد قوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَتَّعُ لِلْآثِمِينَ﴾ [البقرة 219] فهم منها بعض الصحابة بحريم ما إثمهم أرحح من نفعه فتركوا الخمر والميسر، ولم يفهم هذا الآخرون ولعلهم الأكثرون فظل شرب الخمر شائعاً مباحاً كاليسر الذي كان قليلاً، ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بتركها لأن دلالة الآية على تحريمها غير قطعية إلى أن نرى آيات سورة مائدة انقطعية الدلالة فتركها الجميع وصار صلى الله عليه وسلم يعاقب من يشرب الخمر، وهكذا كان صلى الله عليه وسلم يعذر المختلفين في فهم كلام الله تعالى وكلامه الظلي لدلالة قول القطعي، وشو هذه كثيرة<sup>1</sup>

وأما انعقاد المقلدون فإن منهم من يجعلون نصوص دينهم أصولاً شرعية دينية يوجبون الاعتقاد على مدلولها المنطقي في العمل والقضاء، وسيحاول الحين لتطبيق ذلك عليها وإن حالها ما هو معلوم بنص المعصوم من مراد الله تعالى وحكمته، وما كان مجمعاً عليه، فهم من الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم «لَتَتَّبِعَنِّي مِنْكُمْ شَرُّ بَشَرٍ وَذُرَاعاً بَدْرَعاً» حتى لو دخلوا جحر صعب لدخلتموه قالوا يا رسول الله، ليهود والنصارى؟ قال «هم»<sup>2</sup> رواه البحاري ومسلم وغيرهما، وشر ما اتبعوا فيه سبهم جعل كتب مذهبهم ككتاب الله تعالى في التحليل والتحريم بنصوصها ومذهبها، بل جعلها مقدمة عليه في العمل، كما فعل أولئك، وقد شرحنا هذه المسألة في تفسير قوله تعالى ﴿اتَّخَذُوا أَسْبَارَهُمْ وَزِينَتَهُمْ أَزْوَاجَ دُوبِ اللَّهِ﴾ [النور 31]<sup>3</sup>

وأعني أن هذه الخيل المسبوطة في كتب الحنفية تكاد تغمر الناس التفصي من أكثر أحكام الشرع الديني والديني، فلم يتعد أصحاب الاحتيل على التفصي من نصوص كتبهم إلى التفصي من نصوص الكتاب والسنة لما كانت جناية على

(1) يراجع هذا الموضوع في كتابنا الوحدة الإسلامية ورس الإسلام

(2) يراجع تفسيرها في ص 363 من جره التفسير العاشر

أيديس مُصعّمة أو قاتلة لسلطانها على القلوب كما علمت مما تقدم في لغتوى  
أهديه من تعريف الحقيقه لربا، وكونه خاصاً ببيع المواد الستة المهيي عنها وما  
ترتب عى ذلك من الأحكام مخالفة لنص القرآن والربا انقطاعي المعروف عند  
بروله، وعرفه (أي الربا) اشتافعية بأنه لا عقد على عوض مخصوص غير معلوم  
النائل في معبر السرع حابة العقد أو مع سآخير في البدل أو أحدهما فهذا  
انتعريف يُدْجَل في الربا القطعي ما ليس منه، ويخرج منه ما هو منه، ويحتمل من  
يُحَي ما لا يقبه النص الشرعي

واعنده عند الشافعية في الحيلة حديث أبي سعيد الخدري وأبي هريره  
لنشق عليه في بكرة صلى الله عليه وسلم مع الصاعين من التمر الرديء كالجَمع  
بصاع من لحيد كليري و خبيب وأمره ببيع الرديء بالدرهم و شراء الجيد بها  
قالوا فهذا نص في جوار مطلق الحيلة في ربا وغيره إذا فاش بالعرف.

ولفظ الحديث عني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً على  
حبر فجاءه تمر حبيب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم «أكل تمر حبر  
هكذا؟» قال لا والله يا رسول الله إنما لأحد الصاع من هذا بالصاعين من الجمع  
وبصاعين بثلاثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تفعل، مع الجمع  
بالدرهم ثم ابتع بالدرهم حبيباً»<sup>(1)</sup> وليس في هذا حيلة وإنما هو شيء عن شراء  
التمر بالتمر متصلاً وأمر ببيع كل نوع منه واتباعه بالدرهم، وهذا الأمر عام  
مطلق في جمع البوع، وهو أن يكون لكل شيء من الأشياء المختلفة ثمن تقدر به  
وتقصد به ثمنية المعية ليكون ميزاناً لتصدير سائر الأشياء به ومعرفة نسب  
بعضها إلى بعض. فشراء التمر الرديء، لكنين بخمسة دراهم، ولحيد من نوع  
كذا بعشرة دراهم، يجعل لكل من نوعين ثماً معيناً يعرف به نسبة أحدهما إلى  
الأخر، فبس في هذه الصفة مخالفة للشارع في صفة العقد ولا حكمته في تحريم  
الرب ولا في أكل أموال الناس بالباطل، وقد يكون له صورة تشبه الحيلة وهو أن

(1) تقدم أن الجمع هنا التمر الرديء، والخبيب نوع من التمر الجيد

يكون أحد رجلين عبده ثم جريد وآخر عبده وديء وكل منهما محتاج إلى ما عند الآخر لولا منع المباداة لتداولهما فيشتري كل منهما ما عند الآخر بانئس

هذا وإن العلامة المحقق ابن لقسم قد أحصى كل ما استند به القائلون بحوار الخيل من الآيات والأحاديث والقياس ومسألة العقود والشروط فيها، ومسألة المخارج من الخرج وما ريد عليها، ورد عليهم رداً قوياً سديداً شديداً مفصلاً تفصيلاً، وأورد من فروع مما سدها ما هو كثر وردّه عن الإسلام وما هو من كنائر لسوق والعصبات فأعاني ذلك عن الإطالة في هذه المسألة بعد أن كتبت عارفاً عليه

وحسبي أنني بينت تحقيق الأصل الذي يرجع إليه كل شيء في هذا الباب وهو وجوب المحافظة على حكمة الشارع في تحريم الربا كعبه وعلى نصوص انشراح فيه مع التفرقة بين القطعي منها وغير القطعي، كما بيئت أن قواعد الفقهاء وتعريفاتهم وصو بطهم ومدرك الأحكام في مدامهم ليست تشريعاً ديت يجب على الأمة أحده بالتسليم والعمل به، وإليه هو مثل اجتهدية وصوابط فيه يصدق عليها كلها كلمة الإمام مانك من أس كل أحد يؤحد من كلامه ويرد عليه إلا صاحب هذا القبر - ويشير إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم وسأزيد هذه المسألة بياناً أيضاً في فصل آخر

### حكمة النهي عن ربا الفضل

بقي عليّ هنا بيان مسألة مهمة وهي أن قاعدة اليسر ورفع الخرج من أحكام الإسلام مسألة قطعية ثابتة بصر لقراء وصريح السنة وإجماع الأمة، وأن مسألة ربا الفضل في بعض فروعها من العسر والخرج والخروج عن المعقول في حكمة انشراح ما يشق معه المحافظة على نصوصها وحكمها معاً لأن حكمها غير

(1) منها ما وقع في زماننا وهو تكرار المرة المروجة عن الإسلام لأجل إفساد عقد نكاحها من زوجها الذي تكرهه والعياد بالله

ظاهرة، ولذلك قال بعض كبار العلماء إنها تعبدية، والتعبد في هذه المعاملات لمالية غير معقول أيضاً إذ لا يظهر فيه معنى من معاني التعبد التي تريد المؤمن إيمان بالله تعالى ومعرفة بجلاله وكماله ورحمته وعدله وحكمته، ولذلك يرى كثير من المؤمنين المتقين أنفسهم مضطرين إلى التماس المحرّج من بعض أحكامه بالحلّة ويفرقون بين المخارج الباطلة التي يحال بها مرضى القلوب وضعفاء الألبان على ربا النسينة المظعي الدال على القسوة واستباحة أكل أموال الناس بالباطل وغير ذلك من المعاصي والمخارج الصحيحة المشار إليها بقوله تعالى ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [البقرة 2]

وإني أعتمد في تحرير هذه المسألة على ما حققه العلامة ابن القيم في حكمة تحريم ربا الفضل إذ لم أر أحداً وافق لما وفق به من ذلك، وقد كنت نقلت في النصفحة 73 و 74 ما قاله هذا المحقق من انقراق ربا النسينة ورب الفصل في كتابه (أعلام لموقعين) وحكمة تحريم كل منهما لإلحاقهما بأما حكمة تحريم ربا النسينة وهو ما فيه من الضرر العظيم فلا شبهة فيه، وأما حكمة تحريم ربا الفصل فقد نقلت عنه أنه قال إنها كونه ذريعة لربا النسينة ولم أذكر بيانه التفصيلي له وهذا موضعه فأبقه عنه نصه وأعيد حكمة أسطر ما نقلته ههنا في آخر ص 74 وهو

(قال) اشترع نص على تحريم ربا الفصل في ستة أعيان وهي الذهب والفضة والبر والتمر والملح، فاتفق الناس على تحريم انتفاضل فيها مع اتحاد الحسن وبارعوا فيما عداها، فطائفة قصرت التحريم عليها وأقدم من يروى هذا عنه فتادة وهو مذهب أهل الظاهر واختير من عميل في آخر مصنفاته مع بوله بانقياس قال لأن على القياس في مسألة الربا عمل ضعيفة، وإذا لم تظهر فيه على امتنع القياس (وظائفة) حرمة في كل مكبل ومورد بجنسه وهذا مذهب عمار وأحمد في طهر مذهبه وأي حيفة (وظائفة) حصنه



بالطعام<sup>(1)</sup> (وإن لم يكن مكياً ولا موروماً وهو قول الشافعي ورواية عن الإمام أحمد (وطائفة) حصته بالطعام) إذا كان مكياً أو موروماً وهو قول سعيد بن المسيب ورواية عن أحمد وقول للشافعي (وطائفة) حصته بالقوت وما يصدحه<sup>(2)</sup> وهو قول مالك وهو أرجح هذه الأقوال كما ستراه.

وأما الدراهم والدينار (فقال طائفة) العلة فيها كونهما موزونين، وهذا مذهب أحمد في إحدى الرويتين عنه ومذهب أبي حنيفة (وطائفة) قالت العلة فيها الثمن، وهذا قول الشافعي ومالك وأحمد في الرواية الأخرى (وهذا هو الصحيح بل الصواب) فإنهم أجمعوا على جواز إسلامهما في المورونات من النحاس والحديد وغيرهما، فلو كان النحاس والحديد ربوبين لم يجر سعيهما إلى أجل بدرهم بعد، فإن ما يجري فيه إرب إذا اختلف جسده جاز انتقاله فيه دون النساء، والعلة إذا انتقصت من غير فرق مؤثر دل<sup>(3)</sup> على بطلانها، وأيضاً فالتعليل بانورن ليس فيه ماسة فهو صرد محض بخلاف التعليل بالثمنية فإن أنسراهم والدينار أثناء المبيعات والثمن هو المعيار الذي به يعرف تقويم الأموال، فيجب أن يكون مصوصاً لا يرتفع ولا ينخفض، إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسبع لم يكن لنا ثمن نعتبر به بالمبيعات بل الجميع سبع، وحاجة الناس إلى ثمن يعترفون به بالمبيعات حاجة ضرورية عامة وذلك لا يمكن إلا بسعر تعرف به النفس، وذلك لا يكون إلا بثمن تُقرم به الأشياء ويستمر على حالة واحدة ولا يُقوم هو غيره إذ يصير سبعة يرتفع وينخفض فتفسد معاملات الناس، ويقع الخلف، ويشتد الضرر كما رأيت من فساد معاملاتهم والضرر الملاحق بهم حين اتخذت الفلوس سلعة هذا للربح فعمد بصرر وحصل لظلمهم، ولو جعلت ثمن واحد لا يرداد ولا ينقص بل تُقَم به الأشياء ولا تُقوم هي

(1) ما بين القوسين ثبت في نسخة المطبوعة في مصر دون المطبوعة في الهند

(2) المراد بها يصدحه المذبح فإن حل حله غيره كان به في حكمه

(3) أي دل انتقاضها على بطلانها

بغيرها لصلح أمر لئس، فلو أبيع رباً لفصل في الدرهم والدينار مثل أن يعطي صحاباً ويأخذ مكسرة أو حفافاً ويأخذ نقلاً أكثر منها لصارت متحرراً أو حر ذلك إلى رب السبيته فيها ولا مد، فالأثمان لا تقصد لأعيانها بل يقصد اتوصل بها إلى السلع فإذا صارت في أنفسها سلعاً تقصد لأعيانها ففسد أمر الناس، وهذا معنى معقول يخص بالقود لا يعمد إلى سائر أمور وبات

(فصل) وأما الأصناف الأربعة المطعومة فحاجة الناس إليها أعظم من حاجتهم إلى غيرها لأنها أقوت العالم وما يصدقها ممن رعاها مصالح العباد أن شيعوا من بيع بعضها بعض إلى أجل سواء اتحد الجنس أو اختلف، ومبعوا من بيع بعضها بعض حالاً متفاضلاً وإن حلت صفاتها وجوز لهم انفصالها فيها مع اختلاف أجناسها.

وسر ذلك والله أعلم أنه لو حوِّز بيع بعضها بعض ساء، ثم يعين ذلك أحد إلا إذا ربح وحيث تسمع نفسه سبيها حالة بطمعه في الربح مع الطعام على المحتاح ويشته صرره، وغامة أهل الأرض لئس عبدتهم درايم ولا دينار ولا سبي أهل العمود والوادي، وإنما يتنقبون الطعام بالطعام، فكان من رحمة انشراحهم وحكمته أن منعهم من ربا النساء فيهم كما منعهم من ربا النساء في الأثام، إذ لو حوِّز لهم النساء فيها لدخلها «إما أن تصفي وإما أن تربي»<sup>(١)</sup> فيصير النصارى الواحد لو أحد فقراً كثيراً ففطموا عن النساء، ثم فطموا عن بيعها متفاضلاً بدأً بيد، إذ تجرهم خلاوة الربح وظهر لكسب إلى التجارة فيها ساء وهو عين المقسة، وهذا بخلاف الحسنيين المتدينين، فإن حقائقهم وصفهم بمقاصدهم مخلفة، ففي إلزامهم المساواة في بيعها إضرار بهم ولا يفعلونه، وفي

(١) مدة الحمله نحو أن ربا السبيته المحرم لذاته في القرآن ومضى دعوها فيه أنه عند ما حمل، لأجل أن أول مطالبها ناسئتين بقضاء أسير أو بزيادة فيه إلى أجل آخر فإن لم يجد ما يقضي رادته في العين من نقد أو طعام لأجل التحجير وهو أسسته كي تقدم مكر أو يهدد يكون ذريعة لها ولأجلها فهي حرام

تجوير السأ بينها ذريعة إلى «إما أن تنضي وإما أن تربى» فكأن من تمام رعاية مصالحهم أن يصرهم على بيعها يداً بيد كييف شاؤوا وحصلت لهم مصلحة المدله واندفعت عنهم مفسدة «إما أن تنضي وإما أن تربى» وهذا بخلاف ما إذا بيعت بالدراهم أو غيرها من الموزونات ساء فإن الحاجة دعية إلى ذلك فلو مُبِعُوا منه لأضرهم ولا مفع السطم الذي هو من مصالحهم فيما هم عاجون إليه أكثر من غيرهم والشريعة لا تأتي هذا، وليس لهم حاجة في بيع هذه الأصناف بعضها ببعض ساء، وهو ذريعة قريبة إلى مفسدة الربا فأبيح لهم في جميع ذلك ما تدعو إليه حاجتهم، وليس بذريعة إلى مفسدة راجحة، ومتنعوا عما لا تدعو الحاجة إليه ويُتَدَرَّعُ به غالباً إلى مفسدة راجحة.

(يوضح ذلك) أن من عبده صنف من هذه الأصناف وهو محتاج إلى الصنف الآخر فإنه يحتج إلى بيعه بالدراهم لبشري الصنف الآخر كما قال النبي صلى الله عليه وسلم «بيع جمع بالدراهم ثم اشتر بالدراهم جيباً» أو يبيعه بذلك الصنف نفسه بما يساوي، وعلى كلا التقديرين يحتج إلى بيعه حالاً بخلاف ما إذا أمكن من ساء فإنه حينئذ يبيعه بفصل ويحتاج أن يشري الصنف الآخر بفصل، لأن صاحب ذلك الصنف يُرَبِّي عليه كما أرى هو على غيره، فيشأ من النساء نصرر بكل واحد منهما ونساء ههنا في صنفين، وفي النوع الأول في صنف واحد، وكلاهما مشأ العبرر والمساء وإذا تأملت ما أُمر من النكاح رأيت أنه صنفان واحدان، أو صنفين مقصودهما واحد أو متضارب، كالدرهم والدينير ولتر والشعير، ولتمر والريب، فإذا باعدت المقاصد لم يجرم نساء، كالتبر والثياب، والحديد والريت؛ (يوضح ذلك) أنه لو مُكِّن من بيع مُد حنطة بمُدِّي كان ذلك تجارة حاصرة، فتطلب المهر من التجارة المؤجرة لمدة الكسب وحلاوته فمُبِعُوا من ذلك، حتى مُبِعُوا من التمرق قبل القمص إتماماً لهذه الحكمة، ورعاية لهذه مصلحة فإن اعتاقدن قد ساعدان على الحلول، وبعادة جارية نصرر أحدهما على الآخر، وكما يعمل أرباب الحسل بطلقون انعقد وقد

تو طئوا على أمر آخر، كما يطبقون عقد البيع وقد تفهموا على التحليل، ويطلقون بيع السلعة إلى أجل وقد اتفقوا على أن يعيدها إليه بدون ذلك اشتمل فلو جُور لهم التفرق قبل انقضاء، لأطلقوا البيع حالاً، وأحرروا الطلب لأجل الربح، فيقعوا في نفس المحدثور. (وسر السألة) أنهم مُبِعُوا من التجارة في الأثمان بحسبها، لأن ذلك يُفسد عليهم مقصود الأثمان، ومُبِعُوا من «تجارة في الأقوات بحسبها، لأن ذلك يفسد عليهم مقصود الأقوات، وهذا لمعنى بيعه موجود في بيع التمر وغيره، لأن التمر ليس فيه صفة يقصد لأجلها، فهو بمنزلة الدرهم التي قصد الشارع أن لا يحصل بينهما. وهذا فإن تَرَهَا وعَيْهَا سواء، فظهرت حكمة تحريم ربا النساء في الخس والخس، ورب الفضل في الخس الواحد، وأن تحريم هذا تحريم المقصد، وتحريم الآخر تحريم التوسل وسد الذرائع، ولهذا لم يُبيح شيء من ربا النسئة

### فصل اختتام في ربا الفضل

وأما ربا الفضل، فأبيح منه ما تدعو إليه الحاجة، كإعرايا، فإن ما حُرِّم سداً للدرية أحرم أي حُرِّم تحريم المقاصد، وعلى هذا فالمصوغ والخلعة إن كانت صياغته محرمة كالآنية، حرم بيعه بحسبه، وغير حسبه، وبيع هذا هو الذي أنكره عبادة على معاوية، فإنه يتضمن مقابلة لصياغة المحرمة بالأثمان، وهذا لا يجوز، كآلات الملاهي وأما إن كانت لصياغة مباحة، كحائتم الفضة وحلقة النساء، وما أبيع من حلقة السلاح وغيرها، فإعقل لا يبيع هذه بورها من حسنها، فإنه سمع وإذاعة للصحة، والشارع أحكم من أن يلزم الأمة بذلك، فالشريعة لا تأتي به، ولا تأتي بالملح من بيع ذلك وشرائه، حاجة الناس إليه، فلم يبق إلا أن يقال لا يجوز بيعه بحسبها التمه، بل يبيعها بحسب آخر وفي هذا من الخرج والعسر والمشقة ما تنصه الشريعة. فإن أكثر الناس ليس عندهم ذهب يشترونه ما يحتاجون إليه من ذلك، والبائع لا يسمح ببيعته بغير وشعر وثياب، وتكليف الاستصناع لكل من حناح إليه، إما متعسر أو متعسر واحتيل باطلقة في الشرع

وقد جُورَ الشَّرْعُ بِبَيْعِ الرُّطْبِ بِالنَّمْرِ لَشَهْوَةِ الرُّطْبِ. وَأَيُّ هَذَا مِنَ الْحَاجَةِ إِلَى بَيْعِ الْمَصْغُوعِ الَّذِي تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَى بَيْعِهِ وَشِرَائِهِ؟ هَلُمَّ يَسُو! لَا حَوَارِ بَيْعِهِ كَمَا تَسَاعِ اسْلَعِ فَلَوْمْ يَجْرِي بَيْعُهُ بِالْدِّرَاهِمِ فَسَدَتْ مَصَالِحُ النَّاسِ، وَالصُّوْصُ الْوَارِدَةُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ فِيهَا مَا هُوَ صَرِيحٌ فِي الْمَسْعِ، وَغَايَتُهَا أَنْ تَكُونَ عَامَةً أَوْ مُطَبَّقَةً، وَلَا يَكْفُرُ تَحْصِيصُ أَعْيَانِهِ وَتَقْيِيدُ الْمُطْلَقِ بِالْقِيَاسِ الْجَلِيِّ، وَهِيَ مَمْرُلةٌ بِصُورٍ وَجُوبٍ لِرُكَاةٍ فِي نَدَهِمِ وَالْقَصَّةِ وَالْحَمْهُورِ يَقُولُونَ لَمْ يَدْخُلْ فِي ذَلِكَ الْخَلِيَّةُ، هَلَا سَيِّئًا فَإِنَّ لَفْظَ الْمَصْغُوعِ فِي الْمَوْصُوعِينَ قَدْ ذَكَرَ تَارَةً بِمَقْطَعِ اسْمِهِمِ وَالْأَدْبِيرِ، كَقَوْلِهِ (اسْمُهُمُ بِالْأَدْبِيرِ، وَالْأَدْبِيرُ بِالْأَدْبِيرِ) فِي الزَّكَاةِ قَوْلُهُ. (فِي الرِّقَّةِ رُبْعُ اعْتَشَرَ) وَالرِّقَّةُ هِيَ الْوَرَقُ، وَهِيَ اسْمُهُمُ الْمَصْرُوبَةُ. وَتَارَةً، بِمَقْطَعِ نَدَهِمِ وَالْقَصَّةِ، فَإِنَّ حَمْلَ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقْيَدِ كَأَنَّهُ عَنِ الرِّبَا فِي اسْتَقْدَائِهِ، وَإِجْمَاعًا لِلرُّكَاةِ فِيهِمَا، وَلَا يَنْقُصِي ذَلِكَ نَقْيَ الْحُكْمِ عَنْ جَمْعَةِ مَا عَدَاهُمَا، بَلْ فِيهِ تَمَصُّصٌ فَتَجِبُ الزَّكَاةُ وَيَجْرِي الرِّبَا فِي مَعْضِ صُورِهِ، لَا فِي كُنْهٍ. وَفِي هَذَا تَوْفِيقٌ الْأَدْلَةُ حَقُّهَا، وَلَيْسَ فِيهِ مَحَالَةٌ شَيْءٌ بِدَلِيلٍ مِنْهَا (يُوضَحُهُ) أَنَّ الْخَلِيَّةَ الْمُبَاحَةَ صَارَتْ بِالصَّعَةِ الْمُبَاحَةِ مِنْ جَنْسِ اسْتِبَابٍ وَاسْلَعِ، لَا مِنْ جَنْسِ الْأَثْمَانِ وَلِهَذَا لَمْ تَجِبْ فِيهَا الرُّكَاةُ فَلَا يَجْرِي رَبُّهَا مِنْهَا وَيَبِينُ الْأَثْمَانُ كَمَا لَا يَجْرِي بَيْنَ الْأَثْمَانِ وَيَبِينُ سَائِرُ السَّلْعِ، وَكَانَتْ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا، فَإِنَّ هَذِهِ بِالصَّاعَةِ قَدْ حَرَجَتْ عَنْ مَقْصُودِ الْأَثْمَانِ، أَعَدَّتْ لِنَحْدَارَةٍ، فَلَا مَحْدُورٌ فِي سَعْيِهَا جَنْسِهَا، وَلَا يَدْخُلُهَا (إِنَّمَا أَنْ تَقْصِي وَمَا أَنْ تُرَبِّي) إِلَّا كَمَا يَدْخُلُ فِي سَائِرِ السَّلْعِ إِذَا بَاعَتْ بِالسَّلْعِ لِمُؤَحِّلٍ وَلَا رَبِّ أَنْ هَذَا قَدْ يَقَعُ فِيهَا، لَكِنْ نُوْشِدُّ عَلَى النَّاسِ ذَلِكَ لَسَدِّ عَلَيْهِمْ سَابِغِ اسْمِهِمْ؟ وَتَصَرُّوْهُ بِذَلِكَ غَايَةُ الضَّرَرِ. (يُوضَحُهُ) أَنَّ النَّاسَ عَلَى عَهْدِ سَيِّدِهِمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانُوا يَتَخَذُونَ الْخَلِيَّةَ، وَكَانَ النِّسَاءُ يَنْسِبُهَا، وَكَانَ يَتَصَدَّقُونَ بِهَا فِي الْأَعْيَادِ وَغَيْرِهَا، وَمِنْ الْمَعْنُومِ بِالضَّرَرِ أَنَّهُ كَانَ يُعْطِيهَا لِلْمَحَاوِجِ، وَيَعْلَمُ أَهْمُهَا بِبَيْعِهَا وَمَعْلُومٌ قَطْعًا أَنَّهَا لَا تَسَاعُ تَوْزِينًا، فَإِنَّهُ سَمِعَهُ وَمَعْلُومٌ أَنَّ مِثْلَ الْخَلْفَةِ وَالْحَاتَمِ وَالْفَتْحَةِ لَا تَسَاوِي دِينَارًا، وَمِنْ بَكْنِ عَدَدِهِمْ فَيُوسُ بِتَعَامُنٍ بِهَا وَهَمُّ

كانوا أتقى لله، وأقفة في دينه، وأعلم بمقدار رسوله، من أن يرتكبوا الخيل أو يعلموها الناس. (يوصحه) أنه لا يعرف عن أحد من انصحده أنه هسي أن يساع الخي إلا بعير حسه، أو بوزنه، والمقول عنهم إنما هو في الصرف (يوصحه) أن تحريم رب الفضل إنما كان سداً للدرية، كما تقدم بيته وما حُرِّم سداً للدرية أبيع للمصلحة التي جحة، كما أبيع لعرايا من ربا الفضل، وكما أبيع ذواب لأسباب من الصلاة بعد الفجر والعصر، وكما أبيع النظر للمخاطب والشاهد والطبيب والمعامل من حملة النظر المحرم وكذلك تحريم الذهب والخير على امرجال حرم لسد درية التشبه بالنساء المدعوى ماعله، وأبيع منه ما تدعو إليه الحاجة، وكذلك ينبغي أن يباح بيع الخلية المنصوعة صياغة مباحة بأكثر من ورها لأن الحاجة تدعو إلى ذلك وتحريم التفاصيل إنما كان سداً للدرية فهذا محص انقياس ومقتضى أصول الشرع ولا تتم مصلحة الناس إلا به، أو بالخيل. والخيل ماطلة في الشرع وغاية ما في ذلك جعل الزيادة في مقابلة الصياغة المباحة المتقومة بالأثمان في العصور وغيرها وإذا كان أرب الخيل يَحْجُورون ببيع عشرة خمسة عشر في حرقه يسوي فساداً ويقربون: الخمسة في مقابلة الحرقه فكيف يكررون بيع الخلية بوزنها، وزيادة تساوي بصناعة وكيف تأتي الشريعة لكامله انفاصلة التي بهت العقول حكمة وعدلاً ورحمة وجلالة بإباحة هذا وتحريم ذلك؟ ومن هذا لا عكس للعقول والمطعم والمصلحة، والذي يعصي منه انعجب من انهم في ربا لفصل أعظم مباحة. حتى سَعَوْا ببيع رطل ربا رطل ريت، وخرموا ببيع الكُوب بالسهم، وبيع الش بالخطه، وبيع الخن بالريث، وبحرق ذلك، وخرموا ببيع مُد حنطة ودرهم يمد ودرهم وجاؤوا إلى ربا انحص انسيئة، ففتحوا للتخيل عليه كل سائب فتدرة بالعينه، وتدرة بالمجلس، وتدرة بالشرط المتقدم المتواطأ عليه، ثم يظلمون العمد من غير اشتراط، وقد علم الله وكرام الكاتون والمتعاقدان ومن حصر أنه عقد ربا، مقصوده وروحه ببيع خمسة عشر مؤجلة بعشرة نقداً لئس إلا، ودخول السلعة كحروجه «حرف جاء

لمعنى في غيره». فهلا فعلوا ههنا كي فعلوا في مسألة «أشد عجوة ودرهم بمُد ودرهم» وقالوا: قد يُجعل وسيلة إلى ربا لفصل، بأن يكون المُد في أحد الخانين يساوي بعض مُد في الجانب الآخر، فيقع لتماثل (في الله العجب!) كيف حُرِّمَت هذه الدريرة إلى ربا لفصل، وأباحت تلك الدررعة القريبة الموصلة إلى ربا السببة بحدٍّ حاصص، وأيسر مفسدة بيع الحبة بجسها ومقابلة الصباغة بحطها من الثمن إلى مفسدة الخيل الربوة التي هي أساس كل مفسدة وأصل كل بنية وردا حصص الحق، فليفل المنعصب الخاهل ما شاء، وبالله التوفيق.

(فإن قيل) الصفات لا تقاül بالريادة، ولو قولت بها لحدار بيع الفضة احده بأكثر منها من الرديئة، وسع لتمر الخلد بأزيد منه من الوديء، ولك أنطل ائشارع ذلك عُدَم أنه منع من مقدبة المصدة بالزيادة (فيل) الفرق بين الصعة التي هي أثر فعل الادمي وتفصل بالأشياء ويستحق عيها الأحره، وبين الصفة التي هي مخلوقة لله لا أثر للعبد فيها، ولا هي من صعته، فائشارع بحكمه وعنده منع من مقدبة هذه الصفة بريادة، إذ ذلك يعني إلى نقص ما شرعه من لمنع من لتماثل، فإن التماثل في هذه لأحاس ظاهري، وانعاقل لا يبيع حساً بحسه إلا لما هو بينهما من التماثل، فإن كان متساويين من كل وجه لم يفعل ذلك، فهو جَوَزُهم مقابلة الصفات بالريادة، ثم حُرِّم عليهم ربا الفصل وهذا بخلاف للصباغة التي جَوَزُهم المتماثل عليها معه (يوضحه)، أن المتماثلة إما حاررت على هذه الصباغة مفردة جارت عيها مصبومة إلى غير أضدها وجرهها، إذ لا فرق بينهما في ذلك (يوضحه) أن ائشارع لا يقول لصاحب هذه الصبغة مع هذا المصبوع بوريه واحسر صياعتك، ولا يقول له لا تعمل هذه الصبغة واتركها، ولا يقول له. تحيل على بيع المصبوع بأكثر من بوريه بأنواع خيل، ولم يقل قط، لا نبعه إلا بغير جسسه، ولم يُحَرِّم على أحد أن يبيع شيئاً من الأشياء بجسسه.

(عنه قيل)، فهب أن هذا قد سلم لكم في المصوغ فكيف يسلم لكم في اندراهم واندانير خضره، إذا بيعت بالسائل مفاصلاً، وتكون الزيادة في مقابلة صاعه انصرب<sup>٩</sup> (قيل) هذا سؤال قوي ورد (وجوابه) أن السكّة لا تنقوم فيه لصناعة بل مصلحة العامة المقصودة منها، فإن السطبان يصرفها لمصلحة الناس العامة، وإن كان الضرب يضرها بأجرة فإن القصد بها أن يكون معياراً للناس لا يتجرون فيها كما يصدّم. والسكّة فيها غير مقابلة بالزيادة في العرف، وبوقولت بالزيادة فسدت المعتمدة، وانتقصت المصلحة التي صرّيت لأهلها، واتخذها الناس سبعة واحتاجت إلى التحويل بعيرها، وهذا قام بدهم مقام الدرهم من كل وجه، وإذا أحد الرجل اندراهم رد نظيرها، وبس المصوغ كذلك ألا ترى أن الرجل يأخذ مائة حفاف ويرد خمسين ثقلاً لا يورث ولا يأبى ذلك لأحد ولا القاص ولا يرى أحدهما أنه حصر شيئاً، وهذا بخلاف المصوغ وأبي صلى الله عليه وسلم وحلفوه لم يصرفوا درهماً وحذاً، وأول من صرفها في الإسلام عبد الملك بن مروان، وإنما كانوا يتعاملون بضرب الكفا (وإن قيل) فيدرككم على هذا أن تجوزوا بيع فروع الأجناس بأصول متفصلاً، فجوزوا بيع الحنطة بالحناء متفصلاً، ولربيت بدريتوي والسمنسم بالشيرح (قيل) هذا سؤال ورد أيضاً (وجوابه) أن التحريم إنما يثبت بهض أو إجماع أو تكون الصورة المحرمة بالناس مساوية من كل وجه للمصنوع على تحريمها، وثلاثة متفوية في فروع الأحاساس مع أصولها وقد تقدم أن غير الأصناف الأربعة لا يقوم مقامها ولا يساويها في إلحاقها بها، وأما الأصناف الأربعة ففرعها إن خرج عن كونه قوياً لم يكن من الربويات، وإن كانت قوياً كان جسماً قائماً بنفسه وحرم بيعه بجسده الذي هو مثله متفصلاً، كالدقيق بالدقيق، والخمر بالخنز، ولم يحرم بيعه بجنس آخر وإن كان جنسهما واحداً: فلا يحرم اسمسم بشيرح، ولا امريسة بالخنز، فإن هذه الصناعة لها قيمة لا تصبغ على صاحبها، ولم يحرم بيعها بأصولها في كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قدس، ولا حرام إلا ما



حرمه الله. كما أنه لا عبادة إلا ما شرعه الله. وتحريم الخلال كتحليل الحرام.  
(فيل): فهذا يتقصد عليكم بيع اللحم بالحيوان، فيحكم به معتموه بقصصهم  
قولكم، وإن جورتموه حالقتم النص، وإذا كان النص قد منع من بيع اللحم  
بالحيوان فهو دليل على منع من بيع الخبز بالزيت والزيت بالزيتون وكل رهوي  
بأصله (قيل). الكلام في هذا الحديث في مقامين (أحدهما) في صحته  
(والثاني) في معناه أما الأول فهو حديث لا يصح موصولاً وبما هو صحيح  
مرسلاً فمن لم يحتج بالمرسل لم يرد عليه ومن رأى قبول المرسل مطلقاً، أو  
مراسيل سعيد بن المسيب فهو حجة عنده قال أبو عمر: لا أعلم حديثاً يهني  
عن بيع اللحم بالحيوان متصلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه ثابت،  
وأحسن أسانيد مراسيل سعيد بن المسيب، كما ذكره مالك في موطنه، وقد  
اختلف الفقهاء في القول بهذا الحديث والعمل به، والمراد منه فكان (مالك)  
يقول معنى الحديث تحريم التصال في الخنزير الواحد، حيوانه للجم، وهو  
عنده من باب المرافقة والعرر والقمار، لأنه لا يلزم: هل في الحيوان مثل اللحم  
الذي أعطى، أو أقل أو أكثر وبيع اللحم باللحم لا يجوز متفاضلاً فكان بيع  
الحيوان باللحم كبيع اللحم المعيب في حله بلحم إذا كان من جنس واحد  
قال وإذا اختلف الجنس فلا خلاف عن مالك وأصحابه أنه جائز حينئذ بيع  
اللحم بالحيوان وأم (أهل الكوفة) كأبي حنيفة وأصحابه فلا يأخذون بهذا  
الحديث ويجوزون بيع اللحم بالحيوان مطلقاً وأم (أحمد) فيمنع بيعه بالحيوان  
من جنسه ولا يمنع بيعه بغير جنسه، وإن معه بعض أصحابه وأم (الشافعي)  
فيمنع بيعه بجنسه وبغير جنسه وروى الشافعي عن ابن عباس، أن جزوراً  
نحررت على عهد أبي بكر لصديق فقسمت على عشرة أجزاء، فقال رجل  
اعطوني جزءاً منها بشه، فقال أبو بكر: لا يصلح هذا قال الشافعي: وست  
أعلم لأبي بكر في ذلك محالاً من الصحة، (والصواب) في هذا الحديث إن  
ثبت، أن المراد به إذا كان الحيوان مقصوداً بلحم، كشاة يقصد لحمها فتباع بلحم،

فيكون قد باع لحمه ببحم أكثر منه من حس واحد، و ببحم قوت مورون فيدحه ربا بفصل وأما إذا كان حيوان غير مقصود به اللحم، كما إذا كان غير مأكول، أو مأكولاً لا يقصد لحمه، كالفرس تاع بلحم إبل، فهذا لا يحرم بيعه به بقي إذا كان الحيوان مأكولاً لا يقصد لحمه، وهو من غير جنس اللحم، فهذا يسبه الدراسة بين الحس، كبيع صبرة تمر بصبرة ربيب، وأكثر الفقهاء لا يمنعون من ذلك، إذ عاينه التفاصيل بين الجنس، و التفاصيل المتحقق جاتز بينهما، فكيف بانطون وأحمد في إحدى آراءه يتين عنه يمنع ذلك لا لأحل التفاصيل، ولكن لأحل لمسة وشبه الفمار وعلى هذا فيمنع بيع اللحم بحيوان من غير حسه والله أعلم اهـ.

نم و الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم.<sup>(1)</sup>

\*\*\*

(1) هذه نهاية فتوى رشيد رضا في الربا (مؤاد)

## الخاتمة

بقلم فضيلة الأستاذ العلامة الشيخ

محمد بهجة البيطار

### في اقتراح إنشاء مجلة للأحكام الشرعية العصرية

إن من أقصبل ما يقوم به لمفكرون من رحل الإسلام، العناية بوضع مجلة للأحكام، سير عى مهج (مجلة الأحكام لعربية)، اسي وضع في عهد لدولة العثمانية، عام (1297هـ) على ألا تكون مفيدة مثلها بذهب واحد، تبحث في المسائل الشرعية عصرية، وتضع هام ينسبها من الأحكام، وبما يصطلع هذا انعب، ويقوم على تحرير مثل هذة المجلد، حبه مؤلثه من أكر علمه هذ العصر، ممن تصلعوا من مورد الكاب و لسة، وعرفو مذاهب الأئمة، ووقفوا على كه انهم وبوميس لعمران، ودرسوا قوانين الدول وحقوق الأمم، ومارسوا انشؤون القضاة والإدارية ألا وإن عمهم هذا ستكون له فوائد عظمة حدأ (مها) أنه يتنى به أن الإسلام دين السحة والتيسير، نوافق أحكامه مصالح انشر في كل زمان ومكان ولا يحصى أن من فواعله المأخوذة من بصوصه الكثرية ليسر، ورفع الخرج و لعسر وأن الأمر ذا خفق اتسع، وأن انضرورات تبيح المحظورات فاسسط الأحكام التي يدعوا إليها الرمان من مأخذها وأدلهها يكون مساعى أساس حفظ مصالح الأمة ودرء المفسد عهها، (ومنها) أن اعتماد ما كان أقرب ذليلاً، وأكثر ملامه حاجة العصر وصعده الأمة من مذاهب الأئمة، يتين به سعة انفسه الإسلامى، وأن حتلاف علمائنا رحمة، والأخذ من متنوع مذاهبهم بعمة.

(ومها) د المراعى لقذلة بأن الإسلام لا يلتقي مع حاجة الشر، ولا يحث عها يتجدد من شؤون الزمن، فهذا الفقه الكير الأسناد الشيخ محمد بحث قد أنف كذا أجاز فيه لعمل بحر ابرق (الاعراف) سباه (إرشاد أهل

لملة، إلى إثبات الأهلة) ومثله الأستاذ السهبر الشيخ محمد جمال الدين القاسمي  
دمشق في كتبه (إرشاد الحق، إلى العمل بحبر البرق) وقد أمنت أستاذنا  
القاسمي فتوى الإث عشر عاماً من أشهر علماء العصر بجوار قلوب حبر امرق  
في إثبات الأهلة وعبرها، والمذيع والمهاتف (براديو والتلفون) كلاهما أوصح في  
اندلالة وأوثق من حبر البرق، لأن (السفراف) يستعد مضمونه من ذلك  
انقرات التي يفرها العامل فيهم حرة ويترحم المراد منه، بخلاف الكلام  
بالرديو والمهاتف فهو كلام صحيح صريح، وإيا يسمع من يلقي إليه الخبر بها  
كلام نفسه لا صده، وما أطن أحدٌ من أجاز العمل بحبر امرق في الديانات  
والمعاملات يتردد في حوار العمل بالمذيع والمهاتف فيهما ما قدمنا، وهو أقوى من  
حبر الكتاب الموثوق الذي قلله العلماء، وأبعد عن الروير بكثير وقد كتب النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم كتبه إلى لأفاق، وبلغ بها دعوته إلى الملوك، وقامت  
خجة عليهم، وكذلك فعل الخلفاء اراسدون، والملوك العادلون، فقد أرسلوا  
كتبهم، وقصدوا العضاة والنواب والأمراء عنهم بالكتابة، وعلى ذلك حرت ستة  
التابعين وأئمة اشرع وفقهاء الأمة، وإن العلماء عدد يدعون صباح كل يوم من  
دمشق حديثاً دينياً بعنوان من (هدى القرآن) والله احمد

إلى إنشاء هذه المجلة انكرى الشاملة نكل ما حدث إلى الآن من الوسائل  
انتي تعامل بها الناس أجمع في كافة أنحاء المعمور، وإلى تعمس ما بشأ عن هذه  
الوسائل من مسائل وأحكام فقهية، يدعرا أعلام الأمة، وفقهاء العصر، وبالله  
التوفيق.

محمد مهجة البيطار

دمشق:



## الفهرس

5	تقديم .....
7	مقدمة الشيخ محمد بهجة البيطار .....
15	مهيد المنار للرسالة .....
16	رسالة الاستفتاء الهندية .....
59	جوابنا عن أسئلة الفتوى الهندية .....
63	حقيقة الربا القطعي المحرم لذاته .....
64	قاعدة السلف في التحريم الديني .....
69	ربا الجاهلية المحرم بالقرآن .....
71	ما قاله الإمام الشافعي في البيع .....
72	ما نقله الحافظ في عموم لفظ البيع .....
73	أقوال أشهر المفسرين في ربا القرآن .....
73	ما قاله ابن جرير .....
75	ما قاله الجصاص .....
76	ما قاله الكيا الهراصي .....
78	ما قاله القرطبي .....
79	ما قاله الطبرسي .....
80	أقوال المحدثين في ربا القرآن .....
82	تمة البحث في حقيقة ربا القرآن .....
83	ما قاله بعض الحنفية .....
83	ما قاله بعض المالكية .....
86	ما قاله بعض الشافعية .....

87	ما قاله بعض علماء الخنابلة.....
89	نتيجة ما تقدم في حقيقة ربا القرآن أو الربا المحرم القطعي.....
93	فصل مهم في إلحاق الفقهاء ذرائع الربا وشبهاته بالربا القطعي.....
100	فصل في الخيل في الربا وغيره.....
106	التحقيق الفلسفي في المسألة.....
110	حكمة النهي عن ربا الفضل.....
115	فصل الختام في ربا الفضل.....
122	الخاتمة للشيخ محمد بهجة البيطار.....

صدر حديثاً للسيد الإمام محمد رشيد رضا:

1- حقيقة الصيام وحجته وفوائده

وإثبات شهر رمضان وبحث العمل فيه وفي غيره بالحساب

2- مناسك الحج أحكامه وحجته

3- مختصر ذكرى المولد النبوي

4- A Brief Account of the Life of Prophet Muhammad

In Commemoration of His Birthday

5- يُسر الإسلام وأصول التشريع العام

في نبي الله ورسوله عن كثرة السؤال

6- الربا والمعاملات في الإسلام

يصدر قريباً إن شاء الله:

نداء للجنس اللطيف

في حقوق النساء في الإسلام وحظهن من الإصلاح المحمدي العام

*Dar Almanar*

6012 Beard Avenue North  
Minneapolis, MN 55429, USA  
612 720 7212 & 762 561 0041  
daralmanar@hotmail.com  
Printed in Egypt

